جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

بعنوان:

دور القيم السياسية في ترقية الحكم الراشد

المشاركة السياسية ، الشفافية ،سيادة القانون في الجزائر أنموذجا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب: قسوم صلاح

تحت إشراف الأستاذ: دحة سليم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ الهادي دوش	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ–دحة سليم	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ–معمري حفيظة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان سببا في وجودي وبهجتي

في حياتي إلى أمي الكريمة و إلى روح والدي تغمده الله برحمته

و أسكنه فسيح جناته ان شاء الله وإلى زوجتي و أبنائي و إخوتي

وأخواتي، و إلى أصدقائي و رفقاء دربي وإلى كل من أحبني

وساعدني ولو ببسمة صادقة كانت نبراسا وأملا في انشراحي وقوتي.

أمد الله الجميع بالعون و السداد و الانشراح.

أشكر الله صاحب المن و العطاء و الفضل الذي تتم به الصالحات و تتنزل البركات

و تنتشر الرحمات لا اله إلا هو.

أتقدم بالشكر الى أستاذي و مشرفي الفاضل '' **دحة سليم** '' الذي كان له شرف التأطير

والتوجيه والتنظيم لهذا العمل أو البحث الذي كان ثمرة جهد مضن.

لقد كان لي سندا و عمادا في تنوير سبيلي

كما اشكر الأستاذ الهادي دوش على توجيهاته القيمة ومصاحبته لي في الرد على كثير من تساؤلاتي ،كما أشكر الأستاذة الفاضلة معمري حفيظة على مشاركتها المشرقة

كما أتقدم بموفور الشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي في سنتي الماستر الذين كان لي شرف التحصيل على أيديهم

و اشكر من خلالهم جميع الموظفين في قسم العلوم السياسية على عظيم خدمتهم

و احترامهم لطلابهم خلال فترة الدراسة

كما أتقدم بالشكر العميم لكافة الأساتذةوالأصدقاء و باقي الطلاب في جامعة الوادي

أطال الله أعمارهم و أدام عزهم و أصلح أعمالهم و جعل الجنة مأواهم.

قال تعالى

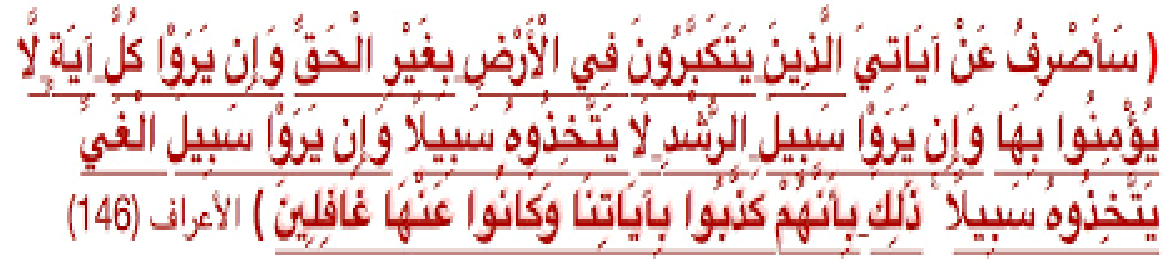

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَتَعَلَّمُوا للعلم السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُم".

حـــــــكمة :

{ الـسـلطة لا تـفـسد الـــرجـال، إنـمـا الأغـبـيـاء إن وضعـوا فـي الـسلطة فـــإنـــهـــــــــم يـــفـسدونـهـا } .

(برنارد شو)

مقدمة

إنّ مشكلات الفساد والتّخلف في البلدان النّامية يرجع أساسا إلى عدم وجود ديمقراطية حقيقية و غياب المشاركةالسياسية، فضلا عن التكاليف الباهظة المترتبة على الدول بفعل توليها كافة أوجه النشاط العام دون اعتبار لفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إنّ الالتزام بالقضاء على الفساد بفعالية ممكن، و النجاح في ذلك يتمّ في إطار تكامل جميع الأطراف و الجهود، وكذا الوعي العميق بكافةأبعاده ومخاطره المدمرة للأفراد و المجتمعات وللتنمية.

و للإشارة فإنّه ورغم مابدل من عمليات الإصلاح في هذا الصدد لم يؤت بثماره رغم النصوص و الآليات الرادعة لذلك. وهنا وجب التفكير في طرق وأساليب جديدة يمكن لها أن تحل محل الوسائل التقليدية، وقد بات من الضروري حسب العديد من المفكرين و المحللين في حقول شتى، أنّه لايمكن إبعاد القيم الأخلاقية من الممارسة السياسية رغم صعوبة تجسيدها في الواقع العملي للدول النامية، فالسياسي الناجحهو من يتّخذ من القوة وسيلة لتجسيد القيم الأخلاقية و أخلاقية الممارسة السياسية لتحقيق أفضل السياسات و الطرائق لتسيير شؤون الحكم في الدول للنهوض بمجتمعاتها ومن ثم تحقيق الحكم الراشد المنشود.

تعتبر الحاجة للقيم في المجتمع كمثل الحاجات النفسية للإنسان لأن لها أساسا فطريا حيث هذه الحاجات تدفع الفرد للتفاعل ضمن الجماعة و التعاملمعها، و إخراج ميوله و اتجاهاته، فهي مصدر مهم لإشباع باقي الحاجات التي يحتاجإليها الفرد في حياته.

و تعود أهمية القيم إلى أنّ علم السياسة بأنماطه التقليدية يضم قدرا معقولا من القواعد المعيارية التي لم تجد تفسيرا للعديد من الوظائفوالسلوكات. فالدراسات العلمية للسلوك السياسيجذبت الانتباه للقيم كحقائق مناسبة في تفسير و شرح وتحليل العديد من القضايا السياسية والظواهر الشائكة. فهذهالتحليلات تتطلب ضرورة مواجهة التحكم في تأثير القيم علاوة على نتائج التاريخ.

تعد القيم من العناصرالأساسية للثقافة السياسية فهي تؤثر في حياة الأفراد الخاصة و العملية بوصفها إحدى المكونات الأساسية للشخصية.

ومعرفة القيم السائدة في المجتمع تساعدنا على معرفة نوع الثقافة و تحديد الفلسفة العامة لهذا المجتمععلى أساس إن القيم انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الناس.

فالقيم تلعب دور مهم في عملية التماسك و ترابط و استقرار المجتمعات و تطورها، فكلما كان النظام متينا وراسخا امتلك ذلك المجتمع مقومات التطور و التقدم، بحيث يستطيع مواجاة تحديات العصر و تغيراته الاجتماعية و العلمية (فتحي مبارك 1998).

و القيم هي إحدى المؤشرات الضرورية لنوعية الحياة و مستوى التّحضّر في أي مجتمع، لأنها انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الناس، وهي موجهة لهم في إصدار و تحديد اتجاهاتهم.

يعكس الحكم الرّاشد طريقه في الانتقال بمفهوم الحكم من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة تتغير فيها كل مظاهرالحياة القديمة وتحل محلها كل الأساليب المتطورة التي تؤدي إلى حياة أفضل.

فالحكم الرّاشد مناخا مجتمعيا تتفاعل فيه كافة الأطراف و المكونات في المجتمع، لتحقيق مستوى معيشي أفضل، فهو يتسم في ذلك مع القيم المعيارية للديمقراطية و العدالة الاجتماعية.

الإشكالية:

إنّ قدرة المجتمعات الضعيفة اليوم هو اللجوء إلى أساليب أكثرديمقراطية،تتسجم معرقي أهدافهاوماالوسيلة الفعالة إلاّ إشاعة القيم النبيلة التي تمثل روح العصر الحاضر مثلما كانت نبراسا لعصور وأمم سالفة كانت مثالا يقتدى به، على غرار الأمة الإسلامية في عهد الرسالة المحمدية. ومن خلال استقراء الواقع في المجتمعات النامية اليوم، فإنّه يتبادر بأنه ليس ثمّة مؤشّر يوحي باستتباب الأمن والطمأنينة، وسيروا نسياب حياة ومصالح الناس بشكلها الطبيعي الدّائم، وهذا ما ينبئ بتعثّر برامج التّنمية في هذه الدول بسبب تراجع واهتزاز دورالقيم الرشيدة فيها.

وفي هذا سنحاول من خلال هذه الدراسة فهم الحكم الرّاشد كمنظومة قيمية إلى جانب القيم السياسية الراقية التي تعطي للرّشد معناه وحقيقته على مستوى الحكم والمجتمع بعد فشل دور التشريعات والقوانين.

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة كمايلي:

- إلى أي مدى يمكن للقيم السياسية أن تكون فعالة في بعث وترقية الحكم الرّاشد وما هي حدود ذلك ؟

وسيتبع هذا التساؤلالعام مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيمايلي:

- ما مفهوم القيم والقيم السياسية ؟ وماهو الحكم الرّاشد ؟ وهل يرتبط بمفهوم القيم ؟
- ما طبيعة الدور الذي تؤسس له القيم الإيجابية لترقية الحكم الرّاشد ؟
- ما طبيعة العلاقة بين القيم والحكم الرّاشد ؟
- ما هو دور الحكم الّراشد في الجزائر؟

الفرضيات:

وستتم الإجابة على هذه الإشكاليات من خلال اختيار الفرضيات التالية:

- تسهم القيم الديمقراطية في ترقية الحكم الرّاشد.
- توجد علاقة تكاملية بين القيم السياسية والحكم الراشد.
- إن كل أنواع الفساد عراقيل ومعوقات في طريق القيم الصحيحة والحكم الرّاشد.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة موضوع دورالقيم السياسية في ترقية الحكم الراشد من خلال الجوانب المرتبة كمايلي:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع القيم نفسها في حياة الأفراد والمجتمعات فهي ترتبط أي القيم بشخصيتهم وعلاقاتهم وسلوكهم. بها تتشكل الثقافة ويتضح طريق النمو والتقدم وتتأكد الروابط الاجتماعية والسياسية.

_ لا يمكن إغفال موضوع القيم عند تحليل السلوك الإنساني وفهمه لدى الأفراد أو المنظمات ،للوصولإلى حلول عملية لمشكلة المجتمع .

_ تكمن أهمية هذه الدراسةفي أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات الحكم الراشد في سبيل إرساء قواعد البناء السياسي المتين وتحسين العملية السياسية.

_ الواقع العالمي الحالي الذي يتميز بالتقدم العلمي الهائل يجعلنا نتبنى قيما إيجابية أكثر جدوى وفعالية.

أهداف الدراسة:

تتجلّى أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

_ تحديد مفهوم القيم السياسية و مكوناتها وخصائصها وتصنيفاتها.

_ التعرف على طبيعة العلاقة بين القيم السياسية والحكم الرّاشد.

_ بيان دور وأهمية القيم السياسية بالنسبة للفرد والمجتمع وفعاليتها في العملية السياسية.

_ التعرف على أسباب عدم نجاعة التشريعات والقوانين في تحقيق مؤشرات الحوكمة

_ تعزيز القيم السياسية الإيجابية بما يحكم تطبيقها بشكل إرادي فعال لبلوغ الرشادة.

أسباب اختيار الدراسة:لقد شد اهتمامنا لموضوع البحث جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية أهمها:

الأسباب الذاتية:

_ إبراز مفهوم و أهمية القيم للأفراد والجماعات ودورها في تحقيق الأهداف المرجوة.

_ ندرة الكتابات البحثية حول موضوع القيم السياسية.

_ نأمل أن تتحوّل معايير الحوكمة من مشاركة وشفافية ونزاهة، ومساءلة إلى قيم يومية يتقاسمها المجتم عدو نتمييز.

الأسباب الموضوعية:

إن المتتبع لأحوال المجتمعات اليوم لاسيما النّامية منها يجد فرقا شاسعا بين الواقع والمأمول. وما ذلك إلاّ بسبب سيادة منطق القوة والغطرسة إلى درجة التّنصّل من القوانين. لذلك آثرت أن يكون مجال بحثي يدور حول القيم السياسية كآلية تلفت الانتباه إلى أهمية تطبيقها في مجتمعنا بشكل فعلي، حيث تكون هذه ا لقيم هي الموجهات والمعاييرلكل فعل أوعمل فردي أومؤسسي إلى جانب القوانين والتشريعات.

صعوبات الدراسة:ترافق كل باحث مجموعة من الصعوبات لا محالة، نوجزأهمهافيمايلي:

أولها:انعدام الكتابات والدراسات حول القيم السياسيةفي حقل العلوم السياسية تماما.

حيث توجدالكتابات العديدة حول القيم في باقي التخصصات. وهذا ما يجعلنا في استقاء معلوماتنا.

ثانيها: عدم كفاية الوقت اللازم لإنجاز هذا البحث. ماصعب مهمتنا في استيعاب ورصد جملة من المفاهيم الهامة.

منهجية الدراسة:

على أساس تحديد المشكلة والعلاقة بين المتغيرات، إن المنهج المستخدم هوالمنهج الوصفي التحليلي.

المنهج الوصفي، يتعلق بواقع الحكم الرّاشد في الجزائر والقيم السائدة، ويقوم بالتركيزعلى بنية واقع الحكم الرّاشد ومؤشّرات الفساد.

المنهج التحليلي، بالرّجوع إلى نظريات القيم والحكم الرّاشد والدراسات السابقة المتعلقة بهذا المجال والتي أظهرت وجود علاقة عكسية بين الحكم الرّاشد والفساد، وهذه الدراسة تختص بدراسةالعلاقةبين قيم الحكم الرّاشد والقيم السياسية باعتبارها أحد أهم ركائز التّنمية.

وقد اختيرت ثلاث قيم هي المشاركة والشفافية ودولة القانون كوسيلة تطبيقية يتم إسقاطها على واقع الحكم الرّاشد في الجزائر وذلك لقياس مستوى الأداء والفعالية لهذا الواقع.

المقاربات المعتمدة: إن مفهوم الحكم الراشد مفهوم معياري يحوي منظومة قيم جديدة تسمح بالانتقال من نموذج أحادي إلى نموذج متعدد قائم على المشاركة والتفاعل و التكامل بين الدولة و الأطراف المجتمعية الأخرى، غير أنه من ناحية الحكم الراشد بدور ترقية الحقوق هو عملية أساسية تدور حول الفرد و المجتمع من جهة و الدولة من جهة أخرى. غير أن الحكم الراشد يمارس دوره في الاطلاع بترقية هذه الحقوق بأدوات و أساليب متنوعة منها توسع مجال المشاركة، و ترسيخ الممارسة الديمقراطية، مكافحة الفساد، سيادة القانون، الشفافية. ولإبراز هذا الدور الذي يقوم به الحكم الراشد اعتمدنا على مقاربتين هما:

المقاربة القيمية: فهي تقوم على نظام من القيم و المبادئ التي تسمح بتقييم سلوك السياسي بالبحث عن محدداته و مقاصده، و بالتالي المؤسسات . فهذه المقاربة القيمية تسمح لنا بتجاوز المقاربات البنيوية و الإجرائية التي تركز على الممارسة السلطوية داخل مؤسسات الدولة وبالتالي يمكننا اعتماد قيم ومبادئ الحكم الراشد الضامنة لترقية حقوق الإنسان و هي المشاركة، الشفافية، سيادة القانون و التي يقتضي تفعيلها تصالح الدولة مع المجتمع.

و تكمن أهمية البعد القيمي في تأثيره في شكل المؤسسات السياسية و الاجتماعية، و في طبيعة الآليات الإجرائية المتبعة و طريقة فهم العملية السياسية و تحليلها.

المقاربة المؤسساتية: التي تسعى إلى إبراز دور المؤسسات و حسن أدائها من خلال الممارسة، و تحيلنا هذه المقاربة إلى قواعد الحكم الراشد و التي تعتبر آليات لترقية القيم أو حقوق الإنسان وهي الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تقتضي تفعيل هذه الآليات قدرات مؤسسية تضمن تحسين الخدمات من جهة و الاحتكام لمبادئ الحكم الراشد.

حدود الدراسة:

لقد تمت دراستنا لهذا الموضوع في إطار الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** حيث تمّ التّطرق في هذا الإطار إلى دراسة متغيرين أساسيين هما:القيم السياسية والحكم الرّاشد وقيمه وهي كلها قيم ديمقراطية شائعة لدى الأمم

جميعها خاصة المتقدمة منها، مع التركيزعلى قيم المشاركة و الشفافية ودولة القانون، كماتناولنادون تركيزموضوع الفساد في شتى المجالات.

- **الحدود الزمنية:** تطبيق الدراسة على الممارسات الحالية للفترة ما بعد 2008.
- **الحدود المكانية والبشرية:** تطلع الدراسة بالواقع الجزائري من خلال مقارنة دور القيم الموجودة على الواقع (ما هو كائن) بقيم الحوكمة الرشيدة (ما يجب أن يكون) في إطار ما يعيشه مجتمعنا من خلال المناسبات الرسمية، وفي الإدارات والمؤسسات الرسمية و المجتمعية بهدف إيجاد بعض الحلول والمقترحات على ضوءالنتائج المتوصل إليها.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية، واختبارفرضياته، وتأكيد أهميته وتحقيق أهدافه، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة مفصول سبقتهامقدمة، وتلتها خاتمة عامة متبوعة بأهم النتائج والتوصيات وآفاق البحث، حيث قدمت عناوين ومحتويات الفصول المذكورة على الترتيب التالي:

الفصل الأول ويتضمن المنطلقات المفاهيمية والنظرية للدراسة ويحوي مبحثين، ويليه الفصل الثاني بعنوان واقع تجسيد الحكم الراشد في الجزائر ويتضمن ثلاث مباحث، وأخيرا الفصل الثالث بثلاث مباحث.

الدراسات السّابقة: يمكن سرد محمل الدراسات المتعلقة بموضوع القيم والحكم الراشد بإبرازها موجزة على النحو التالي:

دراسات تتعلق بموضوع القيم:

❖ كتاب ، د/محمد الجزار. القيم في تشكيل السلوك. مركز الكتاب للنشر القاهرة 2008 ط1

إن تناول الفلاسفة عبر العصور لمواضيع فلسفية والتي تدور حول الخلق والروح ، الذهن، الحقيقة، المثالية ، الصراع بين الخير والشر، الحياة بعد الموت... وهي مواضيع أصبحت متهالكة لطول البحث فيها حيث ظهر في العصر الحديث مصطلح المنظومةsystemالتي

تتشكل من عناصريربط بينها علاقات ككل تؤثر في بعضها بحيث يؤثر التغير في العنصرعلى باقي عناصر المنظومة وبالتالي على عمل المنظومة.

في العلوم الإنسانية تحول الاهتمام إلى العلاقات بين البشر بعضهم البعض وسلوكهم مع باقيالمخلوقات والطبيعة.

- في بدايات القرن18 ظهرمذهب الشك وتبني التجريبية المنطقية كمعيارللمعنى ، بدأ معه حرية الإنسان العربي بعد أن كسر قيود الجمود وأغلال العقائد البالية. يؤدي تفكك القيم وضياع المعايير الأخلاقية إلى انتشار الفوضى ثم انهيار المجتمع.
- تتحدد القيم التي تكفل للفرد تحقيق ذاته دون تجاوز أو عدوان على ذات الآخر ويمكن للفرد أن يحقق ذاته بشكل مشروع وأن يساهم في بناء مجتمعه من خلال إخضاع السلوك لأعراف متفق عليها اجتماعيا وبشرط أن تتشكل هذه الأعرافنظاما متسقا وغير متناقص وأن يتم التفاعل بين الأفراد من المنطق الأخلاقي. وفي منتصف القرن20 استخدم علماء الاجتماع هذاالمصطلح لوصف الحالة الاجتماعية التي تنشأ من تلاشي الارتباط بين أهداف المجتمع وبين القيم والأعراف التي تتحكم في إمكانية تحقيق تلك الأهداف.
- ويذهب بعض الفلاسفة والمفكرين إلى أن مذهب اللذة أو السعادة وإرادة القوة ما هي إلا مجرد مشتقات ثانوية لاهتمام الإنسان الحكيم الذي يسعى لإيجاد معنى وغرضا لحياته لكي يحققها. يترتب على ذلك أن اللذة بدلا من أن تكون غاية لسعي الإنسان تكون نتيجة لتحقيق المعنى والقوة بدلا من أن تكون غاية في حد ذاتها تكون وسيلة لا غاية أن الإنسانالذي يمارس إرادة المعنى سوف يعمل على الحصول على القوة أو السعادة أوغيرها دون أن تكون هذه الأشياء هي النهاية. في هذه الحالة لن يصاب الإنسان بالإحباط إذا فشل في الوصول إلى أهداف هي في الحقيقة وسائل للعمل.

إن الفكرة يجب أن تكون لها معنى وفعل أي وجود القيمة المضافة لها. المعرفة أو الفكرة تعني شيئاجديدا والعمل لايكون مثمرا إذا كانت نتائجه سليمة والسلوك يقيم بالفائدة

التي تعود على الفرد الأخرو، الطبيعة. فإضافة ما يجب أن تظهر فبأي فكرة أوسلوك يستفيد منه شيء أ و فرد أو مجموعة أو طبيعة أو الكون ككل.

❖ كتاب نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية. للدكتور الربيع ميمون. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر1980.

- يستعرض الكاتب الربيع ميمون في كتابه المُعنْوَن نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية و المطلقية. يتناول مسألة القيمة والوجود ومشكلة القيم ثم يعرض مفهوم القيمة في الفكرالمعاصر لدى مجموعة من الفلاسفة والمفكرين أمثالكانطونيتشه وبرغسون وغيرهم تم التطرق إلى مسألةنسبيةومطلقية القيمة ونظرياتها وتفد تلك النظريات حيث توصل إلى نتائج مفادها أن الإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع أن يعيش بدون قيم وأن يترك البحث عما هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له لأن القيمة في النهاية هي كل شيء بالنسبة إليه وهي في نظره كل شيء وكل فعل أو نشاط وكل وصف مرغوب فيه أو قابل للرغبة فيه لحفظ ويسعده ويثريه ويمكن القول عنها أي (القيمة) أنها كل ما يثبت إنسانيته ويؤكدها ويسمو بها من درجة إلى إلى أخرى أعلى منها ويعني هذا أن الإنسان على صلة دائمة بالقيم وأن القيم التي يتعلق بها أنواع كثيرة متفاوتة يسمو بعضها على بعض.

وفي أثر هذا العرض للنظريات القيمية عامة وللنظريات التي تتفرد بالقول بنسبية أو مطلقية القيم يخلص الباحث إلى موقف عام تركيبي بناه على استنتاجاته الدقيقة ووجد حلا توقيفيا يرفض القول المتفرد لكلا الاتجاهين ورأى ما يراه "لوسين" من أن مطلق القيمة لا يساوي القيمة المطلقية.

❖ د/ عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم. دراسة نفسية. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت 1992.

يتناول هذا الكتاب موضوع ارتقاء القيم لدى الفرد عبر المراحل العمرية وعلى الرغم من أهمية موضوع القيم في مجال الدراسات النفسية للسلوك البشري فقد تأخر الاهتمام بدراستها

في علم النفس بوجه عام وعلم النفس الاجتماعي بوجه خاص. فالفحوص الأميريقية للقيم ظلت وكأنها جزر أو مناطق منعزلة عن علم النفس وارتبطت بمجالات وتخصصات عديدة كالفلسفة والاقتصاد والدين والأتروبولوجياالحضارية وعلم الاجتماع وذلك لأسباب عدة ثم بدأ الاهتمام بدراسة موضوع القيم من الناحية السيكولوجية يأخذ الطابع العلمي منذ أوائل الثلاثينات والأربعينات من القرن الحالي وتركز هذا الاهتمام حول ثلاثة محاور أساسية هي دراسة الفروق الفردية في القيم، ودراسة القيم في علاقتها بالقدرات المعرفية للفرد، واكتساب القيم وارتقائها عبر مراحل العمر المختلفة.

❖ مقال للأستاذ الدكتور عزت السيد احمد بعنوان القيم بين التغير و التغير، المفاهيم و الخصائص و الآليات، مجلة جامعة دمشق. المجلد27، العدد الأول+الثاني2011 والدي تطرق من خلاله إلى مجموعة من المشكلات التي تواجه المجتمع العربي ومنها مسالة التغيير بالاستناد على أداة العلم للخروج من مشاكلنا وخلق مجتمع حيوي خلاق ولقد توصل الكاتب إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- التغيير القيمي حقيقة واقعة في عالم الإنسان على كل المستويات و الأصعدة، و هو يتم بشكل تلقائي طبعا للظروف و المعطيات و التغيرات الأخيري المرافقة

- التغير القيمي له غايات محددة و لهذا فبرامج التغيير عي الأخرى تنفذ طبقا لتلك الغايات التي تمكن أن تكون نبيلة أو مصلحية.

- ضرورة اللجوء إلى التغيير لأنهآلية مجتمعية تلقائية و فاعلية بشرية إرادية تستند إلىآليات وقواعد و أدوات اكتر تبط وواقعية لان المجتمع العربي برسم المخططات الخطيرة لأحداث التغيرات القيمية المشوهة في العالم العربي و الإسلامي، وعلية ينبغي الحذر و الانتباه جيدا لنحافظ على كل ما هو جميل في مجتمعاتنا وهي مسؤولية ملقاة على الجميع.

دراسة للباحثين الأستاذتين أنيسة حسن الدهار وفاطمة محمد شويخ من كلية التربية بفلسطين، تحت عنوان القيم السياسية في القران الكريم لدي طلبة الثانوية العامة وسيل تعزيزها وهي تحت مقدم إلى المؤتمر الأول لكلية التربية و التي هدفت إلى الكشف عن أهم

القيم السياسية الواردة في القران الكريم و اقتراح سيل لتعزيزها لدى طلبة المدارس الثانوية، وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل المحتوي للوقوف على ابرز تلك القيم. وقد استنبطت الباحثتان من الدراسة أهم القيم السياسية مثل العدل، و الشورى، و المساواة، و الانتماء. و بناء علية اوصت نشر الوعي بأهمية القيم السياسية المستمدة من القران الكريم. وكذا ضرورة تضمينها في المقررات الدراسية لاسيما قيم الحرية و الديمقراطية و العدالة في حياة الناس.

دراسات تتعلق بموضوع الحكم الراشد:

❖ من خلال كتاب لصاحبته فوزية بن عثمان بعنوان دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان دراسة تحليلية على ضوء التقارير الدولية لبرامج الأمم المتحدة و البنك الدولي، حيت تتناول هذا الكتاب إضافةإلى القدمة ثلاثة فصول، تضن الأول منها الحكم الراشد و صلاته بحقوق الإنسانأما الفصل الثاني فقد تناول ضمانات ترقية حقوق الإنسان وقد تناول الفصل الثالث منها على آليات ترقية حقوق الإنسانإطار الحكم الراشد، وللعلم أن هذه الفصول الثلاثة قد حث على العديد من المباحث و المطالب و الفروع تؤلف كلها كتاب كان مجمه 284 صفحة وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج و الأفكار لخصت فيمايلي:

- الحكم الراشد مفهوم معياري ووقائي من خطر الأزمات يحوي مجموعة قيم جديدة تسمح بالتغير نحو الأحسن

- أن جوهر الحكم الراشد هو بناء مؤسسات الديمقراطية و التنمية على أساس من المشاركة و الشفافية القائمة على المساواة و عدم التمييز

- آن مفهوم حقوق الإنسان تشكل التزاما على المستوي الوطني و الدولي، يكشف عن نظام حكم يضمن كامل الحقوق

❖ دراسة شعبان فرج حول الحكم الراشد لمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر و التي اتخذ من الجزائر دراسة حالة للفترة ما بين 2000 و 2010، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر 3– و التي تضمنته خمسة فصول دارة حوله الحكومة الاقتصادية و آليات ترشيد الاتفاق العام و التخفيف من الفقراء، و دور معايير التمكين و المشاركة الشفافية و المساءلة في من الفساد في الجزائر، و يذهب الكاتب في دراسته الى ضرورة ارساء مبادئ الحكم الراشد في الدولة النامية خاصة حيث يحقق التنموي الاقتصادي على أساس انه يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المالية لمجابهة الفساد بكل إشكاله، و تعزيز قيم الشفافية و المسائلة و الرقابة في إدارة الأموال العامة كما ان لسياسة الحكم الراشد دور محوري في تحقيق الأهداف بمفهومها المعاصر متعدد الأبعاد، كما توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها انه لا غنا للصالح العام عن الحكم الراشد لكي يتحقق مجتمع الرفاه من خلال تحقيق التنمية المستدامة، كما أن ضعف الحكم في الدولة ناجم عن انعدام الشفافية و المسائلة في القطاع العام، و أن الفساد في هذا القطاع أدىإلى تفويض قدرة الدولة على تلبية الحاجات و الأوليات، و للخروج من معضلات الفساد ينبغي استعانة بمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص لأنه أصبح بإمكانهما المساهمة الجادة في المشاريع التنموية إذا ما تحققت الشفافية و دولة القانون المشاركة الحقيقية في ضل الحقوق و الحريات العامة.

❖ أما دراسة بكوش ابتسام من جامعة تلمسان حول دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر من ثلاثة فصول تتناول الفصل الأول منها التنمية المستدامة، و أما الفصل الثاني فقد تناول مفهوم الحكم الراشد و دوره في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر، حيث توصلت الباحثة إلى نتائج عالية في تباطؤ معدلات النمو في الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم، حيث ترجع اسلك ذلك إلى طبيعة أنظمة الحكم فهيا لا تشجع على الاستقرار و التنمية، الأمر الذي تسبب في كل مظاهر الفساد، الأمر الذي يحتم ضرورة انتهاج الحكم الراشدي لتحقيق التنمية المستدامة، و الآن الهوة ما زالت كبيرة رغم الجهود المبذولة في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر كما ان

التجاذبات السياسية والمصالح الشخصية كانت دوما سببا في أسباب تعطيل عمليات التنمية و الحكم الراشد الذي هو عمدة هذه الأخيرة.

و أخيرا خلصت الباحثة إلى توصيات مفادها انه لتمكين مبادئ الحكم الراشد و معاييره ينبغي أن نبدأ أولا بمحاربة الفساد ثم ترسيخ الديمقراطيةو العدالة و المشاركة المجتمعية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

فمن خلال العروض السابقة لهده الدراسات فقد تبين اختلافها في تفسير ووصف القيم عامة، لكنها اتفقت كلها على أهمية القيم في حياة الناس بما فيها القيم السياسية، الاهتمام بالقيم من طرف الباحثين حيث استخدمت اغلب الدراسات السابقة الاستبابةكأداة رئيسية للدراسة، بينما القليل منها استخدم المنهج المقارن أو مناهج أخرى ملائمة.

فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستخدامها المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد الظواهر و الأحداث التي تساعد على فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل.

وبخصوص الدراسات المتضمنة للحكم الراشد قد تبين أنها جميعا تجمع على ضرورة التقيد به كنهج و إستراتجية لازمة لتغير أنظمة الحكم التقليدي رغم صعوبات التي تشوب هذا الفهم و تحقق الديمقراطية و التنمية المستدامة للدولة النامية، كما انه ينبغي التقيد بمبادئ الحكم الراشد كالمشاركة و المسائلة والشفافية وحكم القانون لأنها قيم حديثة كفيلة بإحداث التغير الاجتماعي من النمط التقليدي إلى اتجاه حداثي.

الكلمات المفتاحية:

القيم، القيم سياسية، الحكم الراشد، نسق القيم،المجتمع المدني ،القطاع الخاص ،الشفافية ،المشاركةالسياسية ،سيادة القانون.

الفصل الأول:

المنطلقات المفاهيمية و النظرية للدراسة

المبحث الأول: مفهوم القيم.

لمصطلح القيم معاني وأنواع وتصنيفات متعددةلمالهامن أهميةفي حياةالمجتمعات والأفراد،ويعتبرها الفلاسفة والمفكرون في شتى الحقول من أهم الدعامات التي يقوم عليهابناءالمجتمع،حيث تمثل أهدافاينشدهاالجميع باعتبارهامقومات للتقدم في جميع أوجه النشاطالبشري.لقدأكد كل من بانكزوكلق Banks and clegg أهمية القيم في اتخاذ القرارات حيث يريا أنها برغم أهمية المعلومات في عملية اتخاذالقرارات الحاسمة إلا أنها غير كافية،باعتبار القرار العقلاني المنطقي يتطلب تحديدقيمه ويوضحها ويربطها بالمعلومات التي أنتجهاحيث العنصرالقيمي يعتبرجزءا مهمافي كل عمليات اتخاذ القرار.[1]ونظرالأهميةالقيم في الحياة الاجتماعية والسياسية و غيرها سوف نتطرق في هذه الدراسةإلى معنى وأهميةوأنواع القيم في شتى العلوم والتخصصات.وتبرز أهمية دراستنا في إبراز الدور الكبير الذي تلعبه القيم في توجيه سلوك الأفراد لتحقيق أهدافهم.

المطلب الأول: تعريف القيم و علاقاتها ببعض المصطلحات.

- **القيمة لغة:**

يشير (**عبد الله 2003**) أن القيمة مصطلح حديث في اللغة العربية ظهر في أواخر القرن التاسع عشر ثم شاع استعماله في القرن العشرين. واستخدم في البداية للدلالة على المقابل المادي المقدر ثمنا للشيء ويورد ابن منظور معنى مطابقا لهذا عندما يقول القيمة مفرد القيم، وتعني ثمن الشيء الذي يقدر به.[2]

والباحث في معاجم اللغة العربية يلحظ أنّ كلمة (القيمة) وردت بالمعاني التالية:

1– القيمة، واحدة القيم وتعني الاستقامة فيقال استقام له الأمر واعتدل، وقومت الشيء فهو قويم أي مستقيم (**الصحاح 1402 هـ**).

---

[1]عبد الرحمن بن محمد الشعوان ، القيم وطرق تدريسها في الدراسات الإجتماعية ، قسم المناهج وطرق التدريس ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ،الرياض،السعودية .....

[2]علي بن سعد مطر الحربي، أهمية دور معلمي العلوم الطبيعية في تنمية القيم العلمية، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراء جامعة أم القرى بمكة المكرمة ' المملكة العربية السعودية ، 2010، ص 30.

2- تقييم الشيء وتحديد ثمنه، فقيمة الشيء قدره، وقيمة المتاع ثمنه.

3- الأحكام القيمية، حيث لا تعدل ولا تبدل من قبل الإنسان وتبين الحق والباطل على استواء وبرهان (**ابن منظور**).

4- الدوام والثبات على الأمر، فما ليس له قيمة لا يثبت على شيء (المعجم الوسيط).

5- الاهتمام أو الأهمية ، فكل أمر من الأمور له أهميته بالنسبة للفرد ويعتبر ذا قيمة.

- **مفهوم القيمة في اللغة الإنجليزية والفرنسية**

يذكر **(بسيوني، 19 م)** إنّ مفهوم القيمة في اللغة الإنجليزية **value** بمعنى الشيء الثمين ذي الأهمية، يرجع في أصله الاشتقاقي إلى الفعل اللاتيني (**valeo**) الّذي يدل على القوة، ومعناه الأصلي أنا قوي، أو أنا أتمتع بصحة جيدة، فهو يشتمل من هذه الناحية على معاني الشجاعة والصلابة والقوة، ومعاني أخرى مختلفة كالتأثير في الأشياء، والقدرة على ترك بصمات قوية عليها، ويبدو أنّ معنى القوة والشجاعة من أقرب المعاني.

أما في اللغة الفرنسية فمفهوم القيمة يقابله لفظ **(valeur)** بمعنى القوة والشجاعة ممّا سبق يتضح أنّ للقيمة عدة معان منها:

1- الاستقامة.

2- تقييم الشيء وتحديد ثمنه.

3- الثبات على الأمر.

4- الدوام.

5- الأحكام القيمية.

- **مفهوم القيم اصطلاحا:**

لقد اهتم كثير من الباحثين بمفهوم القيمة في مجالات مختلفة كالفلسفة، والتربية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس غير أنّها أي القيمة، لم تحظى بنفس الاهتمام في الدراسات السياسية إلاّ ما يشار إليه في إطار الأيديولوجيا.

- **مفهوم القيم:** جاء في دراسة لفوزية ذياب **(1966)** « أن لفظ القيمة يقابله بالألمانية (Wert)، وذاع استعمال القيمة بين جماعة المثقفين في ألمانيا، بعد نجاح فلسفة (نيتشه).

وقد صنف « **نيلسون** » القيم على أساس ارتباطها بالنمط البنائي للمجتمع إلى نوعين. قيم تقليدية وقيم عقلية، كما فعله " **روبرت ردفيلد**" عندما ميز القيم على أساس نوع المجتمع، إلى قيم تتعلق بقيم المجتمع الشعبي القديم الذي تسود فيه القيم التقليدية، وقيم تتعلق بالمجتمع الحضري الذي تسوده القيم العصرية **(مجدي أحمد محمود 1982)**.[1]

وفي هذا الصدد يضيف **(محمود عبد القادر محمد 1977)** أنّ العصرنة أو الحداثة هي عملية انتقال المجتمع ككل من حالة تقليدية سابقة إلى حالة جديدة لم يألفها من قبل، ويطلقعلىهذهالحالةالمستحدثة "الحداثة" **Modernism** ويطلق على العملية التي تفضي إلى هذه الحالة التحديث **Modernization**[2].

كما يرى **(يوسف عبد الفتاح 1990)** أنّ القيم « ظاهرة نشيطة متطورة، يجب النظر إليها من خلال الوسط الذي تنشأ فيه، والحكم عليها من خلال معايير يرتبها المجتمع، وبإرجاعها إلى الظروف المحيطة بثقافة المجتمع »[3].

- **مفهوم القيمة في علم الاقتصاد:**

لكلمة القيمة في لغة الاقتصاد معنيان:

---

[1] ابراهيم السيد أحمد السيد،(البناءالقيمي وعلاقته بالتنشئةالإجتماعية)، (دراسةمقدمةلنيل رسالةالدكتوراه جامعة الزقازيق)،مصر 2005،ص6.

[2] عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء و قيم، المجلس الوطني للثقتفة و الفنون و الآداب، الكويت، 1992.

[3] ابراهيم السيد أحمد السيد ،نفسالمرجعالسابق، ص 6.

فالأول صلاحية شيء لإشباع حاجة، ويشير هذا المعنى إلى قيمة المنفعة أما الثاني فيشير إلى ما يساويه متاع حين يستبدل به غيره من السوق.

وقيمة المنفعة لمتاع ما. هي تقدير الشخص بالذات لهذا المتاع، أما قيمة المبادلة فهي تقديره عند الجماعة التي يتداول بين أفرادها. فقيمة المنفعة مفهوم فردي اعتباري، وقيمة المبادلة مفهوم جماعي موضوعي.

- **مفهوم القيمة في الفلسفة:**

القيمة من المفاهيم الفلسفية التي كانت ومازالت محل خلاف بين المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة، ويوضح (خليفة، 1992) أنّ المثاليين يرون أنّ مصدر القيم خارج عن واقع الأفراد والخبرة الذاتية لهم، وأنّ مصدر القيم هو عالم المثل الّذي تتبع منه قيم الحق والخير والجمال.

ويشير "جميل قاسم" في هذا الصدد إلى أنّ أفلاطون يرى أنّ سبب الوجود هو الخير (أو القيمة) وتضم فكرة الخير المطلق فكرتي الحق والجمال، أما الكائنات الأخرى فهي ضلال متفاضلة.

ويرى أنّ المثل الأعلى (الله) مقياس الأشياء كلّها وهو قيمة القيم. وهذا يعني مطلقية القيم.

- أما**بروتاغوراس** (الإنساني) يرى بأنّ لكل إنسان حقيقته وأنّ للقيمة بذاتها واقعا ذاتيا وليست كامنة في المثل الأعلى. وبالتالي فالإنسان هو معيار كل شيء.[1]

- أما الطبيعيون فيرون أن القيم جزء من واقع الحياة والخبرة الإنسانية، خيرة أو شريرة، صحيحة أو خاطئة، قبيحة أو جميلة، إنّما هذه الأحكام تصدرها من واقع تأثيرها في هذه الأشياء وتأثرنا بها.

عموما تعد القيم جزءا من الأخلاق والفلسفة والسياسة.

[1] جميل قاسم، فلسفة القيمة معناها و دلالاتها من سقراط إلى ازمة الحداثة، (د-ت)ص04.

- **مفهوم القيمة من الناحية الاجتماعية:**

– يشير (**عبد المعطي، 1990**) أنّ علماء الاجتماع يرون أنّ القيمة عبارة عن مستوى أو معيار standard للمفاضلة والاختيار بين بدائل اجتماعية مختلفة في موقف معيّن.[1]

– ويشير (طهطاوي، 1996) إلى أنّ القيمة هي الاعتقاد بأنّ شيئا ما له قدرة على إشباع رغبة إنسانية، وهي صفة للشيء تجعله ذا أهمية للفرد أو للجماعة، وهي تكمن في العقل البشري وليست في الشيء ذاته.

– أما المعنى الإنساني للقيمة فيتمثل في أنّها هي المثل الأعلى الّذي لا يتحقق إلاّ بالقدرة على العمل والعطاء. [2]

- **القيمة من الناحية النفسية:**

تعددت تعريفات القيم عند علماء النفس بتعدد المدارس التي تناولتها، فمدرسة "الجشطلت" ترى أنّ القيم مبادئ أساسية لتحليل السلوك، حيث احتلت القيمة في هذه المدرسة مكانة رئيسية في البحث النفسي.

أما(**خليفة، 1992**) فقد أكّد أنّ مفهوم القيمة لدى علماء النفس تداخل مع بعض المفاهيم القريبة منها، حيث تناولها الباحثون من مداخل عديدة أشهرها:

1– القيمة كاتجاه

2– القيمة كرغبة

3– القيمة كاهتمام

4– القيمة كمعتقد

5– القيمة كحكم

- وحسب هذا الاتجاه يرى " **سميث**" أنّ القيمة تطلق على كل ماهو جدير باهتمام الفرد لاعتبارات مادية أو معنوية أو اجتماعية أو أخلاقية أو دينية أو جمالية.

[1]علي بن سعد مطر الحربي، أهمية دور معلمي العلوم الطبيعية في تنمية القيم العلمية لدى طلاب الصف 03 ثانوي بالمملكة العربية السعودية، 2010، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء، ص 65.

[2]نفس المرجع السابق، ص35.

- أما"**تيوكمب**" فيرى أنّ القيم تمثل الإطارات المرجعية العامة والسائدة التي تربط اتّجاهات الفرد بالقيم لتعمل كموّجهات ودلائل تستخدم في تقويم الخبرة أو السلوك من حيث اتفاقها أو عدمه.
- ويرى " **باسوتز**" بأنّها العنصر الأساس الّذي يحقق الصلة بين الإنسان الاجتماعية والثقافية.
- ومن جهته يرى " **بيري**" " **Perry** " أنّ كل شيء يهمّنا بغضّ النظر عن موضوعه فإنّه يكتسب قيمة حتما.
- ويرى " **ثورانديك**" " **Thorndike** " أنّ القيم تفضيلات، وأنّ القيمة الخيرة منها هي تلك التي تحقق لنا اللّذة، أما الشريرة منها هي الّتي تحقق لنا الألم.

-مفهوم القيمة في الدين الإسلامي:

فالقيم الإسلامية تتميز بأنّ مصدرها هو القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهّرة وهما مصدران يتّصفان بالكمال لأنّ مرجعها هو الله جلّ جلاله الّذي يعلم سير الإنسان والكون والسنن الّتي تتحرّك جميع الكائنات في إطارها، حيث يقول عزّ وجلّ في محكم تنزيله:« **يعلم خائنة الأعين وماتخفي الصدور** »[1] ويقول عزّ من قائل « أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ »[2] وإجمالا فإنّ مصادر القيم إضافة إلى المصدرين السابقين يضاف مصدران آخران يتمثلان في الإجماع والقياس. [3]

- في مجال اللغة وحسب (كي) تبدل القيمة على المعنى الصحيح للألفاظ، ويحكم على الإنسان بأنّه لا يعرف قيمة الكلمات إذا كان يستعملها استعمالا خاطئا يبعدها عن معناها الصحيح.

- أما الموسيقيون يدلون بالقيمة على مدة النوتة (الصوت). فقيمة النوتة البيضاء ضعف قيمة النوتة السوداء (خليفة).

---

[1] سورة غافر، الآية 19 من.

[2] سورة الملك، الآية 14.

[3] عبد اللطيف محمد خليفة، نفس المرجع السابق.

- أما في الرياضيات تستخدم القيمة للدلالة على الكم والكيف.

- **علاقة القيم ببعض الألفاظ المرتبطة بها:**

القيم والاتجاهات:

الاتجاه عبارة عن نزعة أو ميل إلى القيم بفعل إيجابي أو سلبي نحو أشخاص أو أفعال أو قيم وأفكار أو معلومات أو أحداث وأوضاع.

- وهي أي الاتجاهات تختلف عن القيم في كون هذه الأخيرة مفهوم اجتماعي يتعلق بماهية الأشياء ونظرة الجماعة لها، أما الاتجاه فهو مفهوم فردي يتعلق بمواقف الأفراد.

- القيم أكثر ثباتا وديمومة من الاتجاهات وأصعب تغييرا وتطويرا.

- تشكل القيم جزءا من ثقافة المرء والمجتمع فهي قيم جماعية، أما الاتجاهات فهي لا تشكل جزءا من ثقافة المجتمع بل هي نزوع فردي أو جماعي محدود.

- لا يمكن إخفاء القيم بل يحرص الإنسان على إظهارها في سلوكه، أما الاتجاهات فيمكن إخفاؤها. [1]

- القيم لا تكون إلاّ إيجابية وخيرة، أما الاتجاهات فقد تكون إيجابية أو سلبية أو محايدة.

- يعبر الاتجاه عن موقف أو موضوع واحد، أما القيم فلها صفة العمومية فهي تحتاج إلى مجموعة من الاتجاهات ليتحدد موضوعها.

القيم والعادات:

العادة: هي صفة مكتسبة من السلوك وهي تكرر من خلال تصرف الفرد بطريقة آلية دقيقة كمهارة حركية أو طريقة في العمل أو التفكير.

والفقر بين القيم والعادات، هو أن العادات أقل أهمية من القيم لأنّها ترتبط بأشياء ثانوية بينما القيم ترتبط بالغايات النهائية.

القيم والمعايير:

[1] فؤاد علي العاجز، عطية العمري، القيم والتربية في عالم متغير، دراسة مقدمة إلى مؤتمر كلية التربية والفنون، من 27-29 /99/07، جامعو اليرموك، الأردن ص 109-110.

المعيار : هو قاعدة أو مستوى للحكم على عمل ما. فهو يمثل سلطة اجتماعية يخضع لها الفرد والفرق بينهما يتمثل في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أنّ ما يعد مرغوبا فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس المقولات عامة يدخل في نطاق القيم، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة يدخل في نطاق المعايير. فكلاهما من الموجهات الرمزيةللفعل، فالقيم تحدد التفصيلات الاجتماعية بينما المعايير تحدد الالتزامات الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: يرى أنّ القيم والمعايير شيء واحد لا يمكن الفصل بينهما، والقيم تتضمن المعايير. [1]

القيم والاهتمامات:

الاهتمام:

- إنّ الاهتمامات جزء من القيم. والقيمة تنشأ من وجود اهتمام بشيء معين.
- كما أنّ الاهتمام ميل بسيط نحو أشياء معينة أما القيمة فتتصل بالتفضيلات.
- القيم أعّم وأشمل وهي ملزمة يعكس الاهتمامات.[2]

القيم والأخلاق:

يرجع أصل كلمة "**أخلاق** " إلى اللفظ اللاتيني (Morale)، والتي تعني أشكال التقاليد أو العادات المتعلقة بالتصرفات، والأخلاق شكل من أشكال الوعي الاجتماعي تقوم بمهمة ضبط وتنظيم سلوك الناس في كافة مجالات الحياة الاجتماعية دون استثناء.

والعلاقة بين القيم والأخلاق فإنّ هذه الأخيرة يستخدم للدلالة على القيم، فهما يتطابقان في العديد من الحالات حيث قيل قديما إنّ علم القيم يتضمن علم الأخلاق وعلم الجمال، ولهذا تكون الأخلاق أقل شمولا من القيم، حيث تعرف الأخلاق على هذا الأساس بأنّها مجموعة من القيم والأعراف والتقاليد التي يتفق عليها أفراد المجتمع.

---

[1] عبد اللطيف محمد خليفة، نفس المرجع السابق.

[2] فؤاد علي العاجز، عطية العمري: نفس المرجع السابق.

السلوك والقيم:

يعرف السلوك على أنّه ردود الأفعال الظاهرة والخفية لمثير ما، سواء كانت ردود الفعل هذه عملية أم غريزية، بمفهومه الفلسفي وحسب واطسون (Watson) فإنّ السلوك يشير إلى مجموعة من المظاهر وردود الأفعال الخارجية للفرد، تصدر عنه بشكل اعتيادي أو اتفاقي، وهو مرتبط بثلاث متغيرات أساسية: مستوى الممارسة، درجة النضج والعلاقات مع الأفراد.

يسعى الفرد عن طريق سلوكه أن يحقق عملية التوفيق بين مقوّمات وجوده ومقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه.

وقد ارتبطت دراسة القيم بدراسة السلوك باعتبار أنّ السلوك يكشف عن قيم الفرد ولكن في بعض الأحيان لا يكون كذلك مع غير الأسوياء وحسب مقتضيات الموقف، فالسلوك نتيجة للتفاعل بين اتجاهين هما الموضوع والقيم.[1]

القيم والمبادئ:

تعد المبادئ قواعد وأسس موّجهة للقيم، لا تستمد من غيرها ولا تتغير بتغير الزمان والمكان، وتتميز بخاصية الإلزام، أما القيم فهي تستمد من المبادئ وهي مطلقة أو نسبية.

القيم والمعتقدات:

تنقسم المعتقدات إلى أنواع ثلاثة، وصفية وهي التي توصف بالصحة أو الزيف، وتقييمية وهي التي يوصف على أساسها موضوع الاعتقاد بالحسن أو القبح وآمرة أو ناهية والتي يحكم الفرد بمقتضاها على بعض الغايات أو الأشياء بصحة وجدارة الرغبة أو عدم جدارتها، ويرى " روكيش " أنّ القيمة معتقد من النوع الثالث الآمر والناهي فهي معتقد ثابت نسبيا، ويحمل في مضمونه تفضيلا شخصيا أو اجتماعيا لغاية من غايات السلوك.

القيم والمثل:

[1] عبد اللطيف محمد خليفة، نفس المرجع السابق.

المثل تمثل الحوافز الطويلة الأمد أو الغايات التي تسعى لتحقيقها، أن ننظر إلى القيمة على أنّها اهتمام أو اختيار أو تفصيل أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ أو المعايير حدّدها المجتمع.

القيم والدوافع:

يحاول بعض الباحثين التفريق بين مفهومي الدافع"**Motive**"والدافعية "**Motivation**" على أساس أنّ الدافع هو عبارة عن استعداد الفرد لبذل الجهد أو السعي لتحقيق أو إشباع هدف معيّن، أما في حالة دخول هذا الاستعداد أو الميل إلى حيز التحقيق الفعلي، فإنّ ذلك يعني الدافعية باعتبارها عملية نشطة.

ويمكن المقارنة بين القيمة والدافع على أساس نوع الهدف في كل منهما، حيث أنّ الهدف في القيمة مطلق ويتسّم بالوجوب، أما في الدافع فلا يتعلق الهدف بالوجوب، ففي الحالة الأولى يقول الشخص مثلا يجب أن أعمل هذا الشيء، أما في الحالة الثانية يقول أريد أن أعمل هذا الشيء.[1]

وحسب رأي الباحث فإنّ الفرق بين كل من القيمة والدافع قد يتّفقان في كون كل منهما محرّك وموّجه للسلوك والمحافظة على استدامته وهذا من الناحية الظاهرية أما الدافع حالة توقر مفاجئة يرتبط بفترة زمنية قصيرة في تكوينه، ويتدخل العامل البيولوجي في إثارته بينما القيم تصوّرات أكثر تعقيدا أو تكوينا تحتاج إلى عمليات تقويمه للمفاضلة بين البدائل.

القيم والرأي:

يرى" **كانتل**" أنّ الرأي اعتقاد خال من الدافعية أو الدينامية، في حين أنّ القيم تتسم بتلك الخصائص الدينامية.

ومن جهة أخرى فإنّ الاختلاف بين الرأي والقيمة فقد يرتبط بوظيفة السلوك، فالرأي يوجد فقط عندما تعجز اتجاهات وقيم الفرد أو الجماعة عن مواجهة الموقف.

[1]قاسم خزعلي، منظومة القيم العلمية المتظمنة في كتب العلوم لصفوف المرحلة الأساسية الأولى في الأردن، المجلة الإِدنية في العلوم التربوي،2009، ص 72-73

القيم والحاجات:

يرى "**ميلتون** " **و** " **روكيش**" الاختلاف بين القيم والحاجات يكمن في كون القيمة تمثيلات معرفية لحاجات الفرد والمجتمع، وأنّ الإنسان هو الكائن الوحيد الّذي يمكنه عمل مثل هذه التمثيلات، وذلك على أساس أنّ الحاجات توجد لدى جميع الكائنات، في حين يقتصر وجود القيم على الإنسان.[1]

المطلب الثاني: خصائص وتصنيف القيم، نظريات القيم.

I. خصائص القيم:

يمكن أن تكون للقيم العديد من الخصائص التي تتصف بها وهي كمايلي:

1- تنتمي القيم إلى عالم المثل فهي تعبير أخلاقي، يستمده الإنسان من فلسفة أو تصور أو عقيدة دينية.

2- تعتبر القيم قواعد عامة تحدد وتوّجه السلوك في المواقف المختلفة، وتفرق بين السلوك المقبول وغير المقبول.

3- ترتبط القيم بالأفكار والمبادئ والاتجاهات المقبولة في المجتمع ومن ثمّ فهي توّضح الطرق والوسائل المختلفة الّتي يجب أن يسلك على ضوئها الإنسان حتّى يحقّق أهدافه.

4- القيم نسبية لأنّها تختلف من فرد لآخر أو من مكان لآخر أو من ثقافة إلى أخرى أو من زمان إلى زمان، ونحن نؤمن إيمانا قوّيا بثبات القيم من حيث اعتقادنا بصدق المصدر الّذي عن طريقه نأخذ قيمنا **(محمد شفيق، (1)997)**.

5- تهتم القيم بالأهداف البعيدة الّتي يضعها الإنسان بنفسه، لا بالأهداف الفرعية. **(محمود السيد أبو النيل، (1)984)**.

6- القيم مكتسبة ومتعلمة وليست وراثية.

7- القيم ذاتية، أي أنّها تتعلق بالطبيعة النفسية للفرد وتشمل الرغبات والميول والعواطف، وهذه الخيرات النفسية غير ثابتة وتتغير من لحظة إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر.

[1] قاسم خزعلي، نفس المرجع، ص72-73.

8- على القيم ووحدتها، لدينا جميعا إحساس يعلو القيم وارتفاع قدرها وسموّها (**سعد جلال، (1)984**).

9- كثرة القيم ووحدتها، يرجع تعدد القيم وكثرتها وتنّوعها إلى كثرة الحاجات الإنسانية. [1]

10- القيم مكتسبة وليست موروثة، حيث يكتسبها الفرد ذاتيا من المعتقدات، والمواقف والاتجاهات التي يؤمن بها، ومن خلال ما يتوارثه عن المجتمع من ثقافة. فهي أي القيم حصيلة خيرة وتفاعل مع الجماعة.

11-القيمة ذات قطبين، يعني أنها تحمل خاصية التقابل في المعنى، فهي أما أن تكون موجبة أو سالبة خيرا أو شرا.

12-القيم متداخلة ومترابطة، حيث هي تتضمن الجوانب المعرفية والوحدانية والسلوكية.

13-تؤثر القيم في الاتجاهات والآراء والأنماط السلوكية للأفراد تتسم بالصعوبة والتعقيد.

14-مألوفة ومعروفة لدى الأفراد ومرغوبة اجتماعيا لأنّها تشبع حاجات الناس.

15-القيم متدرجة، ويعني أنّها تنتظم في سلّم فهي متغير ومتفاعل، حيث تترتّب القيم لدى الفرد ترتيبا هرميا تهيمن فيه بعض القيم على بعضها الآخر.

16-القيم المجردة تتسم بالموضوعية والاستقلالية، تتضح معانيها الحقيقية في السلوك الّذي تمثله في الواقع. فالعدل من حيث القيمة يحمل معنى ذهنيا مجرّدا غير محسوس لكنّه يتّخذ قيمته من الواقع الحي. [2]

17-القيم أساسية في حياة كل إنسان. فهي أشبه بمرشد يتحكم في كثير من النشاط الإنساني الإرادي.

18-القيم تلقائية: فهي ذات إلزام جمعي، تخضع لمنطق المجتمع ونظمه وقوانينه الاجتماعية.

---

[1] فوزية ذياب، القيم و العادات الاجتماعية، دار الأعمال الفكرية، القاهرة، 2004، ص 56.

[2] سفيان بوعطيط، القيم الشخصيةوتأثيرها على السلوك الفردي والجماعي، كلية العلوم الإجتماعية،جامعة سكيكدة، ص 37-38 .

19–القيم قابلة للانتقال، وبهذا فهي تشكل تراثا لعديد من الإنسان الاجتماعية، وأنّه من الممكن أن تكون موضع مشاركة جماعية. [1]

20–للقيم علامات فارقة مميّزة أي أنّ لها مؤشرات من خلالها تفرق بينها وبين العادات.

II. تصنيف القيم

لقد أورد (**صالح محمد أبو جادو، (1998)** هذه التصنيفات حسب تصنيف ومقاييس اختيار (**اليورتوفيرتون1913)** كمايلي:

1- تصنيف القيم حسب بعد المحتوى:

- **قيم دينية:** ويقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري، فهو يرغب في معرفة أصل الإنسان ومصيره، ويرى أنّ هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه.
- **قيم اجتماعية:**ويقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس، وهو ينظر إلى غيره على أنّهم غايات وليسوا وسائل لغايات.
- **قيم اقتصادية:**التي يميز من خلالها علماء الاقتصاد بين نوعين من القيم، قيم الإنتاج وقيم الاستهلاك، ولكل مفهوم مدلول يميزه.
- **قيم نظرية أو معرفية** :ويقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة.
- **قيم سياسية:**ويقصد بها اهتمام الفرد وميله للحصول على القوة والسيطرة والتحكم في الأشياء والأشخاص.
- **قيم جمالية:**ويقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى ماهو جميل من ناحية الشكل أو التوافق.

تصنيف القيم حسب مقاصدها:وهذا التصور **لروكيشRokeach**

- **قيم وسائلية:** التي تكون وسائل لتحقيق غايات أبعد.
- **قيم غائية (نهائية):** هي بمثابة أهداف ومفاضلات نهائية تضعها الجماعة لأفرادها.

تصنيف القيم حسب شدتها وإلزامها: وهي ثلاثة مستويات أهمها:

[1] فؤاد علي العاجز، العمري ، نفس المرجع السابق.

- **ما ينبغي أن يكون:** وهي القيم الملزمة أو الآمرة الناهية والتي تمس كيان المصلحة العامة وتتصل اتصالا وثيقا بالمبادئ التي تساعد على تحقيق الأنماط المرغوبة.

- **ما يفضل أن يكون:** وهي القيم التفضيلية التي يشجع المجتمع الأفراد على الالتزام بها[1].

- **ما يرجى أن يكون (أي القيم المثالية)** : وهي القيم التي يحس الأفراد استحالة تحقيقها بصورة كاملة ومع ذلك فإنّها كثيرا ما تؤثر تأثيرا قوّيا في توجيه سلوك الأفراد.

***تصنيف القيم حسب شيوعها** وتتقسم حسب درجة شيوعها وانتشارها إلى:

أ- **القيم العامة:** وهي التي يعم انتشارها في المجتمع كلّه.

ب-القيم الخاصة: وهي القيم المتعلقة بمواقف وبمناسبات اجتماعية معيّنة.

***تصنيف القيم حسب وضوحها:** وهي قسمان:

أ- **القيم الصريحة:** وهي القيم التي يعبر عنها بالكلام والسلوك نفسه.

ب-القيم الضمنية: وهي القيم التي تستخلص ويستدل عليها من خلال ملاحظة الاختيارات التي تتكرر في سلوك الأفراد.

***تصنيف القيم حسب ديمومتها:** وتصنف إلى نوعين هما:

أ- القيم العابرة: وهي التي تزول بسرعة وتمتاز بعدم قدسيتها في المجتمع.

ب-القيم الدائمة: وهي القيم التي تدوم زمنا طويلا وتمتد جذورها إلى أعماق التاريخ.

(صالح محمد أبو جادو، (1)998).

***تصنيف القيم على أساس بعد الشكل:**

ويعني به الشكل الذي تظهر به القيمة، وتنقسم إلى قسمين هما:

1- قيم إيجابية: وهي التي تظهر في شكلها المرغوب، ويكون اتجاه الفرد إليها اتجاه إقدام وقبول ورضى.

2- قيم سلبية: والتي تظهر على عكس ما تظهر به القيم الإيجابية، فهي قيم تحط من قدر صاحبها وتلقى الرفض والاستهجان من طرف الجميع.

[1] عبد الرحمن بن محمد الشعوان، القيم وطرق تدريسها في الدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص162.

وقد صنّفها **عبد الحميد الهاشمي وفاروق عبد السلام** إلى:

أ- قيم متصلة بعلاقة الإنسان مع ربّه.

ب- قيم متصلة بعلاقة الإنسان مع نفسه.

ج- قيم متصلة بعلاقة الإنسان مع الآخرين.

وصنّفها **عبد الرحمن بدوي** إلى ثلاث مجالات:

- قيم عقلية وقيم جمالية وقيم أخلاقية. [1]

نظريات القيم:

القيم في الفلسفة الوضعية:

يقسم الفلاسفة العلوم الفلسفية إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي مبحث الوجود ، مبحث المعرفة أو نظرية المعرفة ، ومبحث القيم.

فالقيم إذن هي أحد المباحث الأساسية التي اهتم بها كثير من الفلاسفة قديما وحديثا ، فهي من المفاهيم الفلسفية التي أحدثت جدلا واسعا بين الفلاسفة وبين المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة.

والإنسان من جهته منذ أن وُجد في هذا الكون ، سعى للوصول إلى الكمال الإنساني حيث جعل من القيم موضوعا للتّفلسف ، قصد التوصل إلى تفسيرات لها. وبهذا تعددت أوجه النظر والاختلاف التي تناولتها فلسفة القيم.

والقيم في مفهوم الفلاسفة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى تتضمن شتى المعاني والأفكار الموجهة لمسارات الإنسان في حياته وهي: الحق والخير ، والجمال.

ويقابل تلك المعاني نجد ثلاثة أوجه تقصر من خلالها حياة الإنسان الواعية وهي الإدراك والسلوك والوجدان، وقد تطور البحث في هذه القيم الثلاث ليصبح مبحث فرعية أخرى هي مبحث أو فلسفة الأخلاق والمنطق ، وفلسفة الجمال.

[1] فؤاد علي العاجز، عطية العمري، نفس المرجع السابق، ص 09.

وهي جميعها تعد علوما وضعية تعنى بدراسة ما هو كائن، ويمثل مبحث فلسفة الأخلاق الجانب العام والكبير في مبحث القيم. [1]

القيم في الفلسفة المثالية: (idealism)

اقترن المذهب المثالي بالفلاسفة القدامى. أفلاطون وسقراط، ومن المحدثين أمانويل كانط، وهيجل، أما من الفلاسفة المعاصرين فقد ارتبطت بكل من كروتشهوجنتلي، وتعد هذه الفلسفة من وجهة نظر أصحابها نظرية كاملة للكون والحياة، فهي قد تضمنت مذاهب مختلفة مثل المثالية الأفلاطونية، والمثالية الذاتية، والمثالية النقدية ، والمثالية الموضوعية.

إنّ الفلسفة المثالية تقوم على أساس الاعتقاد بوجود عالمين أحدهما مادي والآخر معنوي (سماوي)، وأنّ الإنسان الكامل يستمد قيمه من عالم السماء ، وبهذا يرى أصحاب الفلسفة المثالية أن القيم مطلقة وغير متغيرة وهي صالحة لكل زمان ومكان ، فهي لا تتغير بتغير الأفراد من جيل إلى جيل أو من مجتمع إلى مجتمع ، إذ هي ثابتة في أصلها وليست من صنع البشر بل هي جزء من طبيعة الكون ذاتها ، ودور الإنسان [2]

هو حمل هذه القيم على عاتقه لتتحقق الغاية الإلهية على الأرض ، فهو همزة الوصل بين الوقائع والقيم.

وتقوم الفلسفة المثالية على الأساس القيمي الذي وضعه الفيلسوف اليوناني أفلاطون والذي يتمثل في مثلث القيم العليا وهي الحق والخير والجمال، فقيمة الحق تتعلق بالمعرفة، وقيمة الخير بالسلوك أو الفعل ، في حين تختص قيمة الجمال بكل ما هو وجداني.

إن هذه القيم الثلاث ثابتة في العالم الخارجي أي أنّها سابقة على الوجود المحسوس وكائنة في عالم المثل. لقد جعل أفلاطون الخير في المنزلة الرفيعة الأولى، حيث هو مصدر لوجود جميع الكائنات.

وحسب الفلسفة المثالية ما الفرد إلا مطبق للقيم ، وبما أنّها ثابتة فهي إذن صالحة لكل زمان ومكان ، وإذا ما حصل تنافر بين هذه القيم وبين ما هو مطلوب للحياة ، فإنّ

[1] بالحمادي أحلام، سوسيولوجيا القيم والتغير القيمي في المجتمع الجزائري جامعة البليدة 2.

[2] د/حاتم جاسم عزيز السعدي، القيم التربوية من وجهة نظر الفلسفات الوضعية الغربية، مكتبة العتبة الحسينية المقدسة .

هذا لا يعني أنّ أي تغيير في نظمنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية صحيح ومقبول مادام متفقا مع هذه القيم.[1]

المطلب الثالث: أهمية ومصادر و مكونات القيم.

أهمية القيم:

يرى " مبارك " أنّ الموضوع القيم حظي باهتمام الفلاسفة منذ أقدم العصور، لكن الاهتمام بدارسة ومحاولة إخضاعه للبحث العلمي من طرف العلماء والباحثين ظهر في شكله الجدّي في العقود الأخيرة من هذا القرن، وكان سبب هذا الاهتمام راجع إلى أهميتها التربوية التي تتجلىّ فيمايلي:

- تساعد القيم على التنبّؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة.
- أنّ استجابة الفرد لموقف معيّن أو إصداره حكما على قضية معيارية ينبع أساسا من القيم التي يؤمن بها.
- القيم معايير عامّة ومحل اتفاق ورضا من الجميع، وعليه فمن يتحلّى بها يكون مقبولا من جميع أفراد المجتمع.
- القيم موّجهات للسلوك ومعايير تزيد من نشاط وفكر الفرد وترفع دوره وجهده في الحياة لذلك فهي تحكم سلوكه وتعدّله.
- القيم تمثّل قوّة دافعة للعمل. [2]

أهمية القيم بالنسبة للمجتمع:

- **القيم تحفظ للمجتمع هوّيته:**

إن تجذّر وقوّة القيم لدى الأفراد هي الّذي يحافظ على هوية الفرد والمجتمع وجعلها باقية رغم شدّة المؤثرات الخارجية، فمثلا فإنّ الاستعمار الفرنسي الّذي بقي في الجزائر (1)32 سنة لم يستطع طمس هوّية الشعب الجزائري، رغم استخدام كل أساليب التدمير، إنّ

[1] د/حاتم جاسم عزيز السعدي، القيم التربوية من وجهة نظر الفلسفات الوضعية الغربية، مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

[2] عبد الله بن عبد الرحمان بن مخمد الشعوان، القيم و طرق تدريسها في الدراسات الاجتماعية، مجلة جامعة الملك سعود، 1997، ص 68.

البناء الثقافي للمجتمع يأبى إلاّ أن يبقى صامدا فهو الّذي يخلق التمايز بين المجتمعات ويرسّخ هوّيتها. [1]

- **القيم تحفظ للمجتمع بقاءه واستمراريته:**

على الرغم من إعلاء قيمة النزعة المادية كآلية لبناء المجتمع وإستراتيجيته، إلاّ أنّ العقل الإنساني أثبت أنّ الوسائل المادية ماهي إلاّ وسائل لغايات أسمى تشّكل البناء القيمي السليم الّذي يوّجه السلوكيات الاجتماعية نحو تحديد المسارات الحضارية والإنسانية الّتي تكون الحياة بدونها أقرب إلى الفوضى، وفي هذا الصدد يقول "**لويون**": ‹‹ إنّنا إذا بحثنا عن سبب انهيار الأمم لوجدنا أنّ العامل الأساسي لانهياراتها هو تغير مزاجها النفسي الناجم عن انحطاط أخلاقها ››.[2]

- **القيم تحفظ المجتمع من الأخلاق الفاسدة:**

إنّ البناء القيمي السليم لأي مجتمع هو الّذي يمكنه من القدرة على التفريق بين ما هو واجب، وما هو غير واجب وهذه الواجبات التي تعاقد عليها أفراد المجتمع تلعب دورا هاما في الحفظ على المجتمع من الانحطاط الخلقي.

- تحافظ القيم على تماسك المجتمع، وتساعده على مواجهة التغيرات الّتي تحدث وترتبط بين أجزاء الثقافة في المجتمع لأنّها هي التي تعطي النظم الاجتماعية أساس عقليا.

- تزّود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع المجتمعات الأخرى من حوله.

- تجعل القيم سلوك الجماعة عملا شرعيا ومقبولا.

والوظائف الفردية والمجتمعية تتكامل فيما بينها فتؤدي إلى مايلي:

أ- بناء الذات الإنسانية القادرة على التكيّف الإيجابي مع ظروف الحياة لأداء دورها الحضاري.

ب- إعطاء المجتمع شكله الّذي يميّزه عن المجتمعات الأخرى.

[1] سفيان بوعطيط، القيم الشخصية و تأثيراتها على السلوك الفردي والجماعي، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة سكيكدة، ص 34-35.

أهمية القيم بالنسبة للفرد: تهيئ القيم خيارات كثيرة منها:

- تكون لديه إمكانية الاختيار و الاستجابة لموقف معيّن .
- تلعب دورا هاما في بناء شخصيته فهي جوهر الإنسان وحقيقته.
- تمكن القيم للفرد من أداء ماهو مطلوب منه وتجعله أقدر على الصبر وأجدر على التكيّف مع المواقف لاسيما الصعبة منها.
- توّفر القيم للفرد إمكانية الإحساس بالأمان لأنّها تقوية على مواجهة ضعف النفس.
- تدفع القيم الفرد لتحسين أفكاره ومعتقداته وتساعده على فهم الآخرين.
- وتوّسع الإطار المرجعي له عند فهم علاقاته مع الآخرين.
- تعمل القيم على إصلاح الفرد اجتماعيا وأخلاقيا ونفسيا وفكريا ثقافيا لأنّها وسيلة إعلامية ووقائية للفرد.
- تعمل القيم على ضبط نزوات ومطامع الأفراد.

وكل هذه الوظائف يكمّل بعضها بعضا وصولا إلى مرحلة الرضا. [1]

- تشكل القيم أساسا لفهم الاتجاهات والدوافع.
- تعتبر القيم معيار يلجأ إليه الأفراد عند إجراء مقارنة بين البدائل السلوكية.
- تعتبر القيم كمحدّد للأهداف والسياسات بحيث تكون هذه الأهداف متوافقة ومنسجمة معها. [2]

لقد خطيت القيمة باهتمام العلماء منذ أن بدأ الاهتمام بدراستها، فلقد اهتم بها علماء الدراسات الإنسانية والاجتماع، وعلماء النفس والاقتصاد والسياسة والفلسفة، حيث تعتبر القيم من المفاهيم الفلسفية التي يدور حولها الخلاف في إطار المذاهب الفكرية والفلسفية المختلفة. والقيم تتغلغل في حياة الناس أفراد أو جماعات، وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها لأنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك والآمال والأهداف **(محمد شفيق، 2003).**

[1] ماجد زاكي الجلاد، تعلم القيم وتعليمها ، دار المسيرة للطباعة و النشر، 2013، ص 142.

[2] سفيان بوعطيط، نفس المرجع السابق، ص 34.

ولقد احتلت نظريات القيمة المكانة الأولى في ألمانيا حوالي عام 1900 م وفي انجلترا وأمريكا حوالي عام 1910 م، وربما كان اللفظ الفرنسي فريدا في تشيعه بمعنى القيمة من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية فيكون الشيء ذا قيمة عندما يكون المرء على استعداد ليبدل في سبيل الحصول عليه كل ما يمكن أن يبذله عن مال غيره (**ريمون روية، 1960**).

مصادر القيم:

يرى " **عزت عسلية** " **(2000)** أنّ الباحثين اختلفوا حول مصادر القيم، فمنهم من يرى أنّ مصدرها الفرد ومنهم من يرى أن مصدرها المجتمع، وتوجد رؤية ثالثة تعتقد أنّ مصدر القيم هو القانون الطبيعي الذي يتماشى مع طبيعة الأشياء ويتفق مع العقل والمنطق، فالحق حق والعدل عدل، لأنّ الحياة لا تستقيم إلاّ بهما.

وعموما فإنّ قيم الأفراد لم تأت من فراغ ولها مصادر وأصول متعددة ترجع إليها منها:

أ-التعاليم الدينية:

يرى "**جابر عبد الحميد جابر** " **((1)984)** إلى أنّ مصادر القيم في الإسلام خمسة وهي: القرآن الكريم، السنة النبوية، والإجماع، والمصلحة المرسلة، العرف.

ب-التنشئة الاجتماعية والسياسية:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين الفرد وأسرته، خاصة مع أمّه يكتسب هذا الأخير قيمة بشكل رئيسي منّظم من قبل أفراد عائلته أو باتساع دائرة النّمو النفسي والاجتماعي كما يشير "أريكسون" لتشمل الأب والإخوة والجيران وزملاء اللعب. فالأفراد يكتسبون قيمهم خلال تعايشهم بين أفراد الأسرة وخلال المراحل الدراسية المختلفة ومن خلال اتصالهم بأفراد المجتمع.

ج- الخبرة السابقة:

تعتبر خبرة الشخص مهمّة، وتظهر في الأوزان والقياسات والقيم الّتي يعطيها للأشياء كتقدير قيمة الحرّية والمساواة والعدالة، وقيم العلم وغيرها.

د- الجماعة التي ينتمي إليها:

إنّ انتماء الفرد إلى الجماعة معيّنة أبا كان نوعها، يعتبر مصدر آخر للقيم فالفرد قد يعتبر من قيمه بسبب تأثير ضغوط الجماعة عليه، فالشخص العادي حينما يتولىّ مسؤولية سياسية ونتيجة احتكاكه بنسق سياسي معيّن فإنّ قيمة ستتغير فتصبح متناسقة مع قيم الجماعة الجديدة. [1]

هـ - العصر الجاهلي:

إنّ هناك قيما كانت سائدة في العصر الجاهلي ولا يزال كثير من الناس يتمسّك بها بعض هذه القيم إيجابي كالشجاعة، الكرم، التعاون، وبعضها سلبي يضر الأفراد والمجتمع كالعصبية القبلية، الأخذ بالثأر. **(عبد الوهاب، 1986)**

و- التراث الإنساني العالمي: نظرا لسهولة الاتصال بين أجزاء العالم أصبح من السهل انتقال القيم من جزء لآخر. [2]

ي- وسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام وسيلة للتوعية وتلقين القيم وهي تشكل خطورة أكبر من المصادر السابقة لما لها من تأثير بالغ وحاد على المعتقدات وتقاليد وقيم المجتمع

د: القيم في الفلسفات المختلفة:

وقد توصل الباحث بعد دراسته للقيم في الفلسفات المختلفة إلى عدم وجود اتفاق بينهما فهي تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها في تفسير القيم، أماهامش الاتفاق الموجود بينها فيتمثل في كون القيم معايير موجهة لسلوك الأفراد والمجتمع.

كما تعتبر الفلسفة المثالية القيم مطلقة أما الفلسفة الواقعية فتعتبرها نسبية في حين تعتبرها الفلسفة البراقماتية ذاتية.

[1] قاسم خزعلي، نفس المرجع السابق، ص 80.

[2] فؤاد علي العاجز، عطية العمري، نفس المرجع السابق، ص07.

التعريف الإجرائي:

القيم هي محك نحكم بمقتضاه، ونحدد على أساسه ماهو مرغوب أو مفضل في موقف توجد به عدّة بدائل، وتحدد من خلال القيم أهداف وغايات ووسائل معيّنة لتحقيقها، وتأخذ هذه البدائل أحد أشكال التعبير الوجداني اللازمة.

مكونات القيمة:

لقد ذكر " بارسوتز" وغيره من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أنّ القيمة تتكون من ثلاثة عناصر هي:

1- **المكوّن العقلي (المعرفي)** : الاختيار المعلومات وتطوير الأفكار (cognitif)

2- **المكوّن الوجداني (النفسي):** (Affectif) ويعني التقدير وتطوّر المواقف والاهتمامات والقيم.

3- **المكوّن السلوكي (الإرشاد الخلقي):** (الفعل) ويعني بالملكات الحسية والبراعات والمهارات الحركية.[1]

وتؤكّد المدرسة الاجتماعية المعاصرة، أنّ هذه العناصر الثلاثة متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، بتأثير المجتمع[2] والتغلغل الاجتماعي وتعكس ثقافته، وتعبّر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة (**أحمد بلقيس، توفيق مرعي، 1982**).

المطلب الرابع: مفهوم نسق القيم و وظائفه.

I. **تحديد معنى النسق** : ويعتبر مفهوم النسق من المفاهيم الأساسية في الدراسات السياسية يترجم أحيانا بالمنظومة.

وتعني في اللغات الأوروبية " **stermasyn** " أي وضع الأشياء بعضها مع بعض في شكل منّظم منسّق، والنسق هو مجموعة الوحدات المرتبة ترتيبا مخصوصا والمتصل بعضها ببعض اتصالا به تنسيق لكي تؤدي إلى غرض معيّن أو لكي تقوم بوظيفة خاصة.

[1] فوزية دياب , نفس المرجع السابق، ص 98.

[2] محمد شارف سرير، نورد الدين خالدي، التدريس بالأهداف وبيداغوجيا التقويم، (د-ت).

كما يعرّفه " **ولمان** " بأنّه مجموعة من العناصر لها نظام معيّن، وتدخل في علاقات مع بعضها بعض، لكي تؤدي وظيفة معيّنة بالنسبة للفرد.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعاريف، يمكن تحديد معنى النسق على أنّه ‹‹ عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها لكي تؤدي وظيفة معيّنة، ويسهم كل منها بوزن معيّن حسب أهميته ودرجة فاعليته داخل النسق ››.

II. وظائف النسق القيمي:

يقول (لويس مليكة، (1964) أنّ كل القيم تتجمع في الثقافة الواحدة وترتبط معا كعناصر متكاملة في نسق واحد، ويؤدي مجموعة من الوظائف من أهمّها:

1- تزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، ويقدر ما تتوحد قيم الجماعة وتتفق بقدر ما يتحقق الانسجام والاستقرار للمجتمع.

2- ربط إجراء الثقافة بعضها ببعض فترتبط العناصر المتعددة والنظم حتى تبدو أنّها متناسقة.

3- تمارس القيم إلزاما معيّنا على الأفراد، ممّا يؤدي بروز تشابه أخلاقي بين أعضاء مجتمع معيّن.

4- يحدد النسق القيمي لكل مجتمع مشكلاته الاجتماعية فالمشكلة لا يكون لها كيان بدون تعريفها عن طريق القيمة. (**نادية حليم، (1970)**[1]

القيم السياسية :هي مجموعة المظاهر والسلوكات التي تتميز بحب القوة والتحكم ، وفرض القوانين على الأشخاص والأفراد، والميل إلى ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية والقيادة .

-تشكل القيم السياسية مجموع المبادئ المرجعية التي توجه السلوك الإنساني وترتقي به من مستوى إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى لتعطيه معنى وانسجاما.

[1] فؤاد علي العاجز، عطية العمري، نفس المرجع السابق.

وتنقسم القيم السياسية حسب عبد الوهاب المسيري إلى نوعين هما القيم السياسية الجماعية والقيم السياسية الفردية .

القيم السياسية الجماعية :وهي تلك القيم التي تحكم الجماعة ككل وتحدد وظيفتها الكلية وغياتها وهي حسب " المسيري" التي تشكل الهدف التاريخي والوظيفة الحضرية للأمة مايجعلها تتصف بالعموم والتجريد.

فالقيم السياسية هي إطار فكري يحكم الأهداف المباشرة للحركة السياسية ومن القيم السياسية الجماعية العليا مايلي:

قيمة الديمقراطية : وتعرف في الفقه الأوروبي بالقيمة الجماعية العليا ،وهي تعتبر النظام السياسي يوفر فرصة المشاركة لكل أعضاء المجتمع الذين بلغوا سن الرشد واتخاد القرار دون تمييز .

وهي كذلك نسق سياسي يقوم على مبادئ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين (الأغلبية) ومن شروط الديمقراطية الحقيقية ، الإنتخابات الحرة وسرية التصويت ،والمساواة أمام القانون وحرية الكلمة والتعبير والنشر و الإجتماع، والمنافسة الحرة وتوازن جماعات المصلحة.[1]

تتميز الديمقراطية بميزة أساسية تتمثل في مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يملكون حق اختيار حكامهم وممثليهم.

ويعرف جوزيف شوم بيتر "Joseph schumpeter" الديمقراطية بأنها ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية لتمكين الأفراد من اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس.

[1] إسماعيل حمودي، نظام القيم السياسية في المشروع الفكري لعبد الوهاب المسيري،طالب دكتراه في العلوم السياسية ،بجامعة محمد الخامس،كلية الحقوق،سلا،المغرب 2013 .

قيمة التعددية السياسية: تتميز المجتمعات الحديثة بالتشابك والتعقيد في العلاقات الاجتماعية،وتقارب الأفكار ،وتأثر تلك المجتمعات ببعضها البعض محليا وعالميا. ولهذا لم يعد من الضروري اعتماد تصور أحادى من صنع طرف واحد . ومن وهنا بات من الضروري تعدد واختلاف الرأي والاتجاهات والتصورات وقبول الآخر ،وهذا ما يتطلب تفاعل جميع المكونات والفواعل لإنتاج الرأي الجمعي الصائب و الصحيح.[1]

ولقد كانت التعددية السياسية من أهم مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر ،حيث تم إقرارها في استفتاء 03 نوفمبر 1988 ،هذا الأخير الذي أعاد تنظيم السلطة التنفيذية ،وتعيين رئيس للوزراء يكون مسؤولا أمام البرلمان وليس أمام الحزب الحاكم، المرحلة الحاسمة في الحياة التعددية السياسية كانت من خلال إعلان 23 فيفري 1989 الذي أقر التحول الكامل نحو التعددية المطلقة و أجاز حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات ومختلف القوى .

مفهوم التعددية السياسية :يشير هذا المفهوم إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش و التعبير عن نفسها والمشاركة في القرار السياسي. وهي إقرار واعتراف بوجود التنوع والاختلاف في الاهتمامات و المصالح [2].

قيمة التداول السلمي على السلطة :لا وجود لمعنى التعددية دون وجود مبدأ التداول علي السلطة من خلال آليات لتسيير شؤون المجتمع ، تجعل من التيار الذي يحوز الأغلبية تنفيذ برنامجه الذي حضي بتأييد وموافقة الأغلبية، فاستمرار السلطة في يد واحدة يؤدي إلى الفساد والتسلط إذا ما لم يتم تغيرها .

القيم الفردية : إن مستوى التقدم الذي شهده النظام السياسي الجزائري بعد سنة 1989 ساهم في إبراز العديد من الحقوق والحريات الفردية والجماعية والتي من أهمها المشاركة السياسية

[1] غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد ، رهانات المشاركة السيلسية وتحقيق التنمية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر،2011.
[2] عمرزروقي ، حرية الرأي والتعبيرفي الجزائرفي ظل التحول الديمقراطي(1989-2004) ،ص 89 ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة بن يوسف بن خدة .الجزائر ،كلية العلوم ا لسياسية والإعلام 2005.

في جميع الاستحقاقات الوطنية والقضاءات العامة ، والشفافية ودولة القانون وحرية الرأي والتعبير والتمثيل والاختيار وهي كلها تعتبر مؤشرات أساسية وهامة لقياس الديمقراطية .

قيمة حق الانتخاب: هو أسلوب للمشاركة السياسية لجميع المواطنين بواسطة إسناد السلطة عن طريق ديمقراطي للهيئات الحاكمة (رئيس الدولة ، أعضاء البرلمان،مجالس محلية) .يعبر من خلالها أفراد الشعب عن إرادته في ممارسة حقوقه السياسية في إطار عملية انتخابية تحدد قوانين إجراءاتها ومراحلها.

قيمة الحرية : إن مصطلح الحرية مفهوم متشعب الأبعاد حيث يتضمن جملة من المعاني تجد معناها في الأصول الفلسفية والتاريخية والدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية.

وما يهمنا في هذا المقام المفهومان القانوني والسياسي. لكن لا بأس أننعرج على المفهومين اللغوي والاصطلاحي لمعنى الحرية.

الحرية لغة : من الاسم حر.يقال حرالرجل يحرحرية إذا صار حرا.

والحرمن الرجال خلاف العبد،أي خلص من الرق،فهو غير مملوك وغير مقيد ،بمعنى الخالص في إنسانيته فلا تشويه فيها.

الحرية اصطلاحا:فالحرية هي حق طبيعي للإنسان،بل هي من أقدس وأنبل حقوقه لأنها قوام حياته وأساس وجوده.

- **مفهوم الحرية في الاصطلاح الشرعي:**"هي ما يميز الإنسان عن غيره،ويتمكن من خلالها من ممارسة أفعاله وأقواله وتصرفاته بإرادته واختياره."

- **مفهوم الحرية في الفقه الغربي:**

_ يرى جون لوك أن الحرية تتمثل في الحق في فعل شيء يسمح به القوانين.

_أما مونشكيو فيرى بأنها الحق في مايسمح به القانون،والمواطن الذي يبيح لنفسه ما لا يبيحه القانون ليتمتع بحرية،لأن باقي المواطنين ستكون لهم نفس القوة.

_ المادة الرابعة من إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر سنة 1879،فهي تعرف الحرية على أنها قدرة الإنسان على إتيان كل عمل لا يضر بالآخرين.

_يتبين من خلال التعاريف السالفة أن الحرية مقيدة بالمسؤولية لمنع الشخص من الإضرار بغيره ،كذا وجب تنظيمها في قوانين لمنع إساءة استعمالها والإسراف فيها.

ولمعنى الحرية عدة تقسيمات منها الحريات الفردية،كحرية الحياة الخاصة وحرية التجارة وحرية الرأي المعتقد،... أماالحريات الجماعية كحق المشاركة وتكوين الأحزاب والجمعيات وغيرها.

ولقدعني الدستور الجزائري لسنة 1996بهذه الحريات ولقد ضمنها في الفصل الرابع بعنوان الحقوق و الحريات.

قيمة حرية الرأي والتعبير:"ويقصد بها: الإمكانيات المتاحة لكل إنسان ليحدد بنفسه ما يعتقد أنه صحيح في مجال ما".

لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في(المادة 19)على مضمونه :

«أن لكل إنسان الحق في اعتناق الأراء والتعبير عنها بأي طريقة وبكل حرية دون أية مطابقة ودون اعتبار للحدود».

–وتتضمن حرية الرأي والتعبير وفقا للنصوص الدولية الحق في استقبال و إرسال المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي تعتبر ضمانا لحرية الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية .

-إن حرية التعبير والرأي مصدر أساسي لحرية تكوين الأحزاب والصوت الناقد لأراء الحكومات.

قيمة حرية الاجتماع:هذه القيمة مكفولة بموجب المادة 21 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وحرية الاجتماع تعني انضمام الفرد إلى جماعة لتكوين رأي عام في إطار سلمي يجعله موضوع حماية حيث لا يتم توقيفه أو تنفيذه.

ولقد ضمن الدستور الجزائري لسنة 1989 حرية الاجتماع وكفلها للمواطن في مادته (39). وحرية الاجتماع هي من أحسن أدوات التثقيف السياسي ونشره.[1]

قيمة حرية إنشاء وتكوين الجمعيات:يقتضي هذا الحق السماح بإنشاء وتكوين الجمعيات الوطنية في إطار قانوني يكفل نشاطها وفي مقدمتها حق تكوين الأحزاب السياسية والنقابات .والسماح بالانخراط فيها وذلك ما أكدته المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ،كما نص من جهته المشرع الجزائري في المادة 40 على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي .

قيمة استقلالية القضاء :وتشير هذه القيمة إلى ضمانة القانون ،واستقلالية القضاء تعني وجود سلطة قضائية مستقلة بموجب مبدأ الفصل بين السلطات ،سلطة مساوية لباقي السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما تعني استقلالية القضاء استقلاليته ماليا وإداريا وقضائيا، ولا يحل لأنه جهة التدخل في شؤونه ولا سلطان عليه (القضاء) إلا القانون.

واستقلالية القضاء أضحت معيارا دوليا لحماية وترقية حقوق الإنسان ،وهي تتطلب مؤسسات وقوانين وممارسات فعالة تمنع التعسف في ممارسة السلطة .

قيمة المساءلة:تفيد المساءلة حق مطالبة المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيته،مع قبول الانتقادات الموجهة إليه والاعتراف بمسؤوليته عن الفشل وعدم كفاءته.

[1]فوزي أوصديق ،النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2008.

والمساءلة إما أن تكون خارجية حيث يقوم الشعب بمساءلة حكوماته ، وإما أن تكون داخلية حيث تقوم الحكومة بإعادة تنظيم أجهزتها لضبط سلوك مؤسساتها[1].

علاقة القيم السياسية بالحكم الراشد:

الحكم الراشد يقوم أساسا على تطبيق الديمقراطية الحقيقية على جميع الأصعدة ،وما الديمقراطية إلا قيم سياسية وحقوق وحريات يكفلها سيادة القانون . وإن القيم حقوق مكفولة للإنسان داخليا وخارجيا من خلال المواثيق الدولية والوطنية (الدساتير).

والعلاقة بين القيم والحكم الراشد وظيفية متبادلة حيث لا يمكن الرقي بالقيم وتفعيل دورها دون وجود حكم راشد ، حيث يعتمد هذا الأخير على مجموعة من القيم والمبادئ كحكم القانون واستقلالية القضاء والمشاركة والشفافية وغيرها في قياس مدى نجاح أو فشل الدول ،فهذه القيم ضرورية ترتبط بالحكم الراشد في علاقة تلازمية من حيث كونها تؤلف مع الحكم الراشد عناصر مكملة لبعضها البعض لإنتاج الحكم الجيد الذي يفرض على الأفراد إلزاما معينا باحترام القوانين والمبادئ من خلال اعتناق وممارسة القيم بصفة إرادية دائمة ينتج عنها ترتيب وتشابه أخلاقي يؤدي إلى الانسجام والاستقرار.

[1] فوزية بن عثمان ،دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، نفس المرجع السابق .

المبحث الثاني:مفهوم الحكم الراشد

المطلب الأول:تعريف الحكم الراشد و أسباب ظهوره.

إن البحث عن أفضل الأساليب لإدارة الأفراد و الجماعات، و المكونات المختلفة لأوجه الحياة تبلور مع ظهور مفهوم الدولة، و المتأمل في تاريخ البشرية يجد نماذج كثيرة تميزت بالصلاح والرشد و النجاح في تسيير شؤون مجتمعاتها، كما نجد بالمقابل نماذج أخرى فاسدة متسلطة على شعوبها.

و بظهور الديمقراطيات الحديثة، وفي إطار الليبرالية و العولمة أصبح الجدل حادا في البحث عن أفضل السياسات و الطرائق لتسيير شؤون الحكم في الدول للنهوض بمجتمعاتها.

ولقد أصبح من المؤكد أن ظاهرة الفساد، و اتساع دوائره ليشمل كافة مجالات النشاط السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الإداري للدول و المجتمعات هو السبيل المباشر في بروز مصطلح الحكم الراشد good gouvernance كاستراتيجية حديثة لمكافحة الفساد المستشري في الدول لاسيما النامية منها، و التي أدى الفساد فيها إلى تعطيل عمليات التنمية الإنسانية، وهو الأمر الذي أدى إلى انعكاسات خطيرة على المجتمعات كالفقر و انتشار الأمية و انعدام البنى التحتية وغيرها.

ويشير العديد من الخبراء و المفكرين إلى أن أهداف و مضامين الحكم الراشد قد أصبحت واضحة من خلال معانيها و خصائصها الجديدة، والتي أصبحت تشكل ضمن منظومة تطور جديدة راقية ظهرت مع مطلع التسعينيات.

ولقد عرف مصطلح الحكم الراشد اهتماما واسع الانتشار، الأمر الذي أدى إلى المطالبة بإقامة إدارة جيدة كملمح رئيسي لتطوير الحكم الجيد (البنك الدولي (1989).

إن الحكم الراشد كإستراتيجية أو آلية يناط بها تحقيق عمليات التنمية المستدامة لدى المجتمعات تعتمد في تعاملها على جملة من القيم و المعايير التي تؤدي إلى نجاحها، كالمساواة و حرية الاختيار والتعبير عن الرأي، و توفير فرص الشفافية المساءلة، و المشاركة في عمليات إدارة الحكم، و بعبارة أخرى يؤدي هذا المفهوم إلى ضرورة الانتقال بمفهوم الحكم من الحالة التقليدية إلى حالة ما بعد الحداثة و هي الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين جميع المكونات والفواعل.

لحماية وترقية هذه الحقوق، وتعزيز ممارسات الحكم الراشد، بما يتناسب مع وظائفها وأهدافها شريطة إيجاد بيئة مواتية للتمتع بكامل تلك الحقوق.

وبذلك تأسست للحكم الراشد روابط على مستوى مكوناته أو مبادئه، لأن هذه الروابط والصلات هي التي تسمح للحكم الراشد بالتأثير على هذه الحقوق[1].

- فما هو الحكم الراشد ؟ وما هي مؤشراته ومبادئه ؟ وما هي علاقته بالديمقراطية والتنمية ؟

ب- تعريف الحكم الراشد:

المعنى اللغوي:

فقد جاء في لسان العرب لابن منظور ما يمكن أن يستدل به على معنى الحكم الرشيد...أن من صفات الله-عز وجل- الحكم والحاكم- بمعنى هو القاضي، يحكم الأشياء ويتقنها وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل[2].

وحسب معاجم اللغة العربية ورد مفهوم "الحكم" بضم الحاء وسكين الكاف بمعنى العلم والتفقه،وحكم حكما وحكومة بالأمر بمعنى قضى وفصل ومنه الحكم، القضاء، والحاكم، القاضي،أما الراشد، ومنه رشد رُشدا ورشادا بمعنى إهتدىواستقام، ومنه الرشد الإستقامة على طريق الحق. والراشد: المستقيم على طريق الحق لا يحيد عنه، ومنه لفظ الخلفاء الراشدون.

[1] بن عثمان فوزية، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان.دار النشر جيطلي.برج بوعريريج.الجزائر.2017.

[2] د/ عمر عبيد حسنة، التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد .

.

والرشيد: من أسماء الله الحسنى ويعني حسن التدبير والتقدير، ويأتي الرشد عند الفقهاء أن يبلغ الصبي حد التكليف.

وجاء في سورة هود الآية 77من القرآن الكريم على لسان سيدنا لوط حين قال لقومه زاجرا لهم، "أليس فيكم رجل رشيد" بمعنى عاقل ومستقيم، ومنه فالحكم الراشد من خلال المعنى اللغوي يؤكد على معنى الاستقامة والعلم وحسن التقدير.

- **أما المعنى الإصطلاحي.**

يشير مفهوم الحكم الراشد إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية على جميع مستويات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يعنى بآثار ونتائج التنمية طويلة الأمد، وعلى أجيال متعددة فهو ينسجم في ذلك مع القيم المعيارية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فهناك العديد من الإسهامات لتعريف هذا المفهوم.

- فقد عرف (كاتو وآخرون 2000) الحكومة بأنها أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصاديةوالاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، والدول الرشيدة هي التي تمارس السلطة بموجب قوانين، من الممكن معرفتها من قبل العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمساءلة بكل شفافية وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات.

- أما حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية Arab human développement report 2002 فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني" وهو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤوليةأمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[1].

- **أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):**

[1] فوزية بن عثمان، دور الحم الراشد في ترقية حقوق الانسان، نفس المرجع السابق.

- "ويشير إلى ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل[3] الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- أما تعريف البنك الدولي (1992)The world bank):

فهو اقتصادي يعبر عن" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على ترك نفس الحملة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

- أما منظمة التعاونالإقتصادي والتنمية(OECD):

فهي تعرف الحكم الرشيد بأنه استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصاديةweiss)، 2000.

تعريف الأمم المتحدة:

من خلال أمينها العام "كوفي عنان" إذ يشير هذا الأخير إلى أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها وإنما هو إنجاز ونتيجة وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية والبيئة المناسبة، ومشاركة المحكومين لا يمكن تحقيق الحكم الراشد، فهذا الأخير يعتبر وسيلة ناجحة لتحقيق الشفافية في تسيير الشؤون العامة، وذلك للقدرة على محاربة الرشوة التي تعاني منها دول الجنوب[1].

–تعريف الحكم الراشد لدى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (Nepad):

الحكم الراشد هو الحكم الذي يوفر الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، ويرتبط بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة ويستند إلى معايير إقامة دولة الحق والقانون، التعددية

[1](بودحوش راضية، صونية)، الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص09.

السياسية، المراقبة الشعبية، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، المحاسبة التي تقوم على أساس سلطة قضائية قوية، وحرية التعبير والرأي[1].

أسباب ظهور الحكم الراشد:

1- الأسباب السياسية: لقد اندرج تحت هذا السبب عدة مظاهر وتداعيات أدت إلى بروز هذا السبب كأحد الأسباب الأساسية الداعية إلى ترشيد الحكم نذكر منها:

أ- العولمة، ويقصد بها التدخل الواضح في شؤون الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتبار لمسألة الحدود السياسية للدول أوالانتماء إلى الوطن، ودون اللجوء إلى إجراءات حكومية.

ويندرج تحت هذا المفهوم (العولمة) عدة مفاهيم وأفكار منها:

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تزايد دور المنظمات الغير حكومية على مستوى الداخل والخارج.
- عولمة أفكار اقتصاد السوق وآلياته، ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- انتشار المعلومات وسهولة الحصول عليها من خلال الثورة التقنية والتكنولوجية.

ب-تضخم الجهاز البيروقراطي واستمرار الإدارة التقليدية.

ج- ضعف المشاركة السياسية وانعدام مبدأ تكافؤ الفرص.

د- غياب المحاسبة والشفافية. [2]

هـ- استمرار القمع وتضييق مجال الحريات السياسية.

و- فشل سياسات التنمية في تحقيق حاجيات مواطنيها.

ز- عدم الإستقرار السياسي الذي سببه عدم وجود مجال للمشاركة في تسيير وإختيار شؤون البلد.

ح- تعثر عمليات الإنتقال الديمقراطي.

---

[1] فوزية بن عثمان، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، دار النشر جيطلي برج بوعريريج، الجزائر 2017، ص34.

[2] اسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق.

2- الأسباب الإقتصادية:

أ- عجز مخططات التنمية على النهوض بمجتمعاتها، مما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني في عمليات التنمية.

ب-التحول الأيديولوجي إلى الليبرالية الإقتصادية وإشراك القطاع الخاص، واعتبار الدولة مؤسسة تقوم بتنظيم الإقتصاد.

ج- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من أزمات.

د- استفحال ظاهرة الفساد بصورة غير طبيعية كنتيجة لغياب آلية المحاسبة والمساءلة والشفافية.

3- الأسباب الاجتماعية:

أ- ضعف مستوى التنمية البشرية وانتشار الفقر والأمراض وسوء التغذية.

ب-انتشار أزمة البطالة بسبب عمليات الخصخصة في مؤسسات القطاع العام.

ج- تفشي الأمية خاصة في الوسط النسوي[1].

المطلب الثاني: عناصر الحكم الراشد، أسسه، أبعاده، مؤشراته.

لقد شاع استخدام بعض المصطلحات السياسية الواردة في إطار العولمة من جهات متعددة في نهاية التسعينيات من القرن العشرين منها: الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

ولتطبيق الحكم الراشد يشترط توافر مجموعة من القيم الضرورية المتمثلة فيما يلي:

1- الديمقراطية: مفهوم قد يكون معروفا لدى معظم الناس، لكنه لا يزال غامضا لدى غالبيتهم بسبب سوء فهمه واستخدامه، وحسب التعريف القاموسي: "فالديمقراطية تعني حكم الشعب" تكون السلطة العليا فيه منوطة بالمواطنين وحدهم يمارسونها مباشرة أو بواسطة وكلائهم المنتخبين من خلال نظام انتخابي حر.

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.

إن الديمقراطية مجموعة أفكار ومبادئ تتعلق بالحرية، وتتضمن أيضا مجموعة من الإجراءات والممارسات، كالتمثيل السياسي العادل، والانتخابات الحرة، والحقوق المتساوية، والحريات الفردية، والمحاسبة، والتسامح، والحل السلمي للنزاعات.

ويشير التعريف الذي وضعته"دار الحرية (Freedom House)" للديمقراطية في عام 1998 إلى ثلاثة عناصر لهذا المفهوم (الديمقراطية) هي:

أ-**الحقوق السياسية:** وتشير إلى المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار صناع القرار، وفي التأثير في القرارات السياسية.

ب- الحقوق المدنية: بواسطة حرية التعبير والقرار يستطيع الأفراد إنشاء مجتمع مدني فعال، فالحريات المدنية توفر لهم الفرصة لتطوير الأفكار والتعبير عنها بالاستقلال عن آراء الدولة.

ج- **الضوابط والموازين المؤسسة:** وتشير إلى حماية الحقوق وقدرة الأفراد على ضبط صلاحيات القادة مؤسساتيا وبكل حرية[1].

2- حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، وتتعمق خصائصها لتصبح قيما تشيعها مبادئ الاحترام وحفظ كرامة الأفراد والمساواة بينهم[2].

3- سيادة القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، والقانون هو الإطار الذي ينظم العلاقات بين جميع الأطراف في المجتمع الأفراد والدولة ومؤسساتها، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، مع تأمين العدالة والمساواة للجميع دون تحيز وهذا يتطلب تطبيق القوانين بكل وضوح وشفافية[3].

4- مؤسسات المجتمع المدني:

---

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح. ... ص108.

[2] أشرف رفيق سليم نصر الله، نفس المرجع السابق، ص50.

[3] إسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص103.

إن مصطلح المجتمع المدني مفهوم حضاري يرتبط بالمشروع الحضاري النهضوي للمجتمع ويتعلق بمجموع المؤسسات والتنظيمات الطوعية الحرة لتحقيق مصالح أفراد المجموعة، ملتزمة في ذلك بقيم ومبادئ الإدارة للتنوع والخلاف[1].

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني أحد أبعاد الحكم الراشد بعد الدولة والقطاع الخاص، والتي تقوم الدولة وتزدهر إذا ما عملت هذه الأخيرة على تشجيع إنشائها، وتفعيل دورها في الشأن العام من خلال منحها الصيغة القانونية في ظل التشريعات التي تسمح بالنشاط وأداء دورها الرقابي وتحقيق مؤشرات التنمية من خلال المشاركة الحقيقية، فالمجتمع المدني وظيفته تسهيل عمليات التفاعل السياسي والاجتماعية بتعبئة الجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعيةوالاقتصادية.

5- الإدارة الحكومية: إن قضية الحكم الراشد قضية سياسية وإدارية في المقام الأول، تتعلق بكيفية اتخاذ القرار وأسباب اتخاذه على أعلى المستويات، ومدى المسؤولية عنه، وعلى هذا ينبغي للإدارة الحاكمة أن تقوم على عناصر لا يمكن لها أن تتمتع بالشرعية من دونها، وفي مقدمتها الشفافية والمساءلة وحكم القانون، والعدالة والمساواة في توزيع أعباء وفوائد السياسة العامة بين المواطنين في إطار تكافؤ الفرص، والحرص على الصالح العام ليسود الأمن جميع الأطراف.

فوظيفة الإدارة الحكومية هي خلق البيئة السياسية والقانونية الملائمة للعمل وزيادة التطور، وغياب هذه العناصر يؤدي حتما إلى انتشار الفساد على كافة الأصعدة.

6- الإدارة غير المركزية(الإدارة المحلية): على الحكومات أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها على نطاق واسع لتمكين وحداتها في الأطراف من المشاركة الواسعة في جميع الهيئات والمجالس المحلية، في إطار حقوق الإنسان بأنواعها، ويشير قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 1-7-1-1 وفي إطار تعزيز حقوق الإنسان إلى أن الحكم

[1] بومدين طامشة، مدخل إلى علم السياسة، مقدمة في دراسة أصول الحكم، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 169.

الراشد الجيد الذي يتسم بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والمشاركة ويلبي احتياجات وتطلعات الشعب نساء ورجالا والجماعة الضعيفة والمهمشة بما في ذلك الحق في التنمية[1].

محددات الحكم الراشد:

محددات الحكومة الثمانية: للحكومة الرشيدة في أدبيات الإدارة العامة محددات معيارية متعددة لعل أهمها:(المشاركة، التوافق، المساءلة، الشفافية، الاستجابة، الفعالية، الإنصاف، وسيادة القانون)، وتسعى الحكومة الرشيدة إلى تقليص مستوى الفساد الإداري والسياسي وحماية مصالح الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع وتمكينها من إسماع صوتها في صنع القرار، كما تستجيب لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

– **فالمشاركة:** في تقدير المصالح العامة في المجتمع هي حجر الزاوية في الحكومة الرشيدة ذلك أن الطريقة المثلى للتعرف على المصالح العامة تتمثل في مشاركة جميع أفراد المجتمع في التأثير في السياسات العامة، وهذا يتطلب تحصين الفرد والسماح له بممارسة واجباته العامة عبر منظومة اجتماعية وسياسية تكفل الحريات السياسية والمدنية ولاسيما حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير بصورة فعالة لا شكلية.

– **وسيادة القانون:** مبدأ يرمي إلى إخضاع أفراد المجتمع السياسي، سواء أكانوا قادة أم أفرادا إلى مجموعة من المبادئ العادلة (القوانين)، واعتماد جهاز تنفيذي وقضائي لتطبيق هذه المبادئ بصورة نزيهة.

– **والشفافية:** تعني أن عملية صنع القرار لا تزال مفتوحة ومتاحة للجمهور، ويتم ذلك غالبا عن طريق ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات الضرورية لتقييم سياسات الحكومة وممارساتها، وإتاحة الفرصة له للوصول بحرية إلى الوثائق والإحصائيات التي تحتفظ بها المؤسسات العامة والرسمية وتتلخص الشفافية في ثلاثة عناصر أساسية هي:

– **و الاستجابة:** وصف لتفاعل المؤسسات العامة مع المواطنين واستجابتها لمطالبهم المحقة واحتياجاتهما الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية في زمن معقول دون استثناء. [1]

[1] التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، 2013/12/23.

– **والتوافق:** يتطلب وجود أقنية للحوار والتواصل لتحقيق اتفاق في الآراء بشأن ما هو في مصلحة أفراد المجتمع، هذا يتطلب سعي القيادة السياسية إلى دراسة الأوضاع الحياتية والمجتمعية للتوصل إلى فهم السياقات التاريخية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي تقوده.

– **والإنصاف والتضمين:** مبدآن أساسيان لتحقيق رفاهية المجتمع وإشعار المواطنين بأن مصالحهم تلقى الاهتمام من صانعي القرار وأنهم غير مستبعدين أو مهمشين بعيدا عن دوائر صنع القرار.

هذا يتطلب حدا أدنى من تكافؤ الفرص للتطور وتحسين ظروف الحياة لجميع مكونات المجتمع وفئاته ولاسيما تلك التي تعاني ظروفا معيشية صعبة.

– **والفعالية والكفاءة:** تعنيان أن المؤسسات العامة والإجراءات الرسمية تحقق النتائج المطلوبة وتلبي احتياجات المجتمع بالسرعة الممكنة وبالاستفادة الناجعة من الموارد العامة واحتياجات المجتمع مع الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال الاستفادة من الكفاءات البشرية الموجودة بطريقة منهجية وعادلة. [2]

– **أما المساءلة:** فهي مطلب رئيسي من مطالب الحكومة الرشيدة، ليس فقط بخصوص المؤسسات الحكومية بل هي أيضا حق سياسي ملزم لمؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بإعتبار أنها مسؤولة أمام جمهور المواطنين وأصحاب المصالح المختلفة في المجتمع، وخصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية الصالح العام من تعسف وإستغلال السياسيين[3].

[1] اسماعيل الشطي وآخرون، نفسالمرجعالسابق، ص103.

[2] د/لؤي صافي، السياسي وأسسه المعيارية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2015، ص24.

[3] صافي لؤي، نفس المرجع السابق.

محددات ومعايير الحكم الراشد:

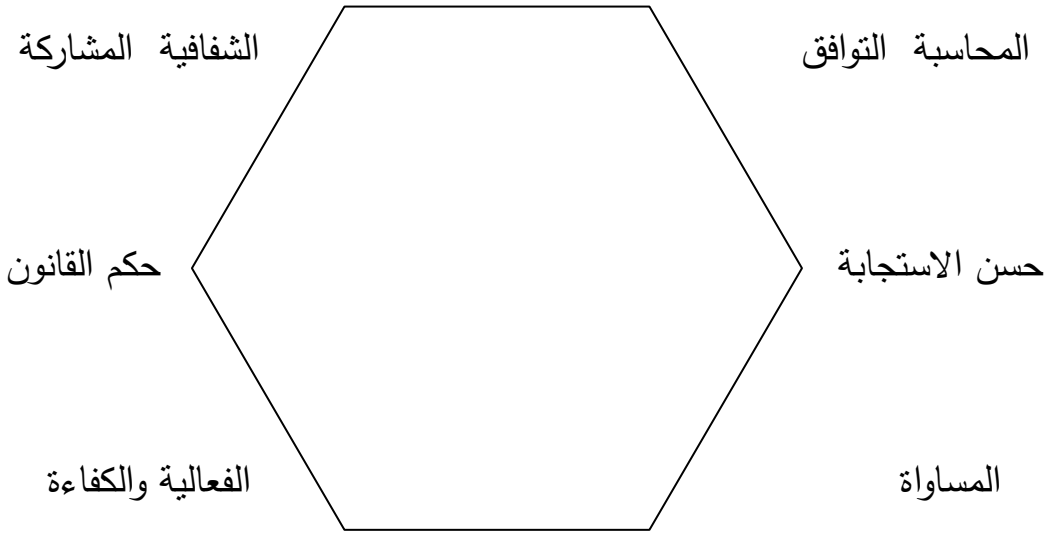

الشكل (1): نقلا عن صافي لؤي، نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث:علاقة الحكم الراشد بمفاهيم الديمقراطية والتنمية.

يعتبر الحكم الراشد كمعيار أساسي لتصنيف الأنظمة السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وشرط أساسي لدفع عمليات التنمية في دول العالم الثالث، وآلية من آليات تحقيق نجاعة الحكم الذي يقضي إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية وجميع حقوق الإنسان في الدول المتقدمة، وعلى هذا فهو يستند إلى عناصر أساسية أو أسس مرجعية في تقييم الأنظمة كالفاعلية، المشروعية والتداول والتي تؤدي في نهايتها إلى الجودة السياسية التي تعبر عن رشادة الحكم[1].

(1)- الفعالية: وتعني قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية مع تحقيق العدل في توزيع هذا الأداء وتتحقق الفعالية عندما يحقق النظام أمرين هما:

(1)-(1)- الإستقرار: ويكون ذلك بإحتواء كل عناصر التوتر وتحقيق الإستقرار السياسي، ومبدأ التضامن المجتمعي بناء على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتجسيد المواطنة الحقيقية، لينتج عن ذلك غياب القهر والعنف، وإنتفاع بالحقوق وأكثر تمكين.

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق، ص29.

(1)-2- الرفاه: يعد الفساد من العناصر المفضية إلى الفقر والتخلف والمؤدية إلى حرمان الناس من الحصول على مستوى لائق من المعيشة يحفظ كرامتهم، وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه لكل واحد الحق في مستوى معيشي كاف يحفظ صحته ورفاهيته مع الحق في التعليم.

والرفاه يتحدد بأربع محددات هي: إلغاء مصادر وأسباب الجهل، إلغاء مصادر الفقر، إلغاء مصادر المرض، إلغاء مصادر الخوف، وهي كلها تعطي معنى للأمن الإنساني الذي يقوم على التمكين من حاجات المواطن ومنع وجود التعسف والقهر والتسلط، فالتحرر من هذه المخاوف والتهديدات يؤدي إلى تحقيق الرفاهية.

2- المشروعية: وتعني قبول الشعب لمن يحكمه، وهي عملية سياسية مستمرة، تعبر عن طبيعة العلاقة التي تربط النظام السياسي مع وسطه المجتمعي، وهي محددة أيضا بدرجة الفعالية في تحقيق الحاجات الإنسانية، فكلما زادت الفعالية زادت المشروعية وإتجهت نحو الفائض وكلما قلت الفعالية إتجه النظام نحو اللامشروعية وبالتالي اللاستقراروااللاتجانس مجتمعي.

3- التداول: وهذا يعني أن عمر الحكومة والهيئات المحلية محددة بالمشاركة السياسية وبالتالي فالتداول يتحقق بتوفير جملة من الشروط منها:

أ- وضوح دستوري بشأن مدة بقاء الحكومة والهيئات التابعة لها.

ب- وجود إنتخابات حرة، نزيهة، تعددية ودورية.

ت- وضوح عمليات التداول في تنظيم إجرائي.

أبعاد الحكم الراشد: إن الحكم الراشد وفي سياقه السياسي تحديدا هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وبمشاركتهم في مختلف الأنشطة والمصالح السياسية ليساهموا في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم[1].

[1] أشرف رفيق سليم نصر الله، دور القضاء في تعزيز الحكم الرشيد في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى فلسطين 2014، ص155.

ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها لإنتاج الحكم الراشد وهي:

- **البعد السياسي:** الذي يرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، يقوم هذا البعد بضرورة تفعيل قيم الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا في تجسيد الحكم الراشد.

ولتكون الديمقراطية حقيقية ينبغي أن تتجسد من خلال تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع ضرورة تطبيق القوانين دون تحيز، وكذا وجود هيئة برلمانية مسؤولة قائمة على المقدرة والجدارة قادرة على تحقيق الإتصال المستمر مع الجماهير.

- **البعد التقني:** الذي يرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها (كريم2004)، ومضمون الرشادة في هذا البعد يقوم على عنصرين هما ترشيد الإدارة، والتوظيف العمومي الرشيد، وهو ما يقتضي إستقلال الإدارة عن السلطة السياسية وباقي السلطات الأخرى.

يكون اختيار المواطنين وفقا لمعايير الكفاءة والجدارة، ولا يخضع الموظف في الوظيفة العامة إلا لواجبات وظيفته والالتزام بأوامرها.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرارات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية للدولة مع باقي الدول ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع (درغوم 2008)، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصاديوالإجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر وتوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة (كريم2004).

إن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتمثل في مدى وعي كل طرف من الأطراف بمسؤوليته تجاه الطرف الآخر، حيث يعمل كل طرف مستقلا عن الآخر ويكمله.

ولا يمكن أن تكون المصلحة العامة للمجتمع تابعة للمصالح الخاصة للأشخاص فلا يمكن أن تتصور حكم جيد في الإدارة العامة دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للسلطة السياسية وحدها أن تحقق كافة الالتزامات دون وجود إدارة عامة فاعلة قادرة

على تحقيق كافة إنجازات السياسة العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في غياب المشاركة والمساءلة والشفافية والعدالة.

وهكذا نضمن حكما ديمقراطيا فعالا يقوم على قيم الحكم الراشد (كربوسة 2008)[1].

مؤشرات قياس الحكم الراشد

لقد اهتدى البنك الدولي إلى إيجاد مقاربة لموضوع القياس سنة (1)992 من خلال وضع خصائص للحكم السيئ أي غير الراشد في محاولة منه على تعميمها واعتبارها أدوات قياس[2] يمكن من خلالها المعرفة لعملية الانتقال إلى مرحلة الحكم الصالح وهي:

1- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون بحيث يطبق القوانين استثنائيا وتعسفيا، ويعفي المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين.

2- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والخاص، وينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة واستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

4- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

5- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعميات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.

6- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته، بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

7- أخيرا الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط[1].

---

[1] أشرف رفيق سليم نصر اللهس، نفس المرجع السابق، ص

[2] فوزية عثمان، ص35.

منذ (1996 ومن خلال دراساته وأبحاثه بدأ البنك الدولي في إيجاد مقاييس ومؤشرات تعبر عن رشادة الحكم، تتمثل في قدرة شبكة المؤسسات على الوفاء بوعودها أمام مواطنيها وتلبية حقوقهم وطموحاتهم، بغية مساعدة الدول النامية، والدول المتقدمة، والجهات المانحة على إنجاح جهودها في بناء القدرات وتحسين الحكم فيها.

وقد لقيت المؤشرات التي وضعها البنك الدولي عدة انتقادات، من حيث أنه لا يمكن تعميم معايير الحكم الراشد بوضع نفس المؤشرات على جميع الدول لاختلاف خصوصياتها، والفوارق العميقة فيما بينها في مستويات التطور الاقتصاديوالاجتماعي والسياسي والثقافي.

إضافة إلى أن مفهوم الحكم الراشد نفسه يعكس قيما غربية[2]وبالتالي دعوة للأخذ بالنموذج الغربي الذي يعكس مصالح منظمات دولية، وهذا ينفي حيادية المفهوم، ومنه نفي موضوعية وجدية مؤشرات الرشادة.

وللخروج من هذا الجدل، يجب فحص ما إذا كانت القيم التي يدعو إليها الحكم الراشد كالمشاركة والمسائل، الشفافية والمحاسبة، وحكم القانون تتطبق على كل المجتمعات أم أنها تخص مجتمعات معينة إضافة إلى مدى قابلية تلك المؤشرات والقيم للتحقيق.

إن مفهوم الحكم الراشد يحمل مبادئ وآليات تتجاوز الحدود الثقافية لأي مجتمع، وتتضمن قيما إنسانية دعت إليها مختلف الحضارات والشرائع، بما فيها الإسلام، حيث حضي هذا الأخير على قيم أربعة سياسية وهي العدل والمساواة، الشورى والحرية، ونعتقد أن مبادئ وخصائص الرشادة السالفة الذكر هي معايير مشتقة من تلك القيم الإسلامية وهي تتميز بالعقلانية، ومسهلة لظهور كفاءات وطنية تمكن الدولة من الخروج من التخلف والفساد، كما أجمع العديد من المتخصصين.

نعتقد أن ما يقع من إحباط وتراجع في أنظمتنا العربية سببه أنظمة الحكم والممارسة السياسية القائمة على تكميم الأفواه والقوة والمحسوبية.

---

[1]إسماعيل الشطي وآخرون، ص101.

[2]فوزية بن عثمان، ص 89

إن مؤشرات الحكم الراشد السالفة والتي وضعها البنك الدولي منذ1996 هي مؤشرات عالمية WBI تقيس مجالا رحبا من العناصر المرتبطة بالحكم تدرجها فيما يلي:

1- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة. . . . . .voiceandaccountability

2- مؤشر الإستقرار السياسي. . . . . political stability

3- مؤشر فعالية الحكومة. . . . . govermenteffictiveness

4- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية. . . . . regulatory quality

5- مؤشر سيادة القانون. . . . . rule of law

6- مؤشر مكافحة الفساد. . . . . control of corruption[1]

وتقيس هذه المؤشرات الجوانب المختلفة للحكم الراشد كاختيار الحكومات و مراقبتها واستبدالها ومدى قدرة هذه الأخيرة على صياغة وتنفيذ السياسات، ومدى احترامها للقانون وحماية الحريات والحقوق الأساسية، والعمل على ترقيتها، إضافة إلى اكتساب هذه الأنظمة لثقة المواطنين وابتعادها عن الفساد ويتم شرح هذه المؤشرات باختصار على النحو التالي:

1. مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما المشاركة في انتخاب حكوماتهم، وتكوين الجمعيات وحرية التنظيم والتعبير، بما فيهاحرية وسائل الإعلام ، كما يقيس مدى قدرة المواطنين على مساءلة حكامهم في مختلف المستويات.

وبخصوص الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر (- 1، 01) عام 2007 ما يفسّر نقص حرية التعبير وغياب المسائلة، ومن الملاحظ أنّ نفس المؤشر لم يتطوّر عبر باقي السنوات، وهذا ما يلاحظ في أوساط المواطنين. [2]

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق، ص40.

[2] بكوش ابتسام، الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر – جامعة ابو بكر بلقائد .

الشكل رقم 02 : مؤشر حق التعبير والمسائلة(2000 – 2013

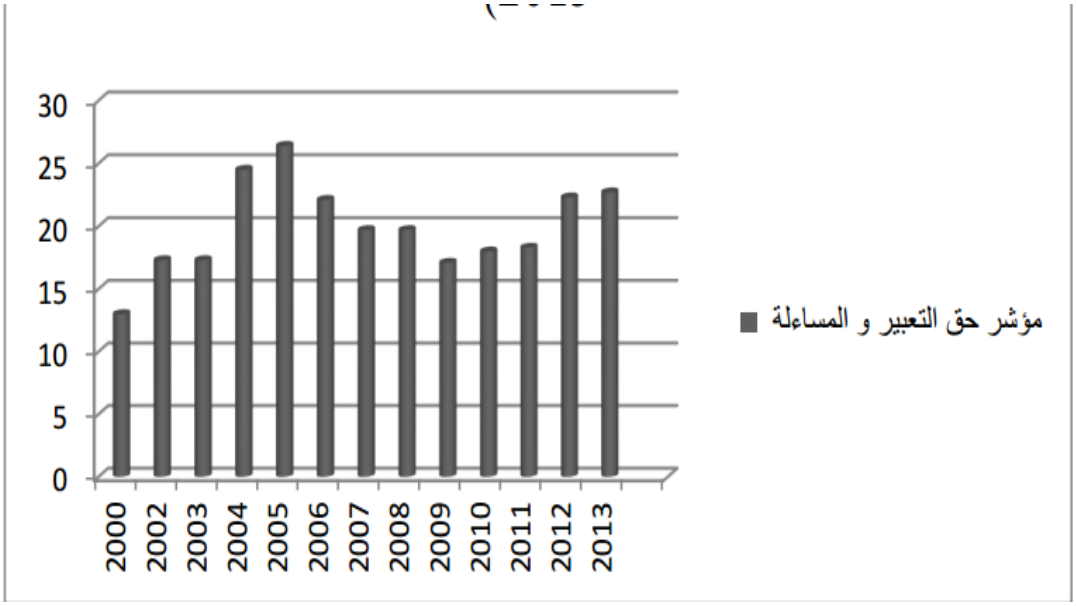

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:(– 2، 5، + 2،5)

يقيس هذا المؤشر الوقائع والأفعال المتعلقة باحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إزاحتها بطريقةغير دستورية، بما في ذلك الانقلابات ، والأعمال الإرهابية، فيؤثر ذلك على نمو واستقرار البلد. وقد أكد البنك الدولي على إحراز الجزائر تقدما ملحوظا في هذا الإطار.

بلغ هذا المؤشر (1، 26) عام 2007 بخصوص الجزائر وهو ما يفيد وجود نوع من الاستقرار بسبب حالة فرض مزيد من الديمقراطية، غير أن إقالة الوزير الأول عبد المجيد تبون بعد 33 يومامن تنصيبه يؤشر لحالة عدم الاستقرار.

الشكل رقم 03: مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف(2000 – 2013)

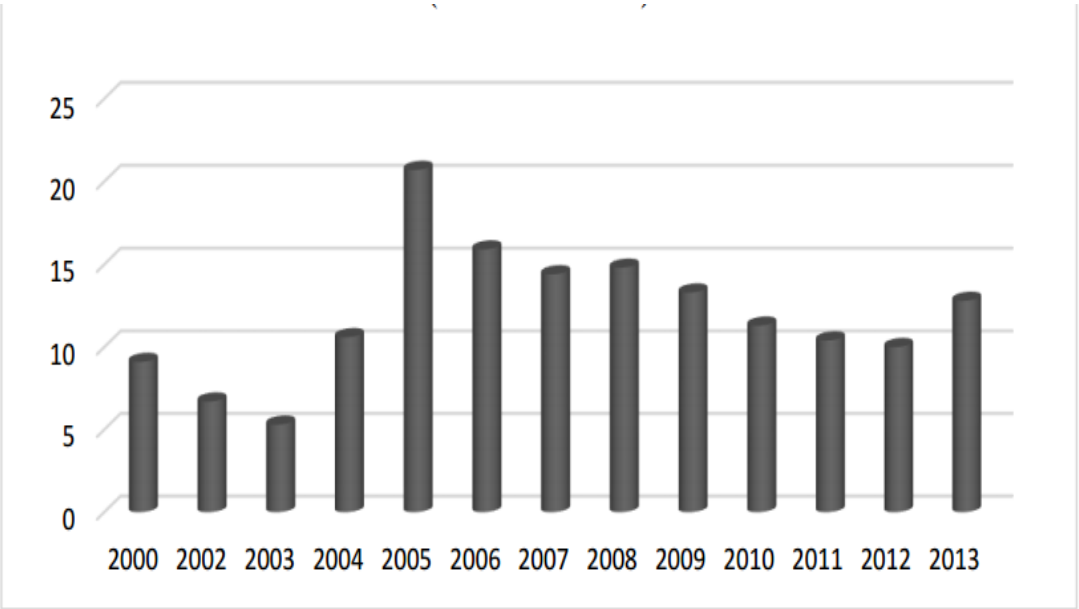

مؤشرات فاعلية الحكومة:

ويقيس هذا المؤشرنوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها ،ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات. [1]

وقد بلغت تطورات هذا المؤشر خلال 2007 (41، 00)وهوتصنيف متوسط 2 بسبب تراجع السياسات وسوء توزيع الموارد والقيم بين المواطنين.

1بكوش ابتسام، نفس المرجع السابق.

[2]بن عثمان فوزية، دور الحكم الرّاشد في ترقية حقوق الإنسان. ص 41. .

الشكل رقم 04: مؤشر فاعلية الحكومة (2000 – 2013)

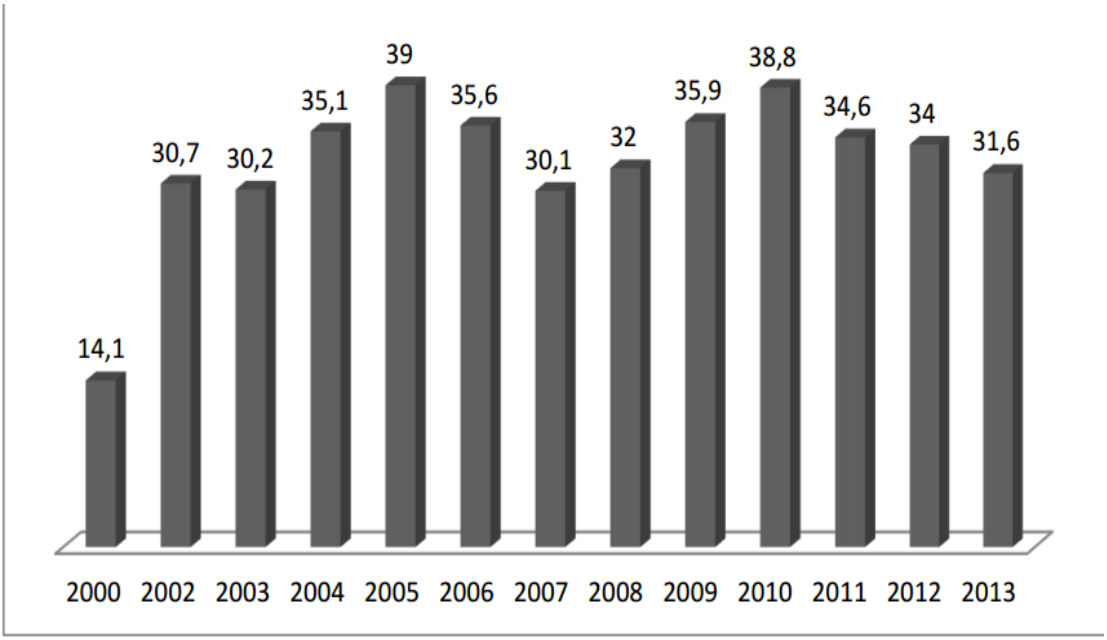

مؤشّر سيادة القانون:

يقيس هذا المؤشر ثقة المواطنين في حكم القانون في المجتمع ومدى التقيد له، وكذا عمليات تنفيذ العقود، واستقلالية المحاكم واحترام الفصل بين السلطات، ووضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها.

وقد بلغ هذا المؤشر عام 2007 بخصوص الجزائر (0، 72) وهو ما يعبّر عن سيادة جزئية، وحياد جزئي للقانون بسبب عدم استقلالية القضاء وعدم احترام القوانين وتطبيقها. [1]

[1] بكوش ابتسام، نفس المرجع السابق

الشكل رقم 05: مؤشر سيادة القانون في الجزائر (2000 – 2013)

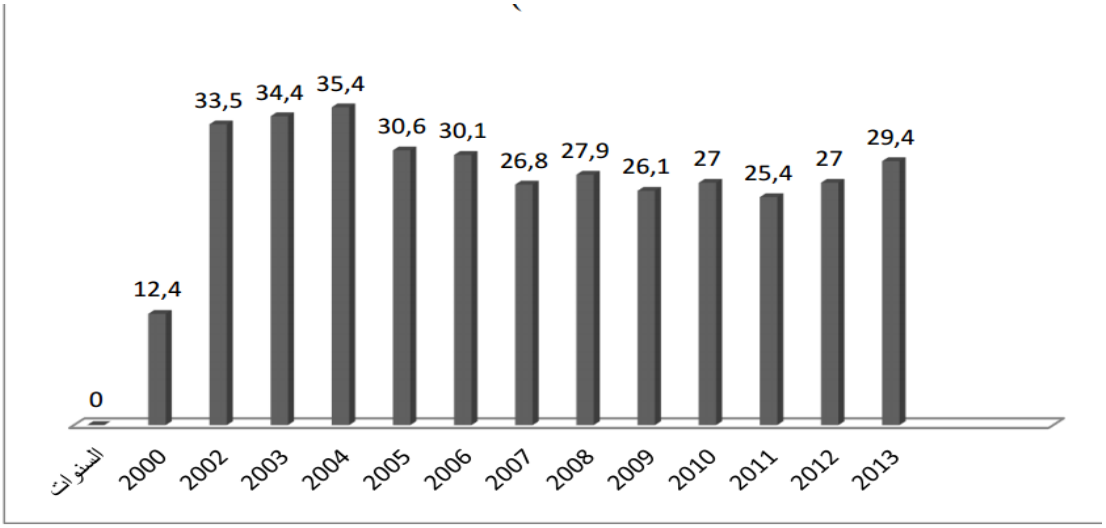

مؤشّر السيطرة على الفساد:

يقيس هذا المؤشّر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة إضافة إلى أعمال الفساد كاستحواذ النخبة وأصحاب المصالح على مقدرات الدولة. [1]

تصنّف الجزائر وفق هذا المؤشر في المراتب الأخيرة حسب المنظمات الدولية بسبب اتساع رقعة الفساد وتأثيره في ضرب الاستقرار السياسي، والحدّ من التوجّه الديمقراطي فهو يتمتّع بسلطة مطلقة تعمل على إجهاض روح المبادرة والرقابة الشعبية والقضاء على الشفافية والمنافسة. [2]

[1] فوزية بن عثمان ص 41، 42

[2] بكوش ابتسام، نفس المرجع السابق

شكل رقم 06: مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2000 – 2013)

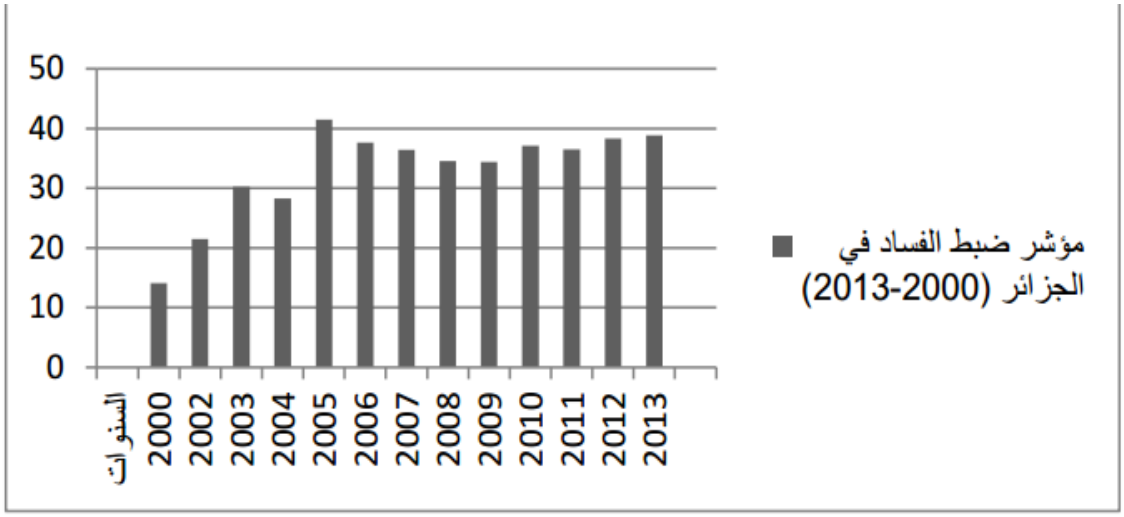

- مؤشّر نوعية الأطر التنظيمية:

يقيس هذا المؤشر مقدرةالحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تسمح بتفعيل نشاط القطاع الخاص وتشجيعه، وبالنسبة لهذا المؤشر حصلت دولة عربية واحدة على تصنيف جيد وهي دولة قطر (64، 9) ، بينماالجزائرحصلت على تصنيف متوسط 27، 8). [1]

وقد حصلت الجزائر وفق هذا المؤشّر على تصنيف دون المتوسّط ب 27، 8 نقطة بسبب ضعف القوانين واللوائح وسوء تنفيذها وتراجع دور القطاع الخاص وعدم تشجيعه. [2]

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق.

[2] بكوش ابتسام، نفس المرجع السابق

الشكل رقم07: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر (2000 -2013)

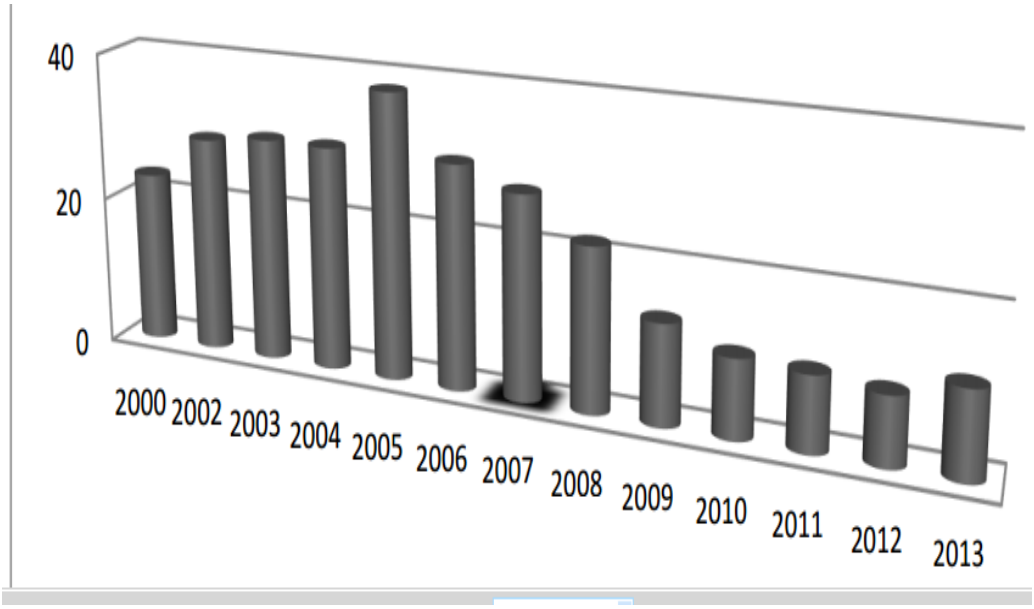

المصـدر: المؤشـرات السـت نقـلا عـن بكوشإبتسـام، تطـورات مؤشـرات الحكـم الراشـد فـي الجزائر، مع تصرف الباحث .

لقد سبق الإعلان عن مشاريع هذه الألفية عدة مؤتمرات عالمية عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات عكفت من خلالها على مناقشة قضايا جوهرية، منها قمة الأرض للحفاظ على البيئة 1992 ، ومؤتمر التنمية الاجتماعية كوبنهاقن 1995 ، ومؤتمر تمكين المرأة في بكين ،1995 صدرت عن هذه المؤتمرات إعلانات دولية وقرارات وقّعت عليها دول العالم جميعها ، وللإشارة فإن دول العالم المشاركة في تحرير هذه الإعلانات والقرارات انقسمت إلى قسمين ، فالدول الغربية المتقدمة اقتصاديا طرحت الموضوعات من الزاوية السياسية، مثل ضرورة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان كبداية لتحقيق الأهداف العالمية ، بينما طرحت الدول الأخرى الزاوية الاقتصادية التي تقول بضرورة إحداث الّتنمية الاقتصادية والاجتماعية كمقدمة لتحقيق الدّيمقراطية والانفتاح السياسي.

وعلى هذا الأساس توجهت مجموعة من الدول باتجاه الضغط لتفعيل الإصلاح السياسي أولا، مثل أمريكا والدول الغربية، بينما تحركت مجموعة أخرى من الدول منها الصين باتجاهتفعيل دور الإصلاح الاقتصادي أولا. ولكن بما أنّ الاتجاهين متداخلين، فإنّ الهدف

الثامن من أجندة الألفية الذي حمل عنوان « المشاركة في التّنمية» اقتضى إلزامية وجود الحكم الرّاشد الذي يشمل البعدين السياسي والاقتصادي معا. وهذا ما تشير إليه مؤشرات الحكم الرّاشد.

لذلك سنعالج علاقة الحكم الراشّد بالديمقراطية في فرع أول ، ثم علاقة الحكم الراشّد بالتّنمية في فرع ثان.

أولا: علاقة الحكم الراشّد بالديمقراطية

تعتبر الدّيمقراطية نظام يستطيع المجتمع من خلاله أن يشارك في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرّقابة ذلك أنّ الأساس الذي تقوم عليه الدّيمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في المشاركة في تشكيل بنية السلطة والتأثيرفي السياسات الاجتماعية، والقضاء على الفساد وهذا لا يكون إلا إطار الحكم الرّاشد حيث يمكن قبول المساءلة على القادة أوحتى إبعادهم ،ما يولّد الحافزلديهم بإحداثتحسينات واقعية عادلة. وعندما تكون الانتخابات حرة ونزيهة تصبح لدى الشّعب فرصة معاقبة الحكم غير الرّاشد (الحكم السيّء)وتصحيح أخطاء الساسة، ويصبح لدى الحاكم الحافز لقبول الشفافية والمساءلة في ممارسة الحكم،كما يتم دعم المشاركة السياسية من خلال المناقشة الانتخابية التي تزيد من فرص التشاور واستطلاع رأي الشّعب في عملية الحكم الرّاشد. وبمرور الوقت سيتأكد الحوار الشعبي العام والانشغال بالعمل العام والمشاركة فيه إلى تراكم رأس المال الاجتماعي.

وهكذا فإنّ الديمقراطية كإطار لممارسة الأفراد حقوق المواطنة، هي سابقة على المؤسسات التي يمارس فيها الحكم الرّاشد.

وبما أنّ الممارسة الدّيمقراطية تتم في إطار مجتمع ، والمجتمع ليس فقط أفراد ، بل هو مؤسسات ، وعلاقات ومصالح ، وفئات وصراعات ، ومنافسات ، مما يجعل الدّيمقراطية في نهاية الأمر ، طريقة سليمة و إيجابية في تنظيم المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والاختلاف لصالح تقدم المجتمع.

وهكذا يبدو أنّ الديمقراطية وحدها قادرة على تأسيس الحكم الرّاشد ، والضامن الوحيد لترشيد الحكم في ضلِّ السِّلم والاستقرار الاجتماعي ، كما أنّ الحكم الرّاشد يفرز بيئة نشطة لتفعيل الدّيمقراطية ، وشيوع ثقافتها واستدامتها.

ثانيا:علاقة الحكم الراشد بالتنمية:

لقد ترافق مفهوم الحكم الرّاشد وترافق مع تطوير مفاهيم التّنمية ، ولقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على التّنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة ، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولا إلى التّنمية الإنسانية.

إنّ تطور مفهوم التّنمية يشمل عملية مترابطة لكل نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي. وتستند هذه العملية إلى منهج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد المشاركة ، ويتضمن التخطيط الطويل المدى ، ليس للموارد الاقتصادية فحسب ، بل للتعليم والسّكن والبيئة والثقافة والسياسة والتركيب الاجتماعي. وتمّ ربط مفهوم الحكم الرّاشد مع مفهوم التّنمية البشرية المستدامة ،لأنّه هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

ولقد ركزت تقارير التّنمية البشرية على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في العمليات التّنموية ورعايته من الولادة ، ومستوى الخدمات الصحِّية ، ومستوى تحصيله العلمي إلى متوسط دخله.

وفي هذا إشارة إلى أنّ النّمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التّنمية البشرية وليس غاية في حدِّ ذاته.

إنّ مفهوم الّتنمية الإنسانية يعتبر أنّ استدامة التّنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الثّلاثة الوطنية والمحلية والعالمية ، والزمنية يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في عمليات التّنمية. [1]

يمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتّنمية البشرية المستدامة هي:

[1] اسماعيل الشطي وآخرون ، نفس المرجع السابق. ص 98 ، 99.

1.**التّمكين:** أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم ، إمكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيدا عن أيٍّ حرمان أو ضغط ، وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.

2.**التّعاون:** وفيه تأكيد لمفهوم الانتماءوالاندماج والتضمين حيث التعاون هو التفاعل الإجتماعي الضروري بعناية التّنمية البشرية.

3.**العدالة في التوزيع:** وتشمل كذلك الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل ، مثل الحق للجميع في التعليم.

4.**الإستدامة:**وتتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي دون المساس بحاجيات الاجيال اللاحقة في العيش الكريم.

5.**الأمان الشخصي:**ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديد أو قمع أو تهجير أو أمراض. [1]

المطلب الرابع: دور القيم السياسية في ترقية الحكم الراشد .

ترتبط حياة الناس بجملة من القيم المتنوعة اقتصادية ،سياسية ، اجتماعية ، ويسعى هؤلاء لإشباعها بشتى الصور ،فرديا اجتماعيا عن طريق النظام السياسي الذي عليه مهمة إشباع وتوفير كل الحاجات المرتبطة بقيمة لا سيما تلكالتي تدفعه نحو التقدم والرقي في إطار التنمية السياسية الشاملة ، تلك التنمية التي تقترض حركية مستمرة من جانب النظام السياسي والتي تجري في سياق متنوع من البيئات المختلفة الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة كإطار هام لفرض الفاعلية والنشاط.

والقيم السياسية تسهم في ترقية الحكم الراشد إذا كانت موجهة لسلوكات وعادات ومواقف تتبنى معايير وشروط الحكم الراشد انطلاقا من قنوات أو مؤسسات إنتاجها .فعملية استيراد

[1] اسماعيل الشطي وآخرون ، نفس المرجع السابق. ص 98 ، 99.

القيم في مختلف المجالات تبقى عملية قاصرة على مر العصور إذا لم يتم دعمها بعقليات فردية أو جماعية تتماشى معها و تقبلها نظريا وممارسة .

إن القيم السياسية تلعب دورا هاما في توفير بناء الحكم الراشد بصورة تدريجية ، فهذا الأخير لا يبنى دفعة واحدة إلا من خلال بناء القيم وترتيبها في أذهان أفراد أفراد المجتمع.من خلال ثقافة سياسية .فلا مجال للحديث عن حكم راشد دون وجود قيم موازية له. لأن هذه القيم والثقافة السياسية هي التي تحدد مستوى ودرجة الإحساس بأهمية الموقف وتنظيمه وتحدد طرق الإلتزام وأنماط المشاركة والإتصال وكذا واجبات من يمتلكون الدولة .فالثقافة السياسية تتحدد من خلال المثل (القيم) التي يتبناها الأفراد والجماعات ، والثقافة السياسية التي نقصدها هي ثقافة المشاركة التي تفترض على الفرد ممارسة حقوقه وواجباته وهي الثقافة السياسية التي تقوم عليها الديمقراطية دون غيرها.

ولمنظومة القيم دور هام في دعم أية تنمية سياسية أو اقتصادية أو إدارية .....

ولعل أول تجربة ديمقراطية في الجزائر بعد عام 1988 فرضتها جملة من القيم والظروف والعوامل الداخلية والخارجية ،أدت إلى إرساء جملة من الإصلاحات العميقة التي أحدثت تغيرا في بنية النظام السياسي منها قضية المشاركة السياسية والتعددية والتداول على السلطة .ففي أوائل 2011 عبرت العديد من الحركات وأحزاب المعارضة ومجموعات من المجتمع المدني ،والنقابات العمالية عن احتجاجها عن الوضع القائم لما يعانيه الشباب بصفة دائمة ،وهو الأمر الذي أدى إلى تأسيس التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية التي دعت إلى المزيد من الديمقراطية والإنفتاح ،ورفع حالة الطوارئ التي طالت منذ عام 1992 ، وإطلاق سراح المعتقلين.

ومنذ وصوله إلى الحكم حاول الرئيس بوتفليقة تجسيد مبادئ الحكم الراشد في جملة من الإصلاحات المختلفة تسمح بتقويض مظاهر الفساد ، وخلق ديناميكية جديدة يقوم عليها البناء المجتمعي ، ولقد ارتكزت محاور الإصلاح إلى ركائز متنوعة منها:

-مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا Nepad لسنة2001.

-قمة الإتحاد الإفريقي بأديسأبابا (الميثلق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الراشد).

-قوانين الإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس في خطابه بتاريخ 2011/04/15 والتي أبدى من خلالها المزيد من المرونة والمشاركة والديمقراطية وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين العضوية المتعلقة بهذا الموضوع.

لكن رغم هذه الإصلاحات المؤدية إلى تفعيل مبدأ الحكم الراشد ، إلا أنها تعلقت في مجملها بالطابع التشريعي والقانوني وكثرة تنصيب اللجان دون العناية بالجانب السلوكي والممارسي للأفراد في جل المناسبات ما أفرز ضعف في النتائج الحقيقية لتلك الإصلاحات بسبب غياب الإرادة السياسية وغياب عناصر المشاركة والمتابعة والتنفيذ.

الفصل الثاني

واقع تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

المبحث الأول: السياسات الجزائرية في توطين الحكم الراشد.

إن جملة الأسباب التي أفضت إلى فشل جميع السياسات على كل الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي كانت أسبابها سياسية بالدرجة الأولى، تقوم من خلالها صناعة القرار على نظام من القيم والمبادئ الخاطئة كالولاء والقرابات وتوزيع الموارد على أنظمة غير عادلة، وغيرها من التصرفات التي لا ترجع إلى العقل والواقع في شيء، وهو ما أدى بالبلاد إلى التخلف ومواجهة العديد من الضغوط الداخلية والخارجية. وهذا ما فرض على السلطات الجزائرية ضرورة الإنخراط في المسار الديمقراطي وتبني قيم ومفاهيم الحكم الراشد بعد تعثر كل محاولات التحول الديمقراطي، وكان من جملة الميكانيزمات المتخذة في إعادة بناء دولة ومجتمع يواكبان التطور العالمي

المطلب الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر من الناحية القانونية

– محاولة تمسك الجزائر بالقواعد الدستورية و القانونية المشتركة المكونة لمنظومة قيم الديمقراطية و محاولة إقامة أنظمة حكم تقدم على أساس ديمقراطي تحترم فيه حقوق الإنسان و حرياته، ضمان احترام جميع التيارات السياسية و الاجتماعية.

وما يؤكد هذه المحاولة هو التوسيع النسبي لهامش المشاركة السياسية بعد إصدار أول دستور يعترف بالتعددية و بناء دولة ديمقراطية.2– عزم الدولة الجزائرية على المستوى الظاهري و النظري مكافحة ظاهرة الفساد و التصدي لها و قد عملت الدولة على سن جملة من التشريعات المتعلقة بهذا الشأن ابتداء بالأمر رقم 09/01المؤرخ في 2001/06/26.
وفي هذا الإطار وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 2003/10/31، و صادقت عليها بمرسوم رئاسي رقم 28/04 المؤرخ في 2004/04/19 و التي اثبت عنها القانون 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر من الناحية السياسية.

– مساهمة الجزائر في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا Nepad والتي أقرها مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي في لوزاكا شهر جويلية 2001، و التي كان من أهم أهدافها ما يلي:

– توفير الأمن و السلام في إفريقيا

– دعم القيم الديمقراطية و تعزيز الحكم الراشد.

– دعم عمليات التنمية الاقتصادية.

– تحسين مستوى التعليم و إدخال أنظمة المعلومات.

– الاستغلال الأمثل و الرشيد للموارد.

– انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء و التي صادقت عليها دورة الاتحاد الإفريقي في 2002/07/10، وهي جهاز يصطلح بالتقييم الدوري الذي تحرزه الدول الإفريقية في مجال الرشد و الإصلاحات السياسية الحاصلة في مجال الإنسان و سلامة السياسات و المؤسسات وما يؤكد التزام الجزائر بهذه الآلية هو تأسيسها للجنة الوطنية للحكم الرشد في مارس 2005 و التي تتكون من 100 ممثل بين القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني، و قد تم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور في الآلية وهي: محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور الحكم والتسيير الإقتصادي محور تسيير المؤسسات، ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ولقد سعت الجزائر من أجل مكافحة الفساد على عدة أصعدة، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات أبرزها ما يلي:

- وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن، مع التحفظ في: 2002/10/07.

- الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أنشأت في 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال.

- **ففي الجانب السياسي:** أطلقت مجموعة من الإصلاحات لتكريس مبادئ الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، والسماح بإمكانية التعايش والمعارضة، وذلك لإعادة بناء الثقة بين المواطن والإدارة ونبذ كل أشكال العنف، مع فسح حرية الإعلام، وإقامة مبدأ اللاّمركزية وذلك بدعم الحكم المحلي، وترسيخ مبدأ الرّقابة الشعبية والشفافية فبتسيير الموارد البشرية و المالية من خلال عمليات ترسيخ الممارسات.

- **الجانب الإداري:**إنّ انعدام الأخلاق في تسيير الشأن العام، وغياب المساءلة من أهم العوامل الأساسية لاستشراء مظاهر الفساد، مما يقتضي ضرورة القيام بإصلاح الذي يؤدّي إلى تغيير النمط الإداري السائد من خلال عصرنة الإدارة العمومية واصدار القوانين الجديدة التي تؤدّي إلى ذلك، على غرار قانون الوظيفة العمومية لسنة 2006 الذي يوفر ظروف ملائمة للموظف، وكذا إصلاح النظام المصرفي والمالي وذلك بتعزيز قدرات تسييرالبنوك والشركات.

المطلب الثالث: الحكم الراشد في الجزائر من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية

- **الجانب الاقتصادي و الاجتماعي:**محاولة الدولة إلى تنشيط القطاع الخاص من أجل تحقيق مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لإنعاش اقتصادالسوق وتشجيع الاستثمارالمنتج لفرص العمل لتحقيق الاستقرارالاقتصادي، أمافي الجانب الاجتماعي فقدتم تحسين الوضعيةالاجتماعيةبخفض معدلات الفقرورفع مستوى المعيشةوذلك خلال التسييرالعقلاني والعادل للمواردالماليةوالبشريةللمجتمع واشراك المجتمع المدني في إدارة وتسيير شؤون الدولة.[1]

[1](بودحوش راضية ،صونية)،الإطار المؤسساتي في مكافحة الفساد في الجزائر ،مذكرةلنيلشهادةالماستر ،جامعةبجاية 2016 ،ص 40.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في ترقية القيم.

لقد احتلت فكرة المجتمع المدني مكانة في الفكر السياسي المعاصر نظرا لوجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعد فكرة العقد الاجتماعي.

ولقد أسست هذه النظريات جميعا إلى ميلاد مجتمع مدني مستقل عن الدولة باعتباره قادرا على تنظيم نفسه خارج الدولة وهو مصدر شرعيتها ورقيبها.

فالمجتمع المدني حالة راقية تدل على المجتمعات المتطورة المنظمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا... يجمع فهو يضم المجتمع والدولة معا في علاقة تعاقدية توضح دور كل طرف فيه دون أن يطغى طرف على آخر في إطار كل لا تمايز فيه[1].

ولقد استقر الرأي على مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمجتمع المدني في إطار الدراسات الأكاديمية على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، والتي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق المصالح العامة لأفراد المجتمع أو لتقديم خدمات وأنشطة إنسانية للمواطنين وتلتزم في وجودها ونشاطاتها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف[2].

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: منظمات المجتمع المدني بأنها النبع الذي يتولد منه رأس المال الاجتماعي، جماعة من الأفراد يعملون معا من أجل تحقيق هدف مشترك وهو الأمر اللازم للحكم الراشد، وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تملأ الفراغ الذي ينشأ

[1] د/ أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2000، ص18.

عن تقلص حجم الدولة، كما تستطيع أن تنخرط في الإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة، وأن تراقب خطوات تنفيذ ذلك الإصلاح[1].

ويعرف هيجل المجتمع المدني بأنه الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة ويتضمن أفرادا يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، وهو في حاجة دائمة للمراقبة من طرف الدولة التي تمثل النظام والقانون، والضامنة لحقوق جميع المتنافسين بواسطة أجهزتها الشرعية، كالقضاء والشرطة.

أما كارل ماركس فيعرف المجتمع المدني على أنه الأساس أو اللبنة الأولى لوجود الدولة، باعتباره سابق في وجوده على الدولة، حيث وجد في مرحلة الصراع الاجتماعي والتنافس الاقتصادي بين الطبقات والتفسير المادي للتاريخ ودخول الطبقة الكادحة في هذا الصراع مع الطبقة البرجوازية، ما أدى إلى نشأة الدولة وصولا إلى القضاء على الدولة ككل في نهاية المطاف وتحقيق الشيوعية[2].

ويعرف المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" المجتمع المدني بأنه مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين باعتبارها متجذرة في المجتمع، وهو ما يحقق الهيمنة الثقافية والسياسية، لهذا السبب ينبغي أن ينخرط فيها المناضلون والمؤسسات التقليدية الموروثة مثل المؤسسات الدينية يرجع إليها الفضل في استقرار نمط إنتاج معين، وفي داخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول على هذا النمط وإنتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى.

أما سعد الدين إبراهيم فيعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تتوسط المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفردها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتفاهم والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، وتشمل تنظيمات

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق.

[2] د/ أحمد شكري الصبيحي، نفس المرجع السابق.

المجتمع المدني كل الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير رسمي وغير عائلي.

المجتمع المدني العالمي: يشير إلى مجموع المؤسسات التي تهتم بطرح قضايا وقيم ذات صبغة عالمية كالديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان، والسلام، البيئة. . .،ويشمل الجمعيات والنقابات والهيئات والمجالس والمنتديات وغيرها.

المطلب الثاني: مقومات المجتمع المدني وأهميته، تقييمه.

إن قدرة المجتمع المدني على النشاط، وقوته باتجاه التقدم أو التخلف تتحدد بمستوى ومقدار الحرية السياسية التي تتمتع بها في إطار المجتمع السياسي، غير أن تلك الحرية تتحقق واقعيا بتوظيف مقومات ومعايير أخرى يمكن من خلالها الحكم على مدى النجاح الذي بلغته مؤسسة ما من مؤسسات المجتمع المدني وهي: التكيف، الاستقلالية، التعقيد، التجانس، الطوعية، ودعم القدرات.

أ-**الاستقلالية:** ويقصد بها أن تتمتع المؤسسة بدرجة عالية من الاستقلال السياسي والمادي[1]

بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد في أي غرض كان بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها في إتجاه أغراض الطرف المسيطر، ويمكن أن نميز درجة الاستقلالية من خلال المؤشرين التاليين:

1/ تأسيس مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة فيه.

2/ الاستقلال المالي من خلال إيجاد مصادر تمويل ذاتية.

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق.

ب- القدرة على التّكيف:

ويقصد به زيادة فاعلية المؤسسة وقدرتها على مواجهة التطورات الطارئة في بيئتها التي تعمل في إطارها. إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التّكيف، كانتأقدرعلىالاستقرار والثبات. والتّكيف أنواع منها:

التّكيف الزمني: ويعني قدرة المؤسسة على الاستقرارلفترة طويلة من الزّمن، وهو ما يؤكد زيادة درجة مؤسسيتها.

التّكيف الجيلي:ويعني قدرة المؤسسة على الاستقرار مهما تعاقب عليها الزعماء والقادة، فكلما تمكّنت المؤسسة من التغلب على مشكلة الخلافة سلميا زادت درجة مؤسسيتها، وهكذا يعبرعن مستوى المرونة في مواجهة التغيير و التطور.

التّكيف الوظيفي: ويعني قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكّيف مع الظروف المستجدة.

ج- التعقد:ويقصد به تعدد الأنشطة والوظائف على المستوى الرأسي و الأفقي داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية على أوسع نطاق تعمل فيه.

د- الطوعية ودعم القدرات: ويعني الفعل الإرادي الحرفي للعمل المدني، مع الاهتمام بتنميةودعم القدرات على مستوى التدريب أو الاتصال، أوتقييم وقياس الأداء باعتبارهاعناصريقوم عليها تطوير كفاءة منظمات ا لمجتمع المدني. [1]

أهمية المجتمع المدني.

[1]فوزية بن عثمان، ص201.

إن أهمية التفريق بين الدولة والمجتمع المدني تتمثل في إعطاء الفرد والمجتمع مساحة واسعة للتحرك والمبادرة بحرية، وكذا الحيلولة دون تحويل الدولة إلى دولة مركزية مهيمنة.

لقد وفر هذا التفريق ضمانات واسعة واستقلالية إدارية وقانونية كبيرة لجميع الأقليات.

يمثل المجتمع المدني كيانا اجتماعيا يتمتع بمؤسسات مدنية ودينية مختلفة لها استقلاليتها عن الدولة، ولها حريتها الكاملة في التحرك لتقديم الخدمات لكل المواطنين المرتبطين بها وفق جملة من المعايير والشروط المعترف بها من طرف جميع أبناء المجتمع للحفاظ على ثنائية الدولة والمجتمع المدني.

تقوم العلاقات داخل المجتمع المدني على مبادئ التعاقد والتنافس والتكامل والتبادل، وبالتالي فإن الفرد فيه يمتلك حيزا أكبر للحركة والنشاط وفق إرادته ورغباته، فهو مجال للابتكار الحر بعيدا عن العلاقات الرسمية داخل إطار الدولة. وكان الفيلسوف الألماني هيغل أول من درس المجتمع المدني دراسة منهجية وحدد طبيعته ووظيفته الاجتماعية فربطه بالحرية المتاحة للفرد في المجتمع السياسي لتحقيق التنافس لزيادة النفع والحيز العام في إطار الحرية والتعددية.

فبالإضافة إلى الدور المهم للمجتمع المدني في تقديم الخدمات والتعاطي مع المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، فإن له أهمية سياسية خاصة تتمثل في قدرته على تشكيل تجمعات سكانية مختلفة تمتلك خبرات تنظيمية وتواصلية وإدارية يمكن توظيفها لتحقيق درجات عالية من التعاون والتفاهم لمنع هيمنة السلطة، والحيلولة بينهما وبين احتكار وسائل التواصل والإعلام لقيام رأي عام مشترك.

إن غياب مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى غياب البنى الاجتماعية الوسطية، ما يفتح باب لظهور الطغيان السياسي والأنظمة المستبدة[1].

والدولة في المجتمع الحديث تمثل إطارا للإجماع ، تملك حق استخدام الردع لفرض القوانين المنظمة لسير الحياة في المجتمع، فهي تعنى بحماية الدولة وحماية حقوق الأفراد والجماعات، بل تمكينهم وتأطير قدراتهم لأجل الوصول إلى تحقيق حاجاتهم بأنفسهم والقيام بواجباتهم في إطار عادل لا يميز بين فرد وآخر للوصول إلى الرفاهية والاستقرار.

وفي هذا المعنى فالدولة وإن كانت قادرة على تنظيم العلاقات العامة داخل المجتمع المدني، فهي لا تستطيع منع قيام مؤسسات المجتمع المدني لإرتباط وجودها بالحرية الفكرية والتنظيمية إلا في حدود المخالفة للقوانين.

وفي هذا السياق يعد المجتمع المدني وفي سياق الحكم الراشد فاعلا وشريكا إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في صناعة السياسات العامة التي تقود إلى التخفيف من الفقر، وخلق الوظائف والنهوض بالمرأة، وحماية البيئة وكفالة كافة حقوق الإنسان.

ومن هنا تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة جميع الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في شكل منظم يتسم بالفعالية لتأثير في السياسات العامة من أجل الوصول إلى الموارد العامة والقيم، وضمان توزيعها في شكل عادل بين جميع المواطنين دون تمييز ومن هنا فإن المجتمع المدني يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الحكم الراشد، فهو يوفر إطار فعالا يوظف مباشرة لتعزيز أنشطة التنمية وترقية حقوق الإنسان.

[1] صافي لؤي. الرشد السياسي و أسسه المعيارية من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدية، شبكة العربية للأبحاث و النشر، 2015، ص76.

وفي هذا الإطار تؤكد لجنة حقوق الإنسان في قرارها 2005/68 بشأن دور الحكم الراشد في ترقية وحماية حقوق الإنسان على أهمية وجود مجتمع مدني نشط يضمن أن ممارسات الحكم الراشد توجه صوب حماية حقوق الجميع بما فيهم الفئات الضعيفة المهمشة[1]

الشكل رقم 08:المجتمع المدني يتطلب وجود مجتمع مدني قوي.

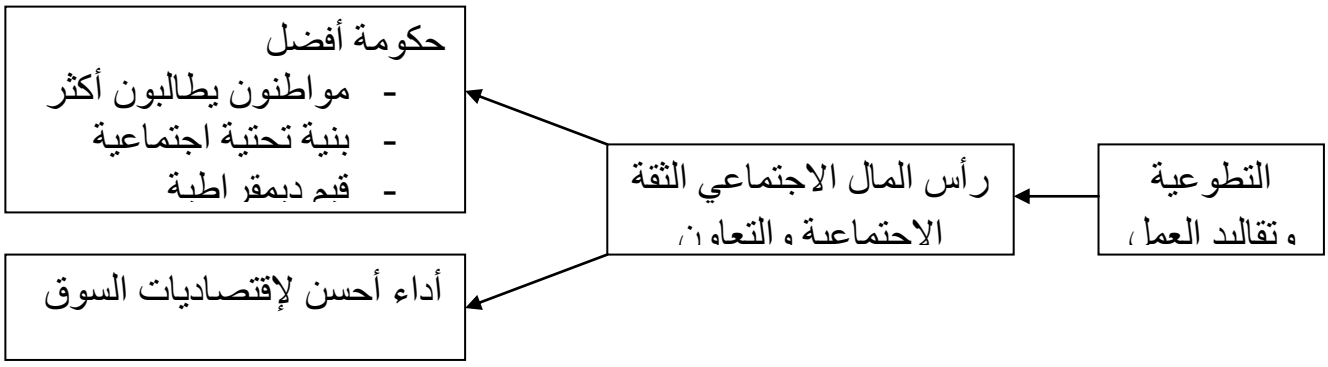

المصدر: نقلا عن فوزية بن عثمان، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، ص199 مع تصرف جزئي.

المطلب الثالث:دورالمجتمع المدني في دعم القيم السياسية في الجزائر:

حسب دراسة حديثة لشعبان فرج في أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر قليلة، ومحصورة في مجال الثقافة و الفن و التعليم، وتقدم لها مساعدات بسيطة ومحدودة نظرا لمحدودية مواردها و كفائتها الفنية، و الكفاءات نادرا ما تستشار أو تشرك في إعداد أي برنامج فهي تعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم (Status Quo)

وفي التعديل الدستوري الأخير بتاريخ 2016/03/07 نص على حق المجتمع المدني من خلال المواد 48،52،54 الحق في حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع، حق إنشاء

[1]فوزية بن عثمان، المرجع السابق، ص 196

الأحـزاب معتـرف بـه و تشـجع الدولـةإزدهار الحركـة الجمعويـة، وكـان ذلـك لتفعيـل دور المشاركة و الإستقرار السياسي و التنمية السياسية.

ولقد استرد المجتمع المدني دوره في إطار الحراك الوطني بعد أحداث الربيع العربي 2012 مـا حمـل السـلطة غلـى فـتح قنـوات للحـوار و التواصـل لتفعيـل دور مشـاركته، غيـر أن هـذه المشاركة بقيت محدودة بسبب الفساد الذي يؤدي إلى كبح ومنع القدرات من الفعالية.

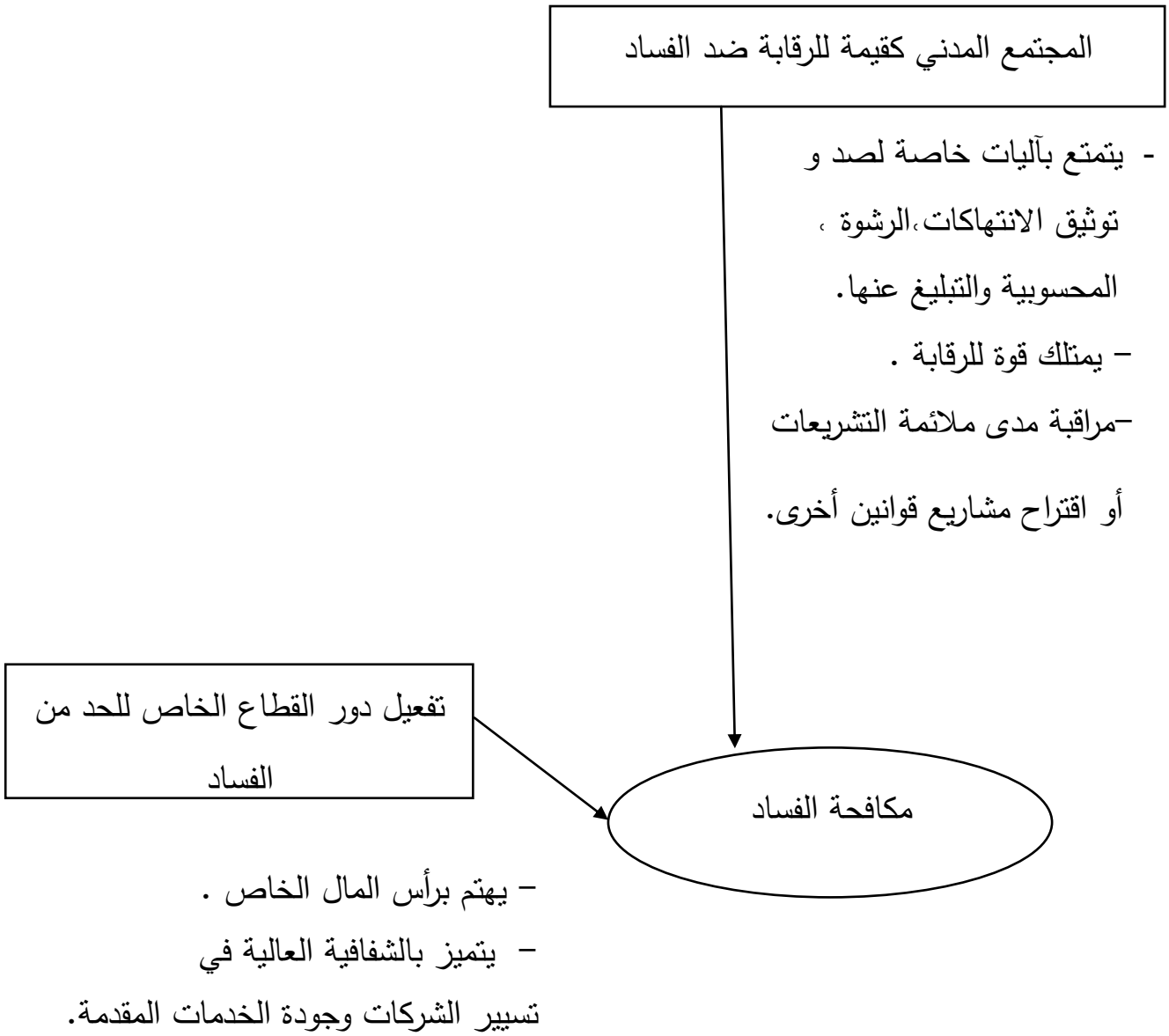

الشكل 09: بتصرف الباحث.

وكان له دور في كل الإصلاحات السياسية الأخيرة حيث طالب بتجديد الحكم وفق نهج ديمقراطي تشاركي وفق المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية ،والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ،واصلاح الحوار الاجتماعي وتفعيل الديمقراطية التشاركية ،وتعزيز دور المجتمع المدني وتنظيمه وهو ما أجبر السلطة على فتح نقاش موسع خلال 2012 سلسلة من اللقاءات تم من خلالها التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

مناقشة الدستور ومراجعة بعض النصوص والقوانين العضوية و قانون الأحزاب السياسية ،قانون الجمعيات ،قانون الإنتخابات ،مشاركة المرأة في الحياة السياسية،حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية ،صلاحيات المؤسسات الدستورية ،قانون الإعلام والإشهار والقضاء ونوع النظام السياسي المناسب (برلماني، رئاسي) وعدد العهدات الرئاسية ومدة كل عهدة.

ولقد أكدهذه الإصلاحات القوانين العضوية لعام 2012 كما أكدها التعديل الدستوري الجديد في 2016/03/07.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في الدفاع عن القيم.

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق ، وإحلال القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد فشل كل السياسات الاشتراكية التي كانت منتهجة لدى العديد من دول العالم النامي ،ارتأى هذا الأخير أنه من الضروري انتهاج القيم الرأسمالية وإعطاء الأهمية الكاملة للقطاع الخاص وذلك بإدماجه في العملية الاقتصادية كشريك ومنافس للقطاع العمومي لإظهار روح المنافسة والفعالية وتحسين مستوى أداء الخدمات العامة في هذه الدول.

المطلب الأول: تعريفالقطاع الخاصو إطاره التنظيمي.

تعريف القطاع الخاص:

يمثل القطاع الخاص المؤسسات الخاصة في مجالات التصنيع بمعنى يشمل القطاع الخاص مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف وغيرها .

الإطار التنظيمي للقطاع الخاص:

إن مفهوم القطاع الخاص يفسرعلى أنه القطاع الذي يملكه الأفراد بصفتهم أشخاص القانون الخاص، أفرادا أم شركات. والقطاع الخاص مرتبط بالاقتصاد الحر الذي يركز على آليةّ السوق الحرة والمنافسة لتحديد الأسعار وعوائد الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يتعارض مع قواعد السوق الحرة.

_ إنّ وجود القطاع الخاص في الدّول المتقدّمة لا يتنافى مع وجود القطاع العام، حيث توجد الأطر القانونية والتنظيمية التي تساعد على تطويره وتقويته[1]، ولكن في الدول النامية والمتخلّفة، فإنّ القطاع الخاص ليس له مكانة محترمة.

المطلب الثاني: محددات دور القطاع الخاص

إن فعالية دور القطاع الخاص تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي إمكانية الوفاء بحقوق الإنسان، إنمايحصل طبقالدرجة كفاءة القيادات والخبراء والموظفين والعاملين، وبمدى توفيرالمعلومات والبحوث التي تمد السياسات بالتحليل والبدائل. وهذا يعني أن ذلك يتحدد بدرجة تنمية القدرات.

ومفهوم تنمية القدرات البشرية يطلق على العملية التي يتطورمن خلالها الأفراد والمنظمات والمؤسسات أداء الوظائف بفعالية وكفاءة وبطريقة دائمة، على اعتبار أن القدرة تعني الإمكانيات البشرية(المعرفة والمهارة)على تنفيذ وظيفة أو مهمة معينة ولقد أشار مشروع برنامج عمل التابع للأمم المتحدة إلى ضرورة الالتزام ببناء البشرية والمؤسسية في إطار الحكم الراشد، وزيادة التنافسية من خلال تزويد المستهلك بالمنتجات والخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وكذا توفير الفرص العمل التي تساهم في الحد من الفقر وتعزيز عملية

[1] بن عثمان فوزية ، الرجع السابق، ص 231.

التنمية إضافة إلى تأمين الخدمات الاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تنمية اجتماعية.

والحكم الراشد من خلال تفعيل آلية القطاع الخاص، فإنه يهدف إلى زيادة الاستثمارات الخاصة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي للحد من الفقر، وتوفير البيئة الملائمة التي تساعد على إحراز تقدم في حقوق الإنسان.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في دعم القيم السياسية في الجزائر.

هناك إدراك متزايد لدى الدول المتقدمة والنامية على السواء، بأهمية دعم وتشجيع دور القطاع الخاص، وجعل هذا الأخير شريكا وفاعلا إلى جانب الدولة والمجتمع المدني والعمل في إطار الضمانات التي يوفرها الحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية البشرية وترقية حقوق الإنسان. لكن مستوى الإنجاز يختلف بين هذه الدول. ولعل ترتيب الدول من حيث قدراتها التنافسية حسب تقرير التنافسية العالمية2009/2008 يعكس بوضوح أهمية بيئة الأعمال لكل دولة وتبيين نتائج الجدول أن جل البلدان النامية تفتقر للقدرات البشرية الداعمة لمراكز صنع القرار، وإلى بيئة مؤسسية وقانونية تدعم نشاط القطاع الخاص وتجذب المستثمرين. ففي الجزائرمثلا يقضي المستثمر الذي يسعى إلى تسجيل شركة جديدة يجب عليه الانتظار لمدة 387 يوماًأي بمعدل 13 شهرا، مقارنة بتونس التي سجلت أحسن رتبةبين الدول العربيةكلها بمعدل 7 أيام فقط حيث تمثل أفضل الممارسات في العالم في تنفيذ العقود. [1]

والقطاع الخاص في الجزائر نشاطه محدود في العديد من المساهمات رغم دوره المهم في زيادة الاستثمار وتوسيع نطاق الإنتاج، بسبب سيطرة الدولة على الاقتصاد واحتكار القطاعات الحيوية، غير أنّه وبعد الانفتاحالاقتصادي أخذ مكانة مغايرة تمام لما كان سائدا من قبل، حيث دلت التقارير الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء منذ 2011

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق.

أنّ عدد المؤسسات الجزائرية قد بلغت حوالي **958853** مؤسسة، منها حوالي **920499** مؤسسة تابعة للقطاع الخاص أي بنسبة **96 %** من إجمالي المؤسسات، **وبدخل إجمالي يقدر بحوالي 50%** حسب إحصائيات 2015 **مقابل 49% للقطاع العمومي** غير أنّه ظل يعاني **من** المصاعب أهمها تعقد طول وتعقد الإجراءات الإدارية، حيث تأسيس مؤسسة يتطلب (1)4 إجراء يستغرق 25 يوما فأكثر وتكلف 28، 6 من دخل الفرد، مقارنة بتونس والمغرب التي تسجل الإجراءات بها أقلّ تكلفة، بالإضافة إلى الأعباء الضّريبية التي تتحملها المؤسسة الخاصة في الجزائر والتي لا تشجع على العمل أو الإنتاج أو التدريب والتكوين وهي العمليات الحيوية التي تضطلع بها هذه المؤسسة، إضافة إلى عدم شفافية أو توفر المعلومات المتعلّقة بالاستثمار والتي تسمح باتخاذ التدابير والقرارات المتعلقة بذلك ولنا في يوميات الاقتصادي الجزائري العديد من الأمثلة البيروقراطية في بلادنا لسوء هذه الإجراءات وهلمّ جر. [1]

دور القطاع الخاص في الحد من الفساد:

وعن دور القطاع الخاص عبر الرئيس بوتفليقة في قمة الثمانية عن رغبته في إشراك البرلمانيين والقطاع الخاص الاقتصادي والمجتمع المدني بشكل كبير لتحقيق برامج ومشاريع الاندماج الإقليمي والجهوي .وأنه لا يمكن الحديث عن تنمية شاملة دون الاعتراف للقطاع الخاص بدوره كممارس للعملية للتنموية بصفة فعلية وفسح المجال لهذا الأخير بالاحتكاك بالأجهزة الرسمية للدولة والإدارة المحلية لضمان المشاركة الفعالة في البناء التنموي للوطن[2]

- لقد سعت الجزائر للحد من ظاهرة الفساد من خلال العديد من الآليات القانونية والتشريعية ، وكذا بإعادة الفعالية لدور القطاع الخاص في الشؤون الاقتصادية من خلال جملة من التدابير منها:

_ بيع المؤسسات العامة جزئيا أو كليا للقطاع الخاص .وهو مايعني بيع أصول أجهزة القطاع العام بالجزائرجزئيا أو كليا مع بقاء ضئيل من التدخل الحكومي على مستوى

[1] عبد الحفيظي عيسى ، مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي،ص 101 ، 102.

[2]

الإشراف والتنظيم ،كما توجد طرق أخرى في هذا المجال تدعى (التعاقد مع القطاع الخاص) حيث تتقلص من خلالها وظائف الدولة لتصبح في حدود التوجيه فقط.

ويرجع هذا الإجراء إلى سنوات التسعينات حيث أصاب جل المؤسسات العجز التام عن تقديم الخدمات والأعمال وهو ما اقتضى وضع جل الوحدات المحلية تحت قانون الولاية 07/12 من أجل توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار والتعاقد مع القطاع الخاص.

_ دعم القطاع الخاص لدعم الاستثمار في الجزائر .

بعد إصدار وسن التشريعات المتعلقة بالفساد والحد منه ، استطاع القطاع الخاص أن ينهض وينمو بطريقة لافتة بعد الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي والعمل على تسهيله.

ولقد أدت هذه القواعد والتشريعات خاصة الأمني منها ونسبة الحد من الفساد والوقاية منه ودعم الاستثمار وللقطاع الخاص وهو ماشجع على تزايد المؤسسات الخاصة وتأهيل العديد من الهياكل الاقتصادية.

(الشكل09): الترتيب العالمي لبعض الدول على مؤشر آداء الأعمال 2008

البلد	**الترتيب العالمي على مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008**	**البلد**	**الترتيب العالمي على مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008**
سنغفورة	1	المملكة العربية المتحدة	23
نيوزيلاندا	2	الكويت	40
الو. م. أ	3	سلطنة عمان	49
كوريا الجنوبية	4	**الأمارات العربية المتحدة**	68

الدنمارك	5	الأردن	80
ايطاليا	6	لبنان	85
كندا	7	تونس	88
ايرلندا	8	اليمن	113
استراليا	9	فلسطين	117
أيسلاندا	10	الجزائر	125

Source:http //www. ecoworld. mag. com/

نقلا عن فوزية بن عثمان نفس المرجع السابق ص235

الفصل الثالث:

القيم السياسية ضمن إستراتيجية الجزائر في تجسيد الحكم الراشد

المبحث الأول:دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الراشد في الجزائر

تحاول الجزائر العمل على تحقيق الحكم الراشد من خلال إبراز الآليات المؤدية إلى إرسائه ، ومن خلال التمسك بالقيم الديمقراطية التعددية المفضية إلى بناء مؤسسات قوية تستجيب لمتطلبات المجتمع.

وتعد المشاركة السياسية حاضنة لقيم المواطنة والعدالة ،وتراهن الدولة الجزائرية على إقرار هذا المبدأ(المشاركة) لإكمال البناء الديمقراطي ومكافحة الفساد وذلك من خلال تبسيط إجراءات التصويت والترشيح وتشير الثقة والوعي لدى المواطن بأهمية وأهداف المشاركة في تحقيق الحرية والمساواة .

–تعتبر المشاركة السياسية شرط هام تعتمده الجزائر من أجل تكريس الحكم الراشد واسترجاع الاستقرار وبناء نظام تعددي يقوم على الشرعية واحترام سيادة الشعب.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

معنى المشاركة لغة:

حسب منجد اللغة الأعلام فإن معنى المشاركة من الفعل شرك، شركا و شركة أي صار شريكه وكذلك شارك و تشاركا بمعنى وقعت بينهما شركة، وأشركه في أمره أي جعله شريكا فيه، ومنه الشرك: النصيب، والشركة، نصيب الشريك.

أما المعنى الاصطلاحي: لكلمة المشاركة participation فقد اختلف تفسيره بحسب الباحثين، حيث يستق من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participate و يتكون هذا المصطلح من جزأين الأول هو pars بمعنى جزء، و الثاني وهو compare و يعني القيام، و بالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيا to take part بمعنى القيام بدور،

و نظرا لتنوع التعاريف، تختار التعريف القائل بأن المشاركة هي المساهمة الفعلية و الكاملة، الرسمية و غير الرسمية للأفراد و الجماعات في كل الأنشطة المجتمعية، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة بهدف تحقيق الصالح العام.

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فتعرف على أنها جميع الأنشطة الإدارية التي يشارك المواطنون بمقتضاها في اختيار حكامهم و في صياغة السياسة العامة يشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا يعني إشراك الفرد في مختلف مستويات الأنشطة في المجتمع السياسي[1].

– و عند محمد السويدي تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الرسمية): كتقلد منصب سياسي أو عضوية حزب، الترشح للانتخابات، التصويت، والنشاطات غير المباشرة كالعضوية في هيئات إدارية مختلفة.

إن التعريف المشار إليه آنفا يركز على الجوانب الرسمية و أهمل العديد من الجوانب الأخرى الهامة كمتابعة الأحداث السياسية، ودور الجماعات الضاغطة، و المجتمع المدني و غيرها من العوامل المؤطرة لعملية المشاركة السياسية. و في هذا السياق يقدم " لونيير" تعريفا آخر أكثر شمولا، حيث يعرف المشاركة السياسية على أنها كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستقر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية يهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، و على كل المستويات الحكومية، وطنية أو محلية.

وهذا التعريف يتضمن عمليات اللجوء إلى العنف السياسي و اتخاذ وسائل غير شرعية باعتبارها من أشكال المشاركة التقليدية[2]. و هكذا يكون الهدف من المشاركة السياسية هو التأثير على قرارات الحكام باستعمال الوسائل المشروعة في العمل.

كما تعني المشاركة السياسية حق المرأة و الرجل في التصويت و إبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس النيابية المتجنبة ديمقراطيا، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب، و حرية التعبير و الانتخاب، و الحريات العامة [3].

---

[1] فوزية بن عثمان، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، دراسة تحليلية على ضوء التقارير الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، دار النشر جيطلي: برج بوعريريج، الجزائر، 2017، ص196.

[2] بادي سامية، المرأة و المشاركة السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية جامعة منتوري قسنطينة 2005ص 27، 28.

[3] إسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق.

لأن الحرية تؤسس لمبدأ المشاركة السياسية على اعتبار أن المواطنين يتمتعون بحرية التصرف و المبادرة في دائرة العمل السياسي، فالحرية في سياق المجتمع الديمقراطي تتحول إلى حق أساس للمواطن في التصرف لا يمكن إلغاؤه أو منعه إلا وفق قوانين. و في مضمون المشاركة معنى إفساح المجال أمام مشاركة جميع المواطنين بالتساوي في جميع المجالات السياسية و الإدارية، وهذا لا يتوقف على الحق في المشاركة في الانتخابات الدورية فحسب لأنه غير كاف، بل يتطلب الحرية في التنظيم و المشاركة في وضع السياسات أو الاعتراض عليها من خلال الإشراف و التنفيذ و الرقابة عليها.

يشارك المواطنون في سنها عبر ممثليهم المنتخبين، وفي نطاق تجاوز حرية الآخرين، كتهديد أمنهم أو الاعتداء على أعراضهم أو أموالهم، وهدا يعني أن تقييد الحرية أمر يتعلق بإلحاق الأذى بالآخرين[1].

و المشاركة لا تقتصر بطبيعة الحال على اختبار القيادات السياسية فقط، بل تشمل أيضا مبدأ تحمل المسؤولية بدلا عن المجتمع، و تدفع المواطن نحو مراقبة الأداء الحكومي و ممارسة مسؤوليته في تقويم مستوى إدارة أجهزة الدولة.

فالمشاركة قيمة آخري تضع المسؤولية السياسية في إدارة الشؤون العامة في يد المواطنين جميعا، و مبدأ المساواة يؤكد حق الجميع في القيام بمبادرات سياسية لخدمة المجتمع، و لهذا لخص مفهوم الفقر في ثلاثة أبعاد منها الحرمان من السلطة، و الحرمان من الفرص، و الحرمان من الموارد[2].

و تشير (بادي سامية 2005) إلى أن قيمة المشاركة السياسية يضيع معناها كفعل إجرائي بين عدم الاهتمام و عدم التفاعل الناجمين عن نسيان المواطن أنه في نطاق الوجود السياسي، و أن هذا الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة نفسها، و تتوقف المشاركة السياسية للفرد على مدى توفر القدرة و الدافع إلى المشاركة و مستوى الفرص التي يتيحها

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق.

[2] صافي لؤي. نفس المرجع السابق، ص98.

المجتمع لتقاليده وأيديولوجيته، وكذا الظروف التي يوفرها المناخ السياسي و الاقتصادي السائد في المجتمع، فهي تبرز ضرورة التنشئة السياسية و تكوين سلوك المشاركة.

المطلب الثاني: مبادئ المشاركة السياسية

1- لا ينبغي أن تنحصر المشاركة بين أشخاص من طبيعة واحدة، وإنما بين مستويات وهيئات متعددة.

2- أن تكون المشاركة عملية مخططة وشاملة لجميع الفعاليات دون إقصاء.

3- أن تتضمن عملية المشاركة عمليات الضبط والرقابة وتبادل الآراء بين القاعدة والقمة.

يرى روزنبرغ Rosenberg أن عدم مشاركة الكثير من أفراد المجتمع يرجع إلى عدة عوامل أهمها انخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي، هذا أصبح إلى حد ما غير أن السبب الأعظم في تقدير الباحث هو إرادة الحكم هي التي تقف حجر عثرة في تأطير ودعم المواطنين لحمل المسؤوليات.

المطلب الثالث: صورالمشاركة السياسية، وواقعها.

تتضمن المشاركة السياسية عدة صوروأشكال تكاد تكون مشتركة لدى جميع المجتمعات أهمها:

أ/ **المشاركة المباشرة للمواطنين:** وتعني أن يكون لكل مواطن دورفعال في إدارة شؤون مجتمعه. وهو الأمر الذي يتطلب أن تتاح لكل الناس فرص كافية للتعبير عن تلك القضايا و الإعلان عنها من خلال القرارات السياسية ويكون ذلك أما عن طريق تصويت و إبداء الرأي أو عبر مؤسسات تمثيلية منتخبة ديمقراطية، أو من خلال الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة أو من خلال المشاركة في النقاش المتعلق بمصالحهم و خياراتهم.

ومشاركة المواطنين مبنية على أساس ديمقراطي، وهو مايعني مجموعة التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التّوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد

سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات (الانتخاب) و تتميز بمجموعة من السمات الأساسية، في مقدمتها ضمان حقوق و حريات الأفراد.

ب/ مشاركة القطاع الخاص: يعد الحكم الرّاشد سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعد القطاع الخاص شريكا أساسيا في تحقيقعمليات التنمية و انطلاقا من هذا التّرابط، ومن خلال اقتصاد السوق أصبح للقطاع الخاص دورا هاما في الاقتصاد و في إطارالخوصصة فقد تمّ السماح له بإدارة بعض المرافق التي كانت حكراعلى الدولة وحدها، كقطاعالتعليم و الصحة وغيرها.

ج/ مشاركة المجتمع المدني: إنّ مؤسسات المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة تختلف من بلد لآخر و لهذا يمثّل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي الذي يضطلع بجزء كبير من العمل الاجتماعي القائم على التطوع و التنظيم، و الذي يهدف إلى حماية حقوق الأفراد و الجماعات، ولقد شكل عدد هذه المنظمات أطرا للمشاركة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، وتوفير الخدمات و الرعاية و قد ساهم العديد من هذه المنظمات في قضايا الحكم الرّاشد و الديمقراطية و ذلك من خلال دعم جهود الإصلاح السياسي و الاجتماعي، إلى جانب قضايا أخرى كأنشطة المراقبة، و التعبئة و السياسات التنموية و الدفاع عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، و الطفل وغيرها.

واقع المشاركة السياسية في الجزائر:

لقد عكف الرئيس على إجراء إصلاحات سياسية، حيث لجأ إلى إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات الفاعلة في النّظام، وذلك من أجل الإعداد لانتخابات تشريعية أجريت في 2012 يطبعها إطار تنظيمي جديد سياسي وقانوني وقد تعلق الأمر بإحداث تعديلات بخصوص الانتخابات والأحزاب والإعلام والجمعيات وقانون البلدية والولايات، ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة. وقد تلخصت إجمالا على النحو الآتي:

1- إصلاح قانون الانتخابات:

-وكان ذلك من خلال رفع نسبة إعداد النّواب في المجلس التشريعي، ونسبة تمثيل المرأة.

– استحداث لجان لمراقبة الانتخابات مشكلة من ممثلي الأحزاب المشاركة فيها.

كما تم إنشاء لجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات مكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية خلال كل استحقاق.

2- زيادة عدد مقاعد البرلمان من خلال رفع عدد أعضائه إلى 489 بعدما كان 462، وقد تدفع هذه الزيادة باتجاه تحسين التمثيل النسبي. [1]

3- رفع حصة المرأة في المجالس المنتخبة باشتراط وجودها في كل قائمة بنسبة ثلث في كل دائرة انتخابية تحوي أربعة مقاعد.

4- القانون العضوي المتعلّق بالأحزاب: الذي من شأنه تحسين عملية التمثيل لتتوسّع لتشمل مختلف الشرائح في المجتمع بما فيها الكفاءات الجديدة المشاركة في إطار تعددي شامل. وقد انبثق عن هذه التعديلات إضافة إلى ماسبق تعديل في شروط وكيفية إنشاء وتنظيم عمل هذه الأحزاب بشأن اعتماد أو رفض في إطار ضبط الإطار المؤسسي القانوني والسياسي وإضفاء الطابع الشرعي عليها، ويعد سكوت الإدارة بعد 60 يوما من طلب اعتماد الحزب الجديد بمثابة تأكيد لقبول التأسيس.

المطلب الرابع: دور المشاركة السياسية كقيمة لترقية الحكم الراشد في الجزائر:

والمشاركة السياسية في الجزائر من خلال انتخابات 2012 حيث تميزت هذه الانتخابات باتسامها بالعديد من المتغيرات الخارجية (الدولية) تمثلت في التطورات السياسية التي حدثت في البلدان العربية (الربيع العربي) الأمر الذي جعل الجزائر تشهد مجموعة من التطورات الداخلية العاجلة، أين تم تكييف النظام الانتخابي من خلال فتح العديد من الإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس بوتفليقة في نهاية 2011، خاصة تعديل القانون الانتخابي و فتح المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة وتوسيع مشاركة المرأة في المجالس

[1] محمد بوليفة وعلاء الدين الغول، (دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر)، (مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية)، جامعة ورقلة 2012.

المنتخبة باعتماد نظام الحصص، إضافة إلى إصلاح آليات الرقابة الداخلية والخارجية على العملية الانتخابية وذلك لضمان الشفافية والنزاهة في هذه الانتخابات. [1]

وبالنظر إلى نتائج الانتخابات في الجزائر يلاحظ نسب المشاركة متدنية ودون المستوى فهي لم تصل إلى 50 %، وبالرغم من أن العديد من المواطنين متحصلين على شهادات علمية عالية، غير أنهم يبتعدون على أداء واجبهم الانتخابي لاعتقادهم بعدم جدوى ذلك. وفي حقيقة الأمر فإن عملية المشاركة لا تكمن فقط في مشاركة الفرد كناخب، بل كذلك كمنتخب على مستوى الرئاسة كذلك، حيث نلاحظ الإقصاء لكل من يريد منافسة الرئيس ولنا من الأمثلة في ترشيح بن فليس، وكذا منع المهاجرين من الترشح رغم إباحة الدستور بالتعدد وتكوين الأحزاب والجمعيات غير أن الدولة لا ترخص تكوين الأحزاب بسهولة والجمعيات، ولكن العديد من الجمعيات كالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية (2014). وهي كلها مؤشرات تدل على تراجع مبادئ الحكم الراشد. [2]

لقد شابت المشاركة السياسية في الجزائر عبر الأزمنة المتعاقبة أزمنة معقدة تمثلت في عجز المؤسسات السياسية القائمة على استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع ،ورغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية أقرب لمفهوم التعبئة Mobilisation لذلك كانت أحداث 1988 تعبيرا عن أزمة المشاركة السياسية في القرار السياسي.[3]

–قد يكون التعبير عن الرأي من طرف المواطنين من خلال مشاركتهم في الانتخابات التي تمكنهم من اختيار ممثليهم أو نوابهم أو حكامهم .هذه الانتخابات التي تعتبر الأداة الفعالة في حياة الديمقراطية الحقيقية حيث تظهر آثارها المباشرة في مشاركة الأفراد الفعالة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بتوجيهات الدولة .

[1] محمد بوليفة وعلاء الدين الغول، نفس المرجع السابق.

[2] محمد بوليفة وعلاء الدين الغول، نفس المرجع السابق.

[3] عمر زروقي ،حرية الرأي والتعبير.....ص69.

والانتخابات في الجزائر تعد صورة من صور الديمقراطية وأداة للتعبير الحر بعد انتهاج المسار التعددي بعد أحداث 1988، تعد هذه الآلية أمرا هاما وصعبا نظرا لجملة الأزمات التي مر بها النظام السياسي الجزائري.

المبحث الثاني:دور الشفافية في ترقية الحكم الراشد في الجزائر

– تعد الشفافية من المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم و يعبر مفهوم الشافية عن ضرورة الإفصاح للجمهور واطلاعهم على فحوى السياسات العامة، و كيفية إدارة و تسيير دواليب الدولة من قبل القائمين عليها، بغية الحد من السياسات غير المعلنة (سياسات الكواليس) التي تتسم بالغموض، وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح.

إن لأخلاقية الممارسة السياسية دورا كبيرا في تحقيق شفافية العمل الحكومي، وزيادة وتأثر النزاهة فضلا عن كسب ثقة الجمهور، الأمر الذي يتنافى مع تسرية صنع القرار السياسي، وخدمة الأحزاب الواصلة إلى سدة الحكم متأثرة بآليات التمويل المالي لها.

المطلب الأول: مفهوم الشفافية.

المفهوم اللغوي للشفافية: الشفافية لغة ترجع إلى الجدر "شفف" الذي يعني الخفة ورقة الحال. أو الشيء القليل، جمعه أشفاف و يعني كذلك الرقيق الذي يرى ما خلفه.

– أما في اللغة الإنجليزية (transparency) فتعني الوضوح، أو الشيء الجلي أو تعني كل ما يمكن استيعابه وفهمه بسهولة.

– المفهوم الاصطلاحي للشفافية:

(1)) معناها من زاوية وضع السياسة العامة و تنفيذها: وحسب (صلاح زرتوقة) فإن الشفافية تعني آلية الكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلام من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط و التنفيذ، مع التعويل على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسة

في إطار من الشفافية و التعاون، بغية الوصول بالأهداف إلى غايتها لمنع خطر الفساد من التغلغل إلى تلك السياسات. [1]

2) معني الشفافية من زاوية مبدأ الفصل بين السلطات: في هذا الإطار يشير "فيتوتانزي" (vitotanzi) إلى أن الشفافية تعني التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي و باقي القطاعات وبموجبها تتحدد الأدوار السياسية و الإدارية داخل الحكومة. وأن يتم ذلك بوضوح وفق آلية يطلع عليها الجمهور.

3) مفهوم الشفافية من زاوية دراسة المالية العامة: ولقد أشارت دراسات كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على لسان كل من الباحثين كوبيتس و كريغ (kopits and craig) إلى أن الشفافية تعني الانتفاح على الجمهور في ما تعلق بهيكل و وظائف القطاع العام و نوايا السياسات المالية و حسابات القطاع العام، الذي من شأنه تعزيز المساءلة و تثبيت المصداقية لكسب تأييد السياسات الاقتصادية من قبل الجمهور.

4) مفهوم الشفافية من ناحية الأخلاقية السياسية: تعد الشفافية السياسية المرادف لأخلاقية الحياة السياسية الواجب أن يتم عبها الحكام و يرضى عنها المحكومون و تقوم على ثلاث (03) ركائز هي:

الأولى: أن تكون المعلومة ميسرة و متاحة للجمهور.

الثانية: أن يكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع.

الثالثة: توخي الدقة و الحداثة و الشمول في تلك المعلومة في تحقيق شفافية العمل الحكومي و زيادة مستويات النزاهة و كسب ثقة الجمهور. [2]

5) الشفافية و الحد من الفساد: لقد أصبح مبدأ الشفافية قيمة هامه من القيم التي تساهم في الكشف و القضاء عن الفساد، فمن خلال الشفافية يمكن طرح القضايا العامة من قضايا المجتمع على الرأي العام و يتم مناقشتها و تبادل الرأي بخصوصها الأمر الذي يؤدي إلى أدراك ما يحدث على جميع الأصعدة كما يمكن الشفافية من الكشف عن الحقائق لإفادة

[1] اسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق.
[2] اسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق.

المواطنين بها ومعرفة تفاصيلها، سواء تعلق الأمر بسياسات الحكومة أو ما تعلق منها بميزانية الدولة أو مؤشرات الديمقراطية من خلال وسائل الإعلام المختلفة. و تجدر الإشارة إلى أن تطور حرية التعبير و الإعلام ساهم في زيادة تطاق الشفافية فقد استطاع الإعلام بمختلف أشكاله أن يجند النخب و المختصين و السياسيين من إثراء ثقافة الديمقراطية و محاولة إقناع أفراد المجتمع بتبني قيم الحداثة المتمثلة في حرية التعبير

و الانتخاب و المشاركة في جميع المشاريع[1].

ولتعزيز مبدأ الشفافية لتساهم في نشر قيم الديمقراطية و الحكم الراشد ينبغي على الحكومات و المؤسسات توقير قنوات حقيقية للاتصال بين أصحاب المصلحة و المسؤولين.

المطلب الثاني: مكونات الشفافية.

تعتمد المعلومات الشفافة على 3 مكونات هي:

أولا: إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة لجميع المواطنين.

ثانيا: أن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع، يعني أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار القرار.

ثالثا: إمكانية الاعتماد على المعلومات، يعني أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة و يرتبط مفهوم الشفافية ارتباطا وثيقا بأربع مفاهيم او كلمات وهي، المصداقية و الإفصاح و الوضوح و المشاركة.

المطلب الثالث: أهمية الشفافية، ومتطلباتها.

تحظى الشفافية في عالمنا اليوم بأهمية وطنية و دولية، حيث تعنى بها المنظمات العالمية و الوطنية، فهي تعمل على تقليص مساحات الغموض والضبابية، و تساهم في الحد من حجم الفساد. ويمكن حصر أهمية الشفافية في النقاط التالية: [2]

[1] اسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق.

[2] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العاموالحد من الفقر، جامعة الجزائر3، 2012. ص17.

- تحسين الشفافية هو خطوة أولىلتحسين الحكم، و المزيد من الشفافية يحرك سلسلة من ردود الأفعال منها زيادة المسائلة التي تعمل على تحسين الأداء الحكومي، وذلك لأن الحكومة تعمل على أن تمارس أعمالها على مرأى و مسمع من المواطنين، ومايعزز من ثقتهم بها.

- تساعد الشفافية على فتح قنوات اتصال بين المواطنين و أصحاب المصالح و المسؤولين، مايؤدي إلى الحد من الفساد و الرشوة ويعزز المساءلة و المحاسبة.

- تعمل الشفافية على تقليص الغموض في التشريعات و القوانين، ما يحد من الفهم الخاطئ لها من طرف المواطنين، و من جهة أخرى تحد من حرية تفسير تلك القوانين من طرف الموظفين و استغلالها في الحصول على مكاسب غير مشروعة .

و لقد أكد المشرع الجزائري على أهمية مبدأ الشفافية في رفع مستوى النمو والفعالية من خلال سن وإصدار قانون الولاية الجديد 07/12 وحسب مواده (18 ،26،27،32،60) حيث نصت على جملة من التدابير منها :

- المادة 18 ،ضرورة عرض جدول أعمال المجلس الشعبي الولائي عند استدعاء أعضائه ،مع ضرورة عرضها للجمهور في الأماكن المخصصة ، وفي المواقع الإلكترونية .
- المادة 26: نصت على أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية بشكل دائم وثبات. وجعل الشفافية كحق لكل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة الآليات المتعلقة باتخاذ القرارات.

لكن رغم اتخاذ قرارات بشان موضوع الشفافية إلا أنها تبقى أمرا شكليا مادام المواطن ليس له حق إعادة تغيير القرارات التي لا تواكب طموحاته ، وما الفائدة في عرض جدول أعمال الجلسات إذا كانت لا تخدم مصالحه.

متطلبات الشفافية:

من أهم المتطلبات التي تحتاج إليها الشفافية مايلي:

- توافر الديمقراطية في المجتمع في ممارسا بالعملية بما يضمن حق وصول إلى معلومة من خلال قوانين تبيح حرية وصول إليها.
- تنشر الوعي بخصوص توافر الشفافية في مختلف النواحي، و أهمية نتائجها
- وجود مجتمع مدني ناضج، وحرية تشكيل المنضمات و الجمعيات والأحزاب و الصحافة.
- وضع قواعد واضحة للنشر و الإفصاح.
- توفر قوانين تبيح الوصول إلى المعلومات و ضمان مستوى يسمح للجميع بالنقد و التفاعل.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابة.

و في الأخير يمكن القول أنّه لتعزيز الشفافية في أي مجتمع ينبغي أن تكون نابعة من الإرادة السياسية العليا. [1]

المطلب الرابع: دور الشفافية كقيمة لترقية الحكم الراشد في الجزائر.

لقد نص المشروع الجزائري وفي إطار تكريس الشفافية على إلزام المسؤولين المنتخبين أو المعينين على تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم للنظر في مدى نجاعة تنفيذها و حق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارة العمومية، و إضفاء الشفافية على كيفية تسيير شؤونها، فوجب جراء ذلك أن تلتزم المؤسسات العمومية بتبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير المعلومات عن مظاهر الفساد في الإدارة العمومية، و التكفل بالرد على شكاوى المواطنين.

و نجد في بعض المواضع من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته إلزام كل شخص يتبوء منصب عالي يعلن عن ذمته المالية لمعرفة مصدر ثروته و ماله للشفافية إضافة إلى تعديل قانون الصفقات العمومية و تجريم تلقي الرشاوي.

[1] شعبان قرج، المرجع السابق، ص 20.

حرية الصحافة كمبدأ لتعزيز الشفافية من خلال المادة 02 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام 12/05 و الذي أعطى مزيد من الحريات اشترط احترام القيم السائدة في البلاد.

لقد أبدت الدولة أدوار فعالة لمكافحة الفساد، لكن انتشاره أفشل كل محاولة للإصلاح، تلك الإصلاحات التي اختلفت في جوهرها هشة فرضتها أزمات وظروف معينة. فالجزائر تعمل وفق منطق الإدارة بالأزمة حيث تتشابك قوى الفساد و تعمل على تحقيق مصالحها في الاعتماد على الوسطات في التوظيف والتعيين و الترقية، و المحاباة و الرشوة و غيرها، مما أدى الى ضعف عمليات الرقابة على الفساد.

أن وجود قوانين خاصة بمكافحة الفساد لا تكفي ما لم توجه إدارة سليمة للحكم قائمة علىالاعتمادعلى معيار القيم الأخلاقية و الاجتماعية، كذا توفر كل أدواة المسائلة و المحاسبة و احترام القوانين و استقلالية المجتمع المدني و القطاع الخاص و القضاء في إطارالفصل بين السلطات و احترام حقوق الإنسان. [1]

المبحث الثالث:دور سيادة القانون كقيمة لترقية الحكم الراشد في الجزائر

يمثل مبدأ سيادة القانون أهم مبادئ الحكم الراشد، حيث يرى العديد من المختصين أن الحكم الراشد يفسر على أنه تفعيل لمبدأ سيادة القانون (أحمد فتحي سرور)، وهو يرتبط بالشفافية، والمساءلة وعملية ضبط الفساد، كما أنه يتعلق بعملية المشاركة باعتباره مثل أعلى قانوني وسياسي يتمثل في إقرار مبدأ المساواة كقيمة أساسية تحكم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع بما فيها النظام السياسي.

وعلى هذا فإن سيادة القانون تعد الأساس الوحيد لاكتساب السلطة السياسية في الدولة، وشرعيتها، كما تعد أهم الضمانات القانونية والقضائية لترقية الحكم الراشد من خلال حماية وضبط الحقوق والحريات.

[1] شعبان فرج، نفس المرجع السابق.

إن سيادة القانون أهم مبدأ من مبادئ الحكم الراشد الذي يعكس مبدأ استقلالية القضاء، ومبدأ المساواة على أساس حماية وترقية حقوق الإنسان.

مبدأ يرمي إلى إخضاع أفراد المجتمع السياسي، قادة كانوا أم أفرادا لمجموعة من المبادئ (القوانين) العادلة واعتماد جهاز تنفيذي وقضائي لتطبيق هذه المبادئ بصورة نزيهة.

كما تعني ضرورة توفير أطر قانونية واضحة وعادلة تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان وهو ما يقتضي نظاما (سلطة) قضائيا مستقلا، وقوة تنفيذية غير فاسدة، تطبق القانون على الجميع ودون تمييز[1].

وتعتبر دولة القانون أو "خضوع الدولة للقانون" من بين أهم السمات التي تميز الدولة الحديثة بحيث يقصد بها ذلك النظام المؤسسي الذي تكون فيه السلطات العامة مقيدة بالقانون في ممارسة سلطاتها، فدولة القانون بهذا المعنى هي تلك الدولة التي يسمو فيها القانون، وتكون القواعد القانونية فيها متدرجة على شكل هرمي، بحيث تستمد كل قاعدة صحتها من القاعدة الأعلى منها درجة، ويشترط في تحقيق دولة القانون مجموعة من الشروط والظروف أهمها: سيادة القانون، التدرج الهرمي للقواعد القانونية، المساواة أمام القانون، الفصل بين السلطات، الاعتراف بالحقوق والحريات واستقلالية السلطة القضائية.

وتعتبر دولة القانون نتيجة ودعامة من دعائم الحكم الديمقراطي وعنصر أساسي من عناصر تكوينية، وهو الأمر الذي تسعى أغلب الدول ومنها الجزائر لتحقيقه، سعيا لترشيد حكمها[2].

المطلب الأول: مفهوم سيادة القانون

يعد مبدأ حكم القانون عند أهل القانون أحد أهم الضمانات التقليدية لحماية حقوق الإنسان، كما يقصد به خضوع الدولة بكافة سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية للقانون.

[1] صافي لؤي. نفس المرجع السابق، ص 87.

[2] شريال عبد القادر، بعنوان دولة القانون والديمقراطية في الجزائر، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد الأول، ص31-34.

وقد يعني لدى بعض العارفين: " احترام الحكام والمحكومين لقواعد القانون القائمة في بلد ما وسريانها عليهم، سواء في علاقة الأفراد بعضهم ببعض، أم في علاقات هيئات الدولة ومؤسساتها"

فحكم القانون يفترض توافق تصرفات سلطات الدولة ومواطنيها مع القواعد والقوانين فيها، ويرى علماء القانون أنه لكي يتحقق مبدأ سيادة القانون بصورة عملية ينبغي إخضاع القوانين الصادرة في الدولة لجهاز رقابة مستقل للتأكد من مدى موافقة هذه القوانين للمبادئ العامة التي ينص عليها الدستور، والقضاء هو الإطار المؤهل للفصل في مثل هذه القضايا.

وهذه الرقابة على دستورية القوانين تشكل إحدى الضمانات لحماية حقوق الإنسان، لأنها تدفع السلطة المشرعة في الدولة إلى التروي والاحتياط فيما تصدره من قوانين مخالفة.

وفي تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحكم القانون: يركز على أنه يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، ولابد من توخي الحياد في تنفيذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويجب أن يعتمد حكم القانون على وضوح وإعلان قواعده، وتطبيقها بفعالية ودون تمييز، كما يقوم حكم القانون على وجود أساليب وآليات معلنة تفسر مضمون القوانين، ويتم فرضها قانونيا، ويجب أن يشعر المواطنون أن هذه القواعد القانونية عادلة وشرعية وهم يبدون استعدادهم لإتباعها.

فحكم القانون يحمي المواطنين من التصرفات التعسفية للدولة، وهو أي حكم القانون من أبرز السمات التي تتصف بها الدساتير الحديثة باعتبارها تقر مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، ومبدأ المساواة أمام القانون.

وقد عرف الأمين العام للأمم المتحدة 2004 بأنه مبدأ من مبادئ الحكم الراشد يخضع بموجبه كل الأشخاص والمؤسسات، والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة نفسها للمساءلة أمام قوانين منشورة على الملاء وتطبق بشكل متساوي، ويقضي بشأنها بشكل

مستقل وتتماشي مع الأعراف والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتطلب حكم القانون أيضا اتخاذ تدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيدة القانون والمساواة والمساءلة أمامه وتحقيق النزاهة في تطبيقه، والفصل بين السلطات والمشاركة في عملية صنع القرار وترسيخ اليقين إزاء ما ينص عليه القانون، وإبطال القرارات التعسفية، وتحقيق الشفافية في الإجراء والقوانين[1].

المطلب الثاني: عناصر سيادة القانون

يتضمّن مجال سيادة القانون ثلاثة عناصر هامة هي: الشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أولا، في إطار الشرعية: يقتضي سيادة القانون أن تتّسم القوانين بمجموعة من الخصائص التي تبين أنّه تشريع نشرفي الجريدة الرسمية الوطنية ويتيح فهمه من طرف جميع الأشخاص الذين وجه إليهم.

ثانيا، وفي إطار الديمقراطية: ويتعلق هذا الجانب بالطريقة التي توضع بها القوانين.

إذ يمكن أن توضع القوانين بطريقة ديمقراطية أما غير الديمقراطية كما في الديكتاتوريات ومن البديهي أنّ سيادة القانون لا يمكن تفعيلها إلاّ في إطار نظام سياسي ديمقراطي.

يخضع فيه الأشخاص الذين توكل إليهم سلطة التشريع للقانون وللرقابة الدستورية.

ثالثا، وفي إطار حقوق الإنسان: تستلزم سيادة القانون احترام حقوق الإنسان بأنواعها فلا يتخيل احترام سيادة القانون في غياب احترام الحق في حرية التعبيرأوفي تكوين جمعيات[2].

المطلب الثالث: دور سيادة القانون كقيمة لترقية الحكم الراشد في الجزائر.

تشير سيادة القانون إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص و المؤسسات بما في ذلك الدولة مسؤولين أمام القانون بالتساوي ودون تمييز ويتحكم الجميع في إطاره إلى قضاء مستقل في هدا الإطار حاولت الدولة بناء دولة القانون بعد مصادقة الحكومة بتاريخ 30\10\2000على مخطط استعجالي يهدف إلى الرد على أهم تطلعات المواطنين بخصوص ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، و تكريس مبدأ استقلالية القضاء و تطوير

[1] فوزية بن عثمان، نفس المرجع السابق، ص117

[2] عن معهد راوول ويلنبرغ لحقوق الإنسان والقانون.

السلطة القضائية و تحسين أدائها، بالإضافة إلى إعادة تعديل قانون الإجراءات الجزائية كتلك المتعلقة بحقوق الشخص المحجوز و الحجز تحت النظر.

و كخطوة للتعبير عن تقبل الإصلاحات و محاربة الفساد، قامت الدولة بإصدار القانون 01/06 الذي بموجبه تم إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد. غير أن أعضاء هذه الهيئات لم ينصبوا إلا بعد مضي أكثر من أربع سنوات، كما أن المرسوم الراسي ينص على أن يكون أعضاء هذه الهيئات من المجتمع المدني لكن نجد من بينهم سفراء و درك و إطارات سامية في الدولة على حد تعبير رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن سيادة القانون لا تزال بعيدة عن المستوى المأمول في الجزائر لأن السلطة تستعمل العدالة لأغراض سياسية أو مصلحية كما هو الشأن في تعديل دستور 2016 حيث تم منع المهاجرين من الترشح لمنصب حكومي و هذا لإقصاء المنافسين[1]، غير أن أساس سيادة القانون هو استقلاله و فصله عن باقي السلطات و الذمم.

[1] حنبلي يوسف ، سماري سوسف، (الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر)، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)، جامعة بومرداس 2016.

خاتمة

الخاتمة:

_ يعتبرالحكم الراشد رهان وتحدي كبير وجب على الجزائر أن تسعى إلى تحقيقه رغم الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيقه وهو الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحقيق عمليات التنمية الاجتماعية المستدامة، ولعل من أهم الأسباب المعيقة في ذلك هو انعدام العدالةوالشفافية وسيادة القانون والمسائلة وغياب المشاركة، بالإضافة إلى إقصاء باقي الفواعل التي تعتبر ركنا أساسا في عمليات التنمية ألا وهي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

– لقد أفرز التطور العلمي أنماطا جديدة للتغيير في شتى المجالات والأغراض وعلى رأسها القيم، فالمجتمع الذي يمتلك نظاما قيميامتينا، يكون قدامتلك معظم مقومات التقدم والتطور وبالتالي قدرته على مواجهةتحديات العصر، بما فيها التغير الاجتماعي(فتحي مبارك (1)992). وللإشارة فإن هذا التغير الاجتماعي يقترن بوجود إرادة ساعية وقادرة على إحداث هذا التغيير، لأن القيم مصدر من مصادر التغير نحو الحداثة باعتبارهاعوامل لتوحيد سلوك الأفراد وتحقيق

وحدة الفكر والحكم والسلوك داخل الحياة الاجتماعية.

_ كذا أن القيم التي تلفت اهتمامنا هي تلك التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها. فهي تعبر عن تفضيلاتتناسب امتيازها، وعلى هذا الأساس فإن الحكم الراشد، أجمع الخبراء والمفكرين على أنه أداة ناجعة وهو في حد ذاته قيمة لإصلاح الدول والمجتمعات، ولهذا وجب الإسراع في تبنيه والتكفل بمبادئه وقيمه الإيجابية بعد المفاضلةبينها وبين القيم السائدة.

_ إن تطبيق القيم السياسية في المجتمع ترتبط بالجوانب الأخلاقية للظواهر، وما يقصد بالجانب الأخلاقي هو تحقيق المصلحة العامة والأهداف العليا للمجتمع، غير أن اللبس القائم بخصوص القيم في الحضارتين الغربية والإسلامية، فإن الأولى تميز بين قيم التعامل في النطاق الداخلي والخارجي، غير أن الحضارة الإسلامية تأبى إلا التوحيد وعدم التفرقة

بين قواعد التعامل في النطاقين، كماأن هذه الأخيرة أي الحضارة الإسلاميةتعتبر القيم السياسية واجبات قبل أن تكون حقوقا.

وللربط بين الموقفين فإننا نرى أنه من العدالة الرؤية إلى هذه القيم الغربية من منظار العلم، والعلم ليس فيه حدود ويؤخذ من جميع المصادر دون تحيز لكن الحد الفاصل هومطابقة الشرع والفكر. كيف لا والدولة أنشئت على أساس أخلاقي واجتماعي فكيف لا تكون الوسيلة كذلك أخلاقية.

_ كلما قلت الشفافية والرقابة زاد الفساد وقلت المشاركة والمنافسة، لأن الفساد يقوض الديمقراطية والقيم وحقوق الإنسان بما فيها المشاركة.

يعتمد الحكم الصّالح على قيم حكم القانون والديمقراطية، واستقلالية القضاء، لقياس مدى نجاح أو إخفاق الحكومات في الوصول إلى الجودة السياسية.

- يجب الاعتماد على معيار القيم الأخلاقية والاجتماعية من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمسائلة ودولة القانون، واستقلالية السلطات

- دعم القيم السياسية وتعزيزها من خلال التنشئة والثقافة السياسية ودعم العمل الحزبي للوصول إلى الفاعلية في العمل السياسي.

التوصيات:

قد يستحق البحث مجموعة كبيرة من التوصيات والاقتراحات، غير أننا سنقصر ملاحظاتنا على أيسرها و أهمها:

- **نرى أنه من الضروري التقيد بموضوع القيم كنسق اجتماعي راق و متطور يتماشى مع روح العصر، والابتعاد عن القيم التقليدية الغير مدروسة.**
- **ضرورة التقيد بالحكم الراشد وبمبادئه وقيمه كإستراتيجية وطنية وسلوك قيمي في محاربة كل أنواع الفساد.**
- **يرجى التمسك بسيادة القانون لحماية الحقوق السياسية.**

- **يرجى قراءة و فهم موضوع الفلسفة والمدارس الفلسفية عبر أطوار التعليم خاصة القيم .**

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الكتب :

1. الربيع ميمون، كتاب نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر1980.
2. إبراهيم الديب ،أسس ومهارات بناء القيم التربوية،دار الخلدونية للنّشر والتوزيع،الجزائر 2014.
3. إبراهيم ناصر،المواطنة،دار مكتبة الرائد الوطنية،الاردن2002.
4. ادونيس العكره،التربيةعلى المواطنية وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت كانون الثاني 2007.
5. أحمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت أكتوبر 2000.
6. حسن كريم، الفساد والحكم الصالح،
7. عبد اللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم. دراسة نفسية.سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب. الكويت 1992.
8. عادل العوا، العمدة في فلسفة القيم. جامعة دمشق. 1986.
9. لؤي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية من الحكم الراشدإلى الحوكمة الرشيدة. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2015.
10. ماجد الزيود،الشباب والقيم في عالم متميز.دار الشروق ،الأردن2006.
11. محمد الجزار،كتاب القيم في تشكيل السلوك. مركز الكتاب للنشر القاهرة 2008 ط1.
12. نورةبوحناش، كتاب إشكالية القيم في فلسفة برغسون. الدار العربية للعلوم منشورات الإختلاف.الجزائر،2010.ناصيف نصار،في التربية والسياسة متى يصير الفرد في الدول العربية،مواطنا. دار الطليعةللطباعة والنشر– بيروت لمواطنية2000.

13. فوزي اوصديق ،النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.2008.

الرسائل العلمية:

1. إبراهيم السيد احمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الإجتماعية والدافعية للإنجاز، جامعة الزقازيق، 2005.

2. أسّار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث– البمك المركزي العراقي.

3. أسماء بن تركي، النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والإنتماء لدى الشباب. جامعة محمد خيضر– بسكرة– 2013.

4. أنيسه حسن الدهدار، أ. فاطمة محمد الشويخ، القيم السياسية في القران الكريم لدى طلبة الثانوية العامة وسبل تعزيزها، كلية التربية بفلسطين.

5. آيت حمودة حكيمة، أهمية المدرسة في تنمية القيم السلوكية لدى التلاميذ ودورها في تحقيق توافقهم الإجتماعي. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية.

6. إيهاب عبد المعطي سعيد الأغا، 2010، القيم المتظمنة في منهاج المطالعة والنصوص للصف التاسع في محافظات غزة. الجامعة الإسلامية – غزة.

7. بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية. جامعة مصطفى اسطنبولي –معسكر– 2016.

8. بوتقرابت رشيد، ظاهرة الإهتمام باللباس عند الشباب الجامعي. جامعة الجزائر. 2006.

9. بوزيد السايح، سبل تعزيزالمساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرّاشد في الدول العربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

10. بوعطيط سفيان، القيم الشخصية وتأثيراتها على السلوك الفرديوالجماعي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية. جامعة سكيكدة

11. الجموعي مومن بكوش، القيم الإجتماعية، مقابة نفسية –إجتماعية، جامعة الوادي. 2014.

12. حنان تقطيوت، قيم العمل في القطاع العام والقطاع الخاص، جامعة محمد خيضر –بسكرة –2016،

13. الذهبي خدوجة،بوبكري أسماء،أزمة القيم في الفكر الغربي المعاصر:ألبير كامي أنموذجا. جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– 31–05–2015.

14. سعدية سي محمد،محاولة فهم الأبعاد الفلسفية للقيم في التربية،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة.

15. سهام صوكو، 2008،واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية مذكرة ماجيستير. جامعة منتوري قسنطينة.

16. سومرعبد الرزاق محمد،فلسفة القيم. الجمهورية العربية السورية. 2017.

17. شعبان فرج،الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر،جامعة الجزائر3، 2012.

18. شيخاوي سهام،إشكالية الحوكمة والقيم التنظيمية في الجامعة. جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس– 2015.

19. شيخاوي صلاح الدين،النسق القيمي وعلاقته بالإبداع الإداري لدى الأستاذ الجامعي. جامعة محمد خيضر يسكرة. 2015

20. صابرجيدوري،المثالية الكانتية و أبعادها التربوية،جامعة دمشق، 2011.

21. صالح بالحاج،التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات. جامعة الجزائر.

22. صليحة بوالبردعة، البعد الإديولوجي والثقافي للحكم الراشد. جامعة الأمير عبد القادرللعلوم الإسلامية.

23. عادل حسن عبد الرحمان العقاب، القيم التربوية لإدارة الوقت في حياة الإنسان المسلم. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

24. عائشة تقية، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2007-2014، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان2015.

25. عزت السيد أحمد، القيم بين المتغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة جامعة دمشق. 2011.

26. علي حمود فريال، منظومة القيم الإجتماعية و الأخلاقية لدى طلاب المرحلة الثانوية، جامعة دمشق، 2010-2011.

27. عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدانة في الجزائر. جامعة محمد خيضر – بسكرة–

28. عوض بن سعيد العمري، القيم الشخصية وعلاقتها بمستوى الأداء لدى طلاب الكليات العسكرية، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية. 200.

29. فايز بن عبد الله سقير القرشي، القيم المتظمنة في مقرر الحديث للصف الثالث متوسط ومدى تعزيزالمقرر لهذه القيم. جامعة أم القرى– السعودية–1430

30. فر يال علي حمود، منظومة القيم الإجتماعية والأخلاقية لدى طلاب المرحلة الثانوية. جامعة دمشق. 2010.

31. لمياء مرتاض، نفوسي، 2012. دكتوراه في دور الشعر الملحون في التنمية الثقافية المحلية. جامعة وهران.

32. نبيل يعقوب سمارة حمتو. 2009. قيم الانتماء والولاء المتظمنّة في منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة.

المقالات العلمية:

1. بن عبد العزيز خيرة ،دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري،جامعة محمد خيضر بسكرة.

2. جميل قاسم، فلسفة القيمة معناها ودلالاتها من سقراط إلى أزمة الحداثة. 2016.

3. ماجدأيوب القيسي، 2016 . تصور مقترح لمنهجية تطبيق القيم في مجتمعنا المعاصر ،جامعة ديالي /كلية التربية للعلوم الصرفة .

4. محمدمحمد عليان، د. عزت يحي عسلية، الإتجاهات نحو التحديث وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الجامعي المعصر لانتفاضة الأقصى. كلية التربيةفي الجامعة الإسلامية. نوفمبر 2004.

5. ناصر المخزومي، القيم المدعاة لدى طلبة جامعة الزرقاء الأهلية، جامعة الزرقاء الأهلية –الأردن، 2008.

المؤتمرات العلمية :

1. إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة. مجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. 2002.

2. عبد اللطيف محمد خليفة أبريل 1992، إرتقاء القيم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

3. نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية. مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل – العراق–

المجلات:

1. خالد الصرايرة و محمد القضاة. 2008/05/20. القيم البيروقراطية لدى الموظفين الإداريين العاملين في جامعة مؤتة وعلاقتها بأدائهم الوظيفي من وجهة نظر القيادات الإدارية فيها، المجلّة الأردنية في العلوم التربوية.

2. قاسم خزعلي، منظومة القيم العلمية المتظمنة في كتب العلوم لصفوف المرحلة الاساسية الأولى في الأدرن، المجلة الاردنية في العلوم التربوية، 2009.

3. صفوان أمين السقاف، أحمد إبراهيم أبوسن، 2015. أثر القيادة على الولاء التنظيمي. مجلة العلوم الإقتصادية.

4. عبد الرحمان بن محمد الشعوان، القيم وطرق تدريسها في الدراسات الإجتماعية، مجلة جامعة الملك سعود. 1997.

5. عبد السلام موكيل. المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي. مجلة تاريخ العلوم.

6. عبد الله الثقفي، د. خالد الحموري، د. قيس عصفور، القيم الإجتماعية وعلاقتها بالتفكير التأملي لدى طالبات قسم التربية الخاصة المتفوقات أكاديمياً و العاديات في جامعة الطائف. المجلة العربية لتطوير التفوق، 2013.

7. علي بن سعدمطر الحربي. أهمية دورمعلمي العلوم الطبيعية في تنمية القيم العلمية لدىطلاب الصف الثالث الثانوي الطبيعي بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى بمكة المكرّمة.

8. محمد بو مخلوف، الشباب بين صراع القيم وأزمة الثقة، أفكار وآفاق العدد04 – 2013.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	2
الفصل الأول:المنطلقات المفاهيمية و النظرية للدراسة	15
المبحث الأول: مفهوم القيم.	16
المطلبالأول: تعريف القيم وعلاقاتها ببعض المصطلحات الأخرى .	16
المطلب الثاني: خصائص وتصنيف القيم،نظريات القيم.	26
المطلب الثالث: أهمية ومصادر ومكونات القيم . نسق القيم.	32
المطلبالرابع: القيم السياسية.أنواعها. علاقتها بالحكم الراشد.	38
المبحث الثاني :مفهوم الحكم الراشد	45
المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد وأسباب ظهوره.	45
المطلبالثاني: عناصرالحكم الراشد.أسسه ،أبعاده،مؤشراته.	50
المطلبالثالث: علاقة الحكم الراشد بمفاهيم الديمقراطية و التنمية.	66
المطلبالرابع: دور القيم السياسية في تحقيق الحكم الراشد.	69
الفصل الثاني واقع تجسيد الحكم الراشد في الجزائر	
المبحث الأول: السياسات الجزائرية في توطين الحكم الراشد.	72
المطلب الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر من الناحية القانونية	72
المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر من الناحية السياسية	73
المطلب الثالث: واقع الحكم الراشدفي الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.	74
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في الدفاع عن القيم.	75
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وأنواعه.	76

المطلب الثاني: مقومات المجتمع المدنيه.أهميته.	77
المطلب الثالث : دور المجتمع المدني في الدفاع عن القيم في الجزائر.	81
المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في دعم القيم في الجزائر.	83
المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص وإطاره التنظيمي .	83
المطلب الثاني: محددات دور القطاع الخاص.	84
المطلبالثالث: دورالقطاع الخاصفي دعم القيم في الجزائر.	85
الفصل الثالث القيم السياسية ضمن إستراتيجية الجزائر في تجسيد الحكم الراشد	
المبحث الأول: دورالمشاركة السياسية في ترقية الحكم الراشد في الجزائر	90
المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.	90
المطلب الثاني: مبادئ المشاركة السياسية.	93
المطلب الثالث: صور المشاركة السياسية، وواقعه.	9
المطلب الرابع: دور المشاركة السياسية كقيمة لترقية الحكم الراشد في الجزائر.	95
المبحث الثاني: دورالشفافية في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر	97
المطلب الأول: مفهوم الشفافية وصورها.	97
المطلب الثاني: مكونات الشفافية.	99
المطلب الثالث: أهمية الشفافية،ومتطلباتها.	100
المطلب الرابع: دور الشفافية كقيمة لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر.	101
المبحث الثالث: دور سيادةالقانون كقيمة لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر	102
المطلب الأول: مفهوم سيادة القانون.	104
المطلب الثاني: عناصرسيادة القانون.	105
المطلب الثالث:دورسيادة القانون كقيمة لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر.	106
خاتمة	108
قائمة مصادر و مراجع	112
ملاحق	